**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**

**قسم الدراسات الإستراتجية والعسكرية**

# دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية

# النزاع المالي (2012-2015) أنموذجا

**مذكرة تخرج مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية**

**تخصص إدارة النزاعات الدولية**

**إعداد الطالب:** **إشراف الأستاذ:**

**رابح بوشمط** **د/ حكيم غريب**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

**د/ علي ربيج .....رئيسا**

**د/ نعيمة بوعلي.....مناقشا**

**د/ حكيم غريب.....مشرفا**

**السنة الجامعية: 2016-2017**

بسم الله الرحمن الرحيم

# دعاء

اللهم انفعني بما علمتني ، وعلمني ما ينفعني ، وزدني علما

اللهم بك نسترشد ونستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

ولا بيأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم أختم بالسعادة أمالنا

# شكـــــر وتقديـــــر


لله عزوجل الذي بتوفيق وفضل منه تمكنا من انجاز هـذه المذكرة فالحمد لله أولا وأخره.

لأستاذنا القدير غريب حكيم الذي تكرم علينا بإشرافه على هذا البحث المتواضع.

كما اتوجه بالشكر إلى كل من صاغوا لنا علمهم حروفا ، وفكرهم منارة تنير لنا درب العلم والنجاح ، إلى أستاذتنا الكرام دون استثناء.

# إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين الذين يعود لهما الفضل كل الفضل لما حققته ووصلت إليه أدعو الله أن يطيل في عمرهما ويبني لهما بيتا في الجنة ويسكنهما فيه ، كما أهدي هذا العمل إلى جدة خضرة وجدة حورية وجدي صالح و وروح جدي رابح رحمه الله وإلى اختي سميرة وزوجها معاد وأولادها ملاك، أكرم ، أيوب إضافة إلى أختي نعيمة وأميرة وأخي عيسى وشريكة حياتي أمال .

إلى جميع أقاربي فردا فردا.....

إلى جميع أصدقائي كل باسمه.....

إلى جميع زملاء الدفعة السابعة كل باسمه.....

إلى كل من يسكنون قلبي ولم تكتبهم حروفي.....

**بوشمط رابح**

## ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة موضوع الدبلوماسية الجزائرية ودورها في حل وإدارة النزاعات الاقليمية خاصة النزاعات وتهديدات دول الجوار الجزائر أين أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري ، من خلال استخدام الاليات الفاعلة والتي تسمح بإيجاد حل نهائي وجدري للنزاعات والحروب في القارة الإفريقية.

تتعامل الدبلوماسية الجزائية خارج فضاءها السيادي بمبادئ دستورية ثابتة لا تتغير استمدتها من ثورتها التحريرية ونضلها التحرري ، كما تتوافق هذه المبادئ مع مواثيق منظمات الأمم والهيئات الدولية والإقليمية

لقد شكلت الأوضاع الامنية المزرية والتحولات السياسية والواقع الاقتصادي والاجتماعي لدول الجوار الجزائري مصدر قلق وتهديد دائم لأمن الوطني الجزائري ، بالنظر لما تخلفه هذه المنطقة من تهديدات جديدة بمختلف أنواعها ، والتي أصبحت تمثل تحديا كبير للجزائر كل هـــذه الظروف والمتغيرات جعل الجزائر ملزمة بإيجاد حلول وآليات ترتكز بالأساس على الحلول السياسية السلمية والقيام بمبادرات لتحقيق التنمية بعيدا عن التدخل العسكري واستعمال القوة .

يمثل النزاع في دولة مالي ومنطقة الساحل وما يفرزه من تداعيات إقليمية وتأثيرات جانبية أكبر مصدر تهديد يلاحق الأمن الوطني الجزائري ، وبحكم قرب الجزائر من منطقة التفاعل اعطت الجزائر أهمية كبيرة للازمة المالية وسعت إلى إيجاد المقاربة المناسبة للوصول إلى حلول جذرية للنزاع والقضاء على بؤر التوتر.



**الكلمات المفتاحية :** الدبلوماسية . السياسة الخارجية .الجزائر. إدارة النزاع

**Abstract**

This study deals with the subject of Algerian diplomacy and its role in the resolution and management of regional conflicts, especially disputes and the threats of neighboring countries, where it became a real threat to the Algerian national security through the use of effective mechanisms that allow find a final and serious solution to conflicts and wars in the African continent.

Algerian diplomacy deals outside its sovereign space with unchangeble constitutional principles that have been derived from its liberation revolution and its libertarian ideas. These principles also conform to the charters of international and regional organizations .

The deteriorating security situation, the political transformations and the economic and social realities of Algeria's neighboring countries have been a source of constant concern and threat to the security of the Algerian national, given the region's new threats of various kinds which have become a major challenge to Algeria. All these circumstances and changes make Algeria obliged to find solutions and mechanisms based primarily on peaceful political solutions and initiatives for development away from military intervention and the use of force.

The conflict in Mali and the Sahel, that has regional repercussions and great side effects, is a source of threat to Algerian national security. By virtue of the proximity of Algeria to the zone of interaction, Algeria has given great importance to the issue of Mali and sought to find the appropriate approach to reach radical solutions to the conflict and eliminate hotbeds of tension.

Keywords: Diplomacy. Foreign Policy Algeria. Conflict management

# خطة الدراسة

## مقدمة

**الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات**

المبحث الأول : الدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الثاني : النزاع واليات إدارة النزاع في العلاقات الدولية.

**الفصل الثاني :مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإقليمية**

المبحث الأول : الدوائر الجيوسياسية للجوار الإقليمي.

المبحث الثاني : طبيعة نزاعات دول الجوار الإقليمي.

المبحث الثالث : الآليات الدبلوماسية لتسوية نزاعات الجوار الإقليمي.

**الفصل الثالث: الوساطة الجزائرية تجاه النزاع المالي :2012-2015م**

المبحث الأول : مراحل النزاع في مالي وأطرافه.

المبحث الثاني : جهود الوساطة الجزائرية تجاه النزاع في مالي.

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه الجهود الجزائرية في تحقيق السلم والمصالحة في مالي.

**الخاتمة و المقترحات**

# مقدمـــــة

## مقدمة :

تعتبر الدبلوماسية أحد الأدوات الأساسية المكونة لسياسة الدولة بمنطلق أنها تتعامل مع نظيراتها من الدول على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي ، أو على مستوى الساحة الدوليـة ، حيث تساهم العلاقات الدبلوماسية في خلق روابط من التواصل والتعاون الفعال بين الوحدات الدولية في حالات السلم ،كما توظف أحيانا في حالات الحرب من أجل إيجاد جو من التفاهم وفرص للقاء وتخطي المشاكل الآنية و ذلك بما يسمى مبدأ التفاوض .

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية مند استقلالها سنة 1962 م إلى تبني جملة من المبادئ التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي ، وتسهم في إيجاد دور فعال وإيجابي خاصة على المستوى الإفريقي وذلك من خلال الدعوة إلى نظام اقتصادي عادل وأيضا دعم حركات التحرر ، وتحقيق مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة والذي كان من أولويات الدبلوماسية الجزائرية وبحكم الموقع الجيواستراتيجي للجزائر كونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي إضافة تعتبر ذات نفوذ واسع وجلي على الساحة في دعم وحل القضايا الإفريقية ، كان من الضروري والإلزام على الجزائر بفضل مكانتها الدولية والإقليمية لعب ادوار كبيرة ومتقدمة وبدل جهود مضاعفة وتأكيد حضورها الفعال في فض و تسوية النزاعات الإقليمية بالخصوص .

يعتبر النزاع في دولة مالي من المسائل التي أخد قدر كبير من الاهتمام للقادة والسياسيين للدولة الجزائر خاصة بعد مرحلة التسعينات ، وذلك لما يشكل من تداعيات إقليمية وتأثيرات جانبية على المنطقة ككل ، فالجزائر ترى أن ترك الأمور تسير وفق هذا النهج وعدم الاهتمام بما يجري في المنطقة ، من شأنه أن يؤثر على الأمن القومي الجزائري ويزعزع الاستقرار الذي وأساس التنمية ويفرز تحديات كثيرة ومتنوعة ، ويفتح الثغرات أمام التدخل الأجنبي ، ولهذا سعت الجزائر في اطار التعامل الدبلوماسي الى إيجاد آليات واستراتجيات ، والتي تنسجم مع مبادئها لتعامل مع القضية المالية والوصول الى حل جدري ونهائي للنزاع.

## 1 – إشكالية الدراسة :

بناءا على ما سبق فأننا سننطلق في دراستنا من الإشكال التالي :

- **كيف ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإقليمية ؟ والنزاع المالي خصوصا ؟**

## 2 – الأسئلة الفرعية

- ماهي الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر في حل الخلافات الإقليمية ؟
- ماهي طبيعة المقاربة الجزائرية تجاه النزاع المالي في التطورات التي تشهدها المنطقة ؟
- ماهي ابرز التحديات التي كانت عائق أمام نجاعة ونجاح المقاربة الجزائرية اتفاق السلم والمصالحة في مالي ؟

## 3 – الفرضية الرئيسية :

- **ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في النزاعات الإقليمية انطلاقا من المبادئ الدستورية المحددة للسياسة الخارجية الجزائرية القائمة على الحل السلمي للنزاعات ،واستبعاد سياسة القوة والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول**

## 4 – الفرضيات الفرعية :

- اعتمدت الجزائر على مقاربة متعدّدة الجوانب تمزج بين الآليات السياسية والأمنيّة والتّنمويّة في إدارتها للنزاعات الإقليمية.
- المقاربة الجزائرية تجاه النزاع المالي مبنية على منطق المبادئ والمصالح وطبيعة الاستجابة إلى الإكراهات والضغوطات الخارجية.
- التباين البنيوي داخل الدولة المالية والمصالح الخارجية الإقليمية والدولية كانت عائق أمام تطبيق المقاربة الجزائرية تجاه النزاع في مالي .

## 5 – أهمية الدراسة :

للموضوع أهمية بالغة ويتمثل في إن النزاعات الإقليمية والجوارية تشكل تحديا كبير للجزائر من خلال التأثير بشكل مباشر على الأمن القومي والاستراتيجي لها وذلك نتاج إفرازها مجموعة من التهديدات الجديدة الإرهاب تهريب المخدرات والأسلحة .

كما يستمد هذا الموضوع أهميته من الدور الكبير التي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في فض واحتواء النزاعات وانجازات المحققة على المستوى الدولي والإقليمي والتي مكنت الجزائر من إيجاد مركز حيوي على المستوى الدبلوماسي بين الدول النامية عموما وفي القارة الإفريقية خصوصا رغم اعتبار الجزائر بلد حديث الاستقلال والبناء السياسي وناقص للتجربة الدبلوماسية

ومن هنا أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تستدعي الاهتمام والبحث للوقوف على انجازات الجزائر على المستوى الإقليمي خاصة في القضية المالية التي تسعى الجزائر لإيجاد حل نهائي لنزاع .

## 6 – أهداف الدراسة :

- إثراء الرصيد المعرفي من خلال الاطلاع على المفاهيم المتعلقة بالدبلوماسية وأنماطها وكذلك المفاهيم المتعلقة بالنزاعات والوسائل ولآليات لاحتواء وتسويته.
- معرفة الانجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية على المستوى العالمي والإقليمي ، والتعرف على المبادئ والآليات التي تستخدمها الجزائر في التعامل مع مختلف الأزمات الإقليمية خاصة النزاعات التي تقع ضمن فضائها الجيو سياسي .
- تقديم أطروحات وتوصيات جديدة لتعامل مع الأوضاع السياسية الجديدة من خلال إدخال تغيرات على المبادئ الكلاسيكية والتي أصبحت لا تتناسب من الوضع الحالي ، كما أن الجزائر تمتلك مقومات وإمكانيات تسمح لها باتخاذ إجراءات جديدة في التعامل مع النزاعات خاصة النزاعات التي تشكل خطرا على استقرار المنطقة.
- معرفة المكانة التي تحظى بها الدبلوماسية الجزائرية.

- يهدف هذا البحث إلى معرفة مكانة الجزائر على الصعيد الدولي والإقليمي ،والدور الذي تلعبه للحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في الإقليم .
- إثراء الرصيد المعرفي من خلال الإطلاع على دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية وحل النزاعات الإقليمية.

## 7 – مبررات اختيار الموضوع :

إن موضوع الدراسة يحتاج إلى جهد كبير ودراسة عميقة ومنهجية دقيقة ، تجعلنا نفهم الأداء الدبلوماسي الجزائري لإيجاد حلول جذرية لما تعانيه القارة الإفريقية من حروب ونزاعات عطلت فيها مسار التنمية وأبقتها في مؤخرة تصنيف الدول في مجال التطور الاقتصادي والصناعي ، وانطلاقا من هذا فقد تنوعت المبررات والدوافع لمعالجة الموضوع علما ما تعانيه القارة الإفريقية بصفة عامة ودولة مالي بصفة خاصة من حروب ومعضلات وتداعياته على الأمن القومي الجزائري.

### أ – المبررات الذاتية

- ✓ الرغبة بالنسبة لي في التخصص في هذا المجال .
- ✓ انتمائي للإقليم الجغرافي محل الدراسة والاهتمام بطبيعة التهديدات القادمة من خارج الجزائر .
- ✓ الرغبة في تبسيط وفهم الغموض الذي اكتنف للبعض بفعل موقف الدبلوماسية الجزائرية من النزاع

### ب – المبررات الموضوعية :

- ✓ تبرز المبررات الموضوعية لدراسة " نموذج الدبلوماسية الجزائرية " في كونها من أنجح الدبلوماسيات على مستوى القارة الإفريقية و المستوى العربي، مما أصبح يُعتمد عليها في تمثيل دول القارة على مستوى المحافل الدولية كمجموعة الثمانية والجمعية العامة للأمم المتحدة و غيرها، و أحد أهم الشركاء في حل النزاعات و محاربة الإرهاب كونها خاضت تجربة طويلة في محاربة الظاهرة.
- ✓ ارتباط الموضوع باستقرار الجزائر باعتبار مكان وقوع النزاع يمثل فضاء جيواستراتيجي للجزائر

- ✓ إبراز أهمية الدور الجزائري في دعم استقرار جمهورية مالي
- ✓ نقص الدراسات التي تتناول الدور الجزائري في تسوية وإدارة النزاع في مالي

## 8 – الدراسات السابقة :

- **كتاب الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية للأستاذ لمحمد بوعشة :** حيث تطرق إلى أبرز المراحل للدبلوماسية الجزائرية ، كما تطرق أيضا إلى الوساطة الجزائرية في تسوية النزاعات المختلفة على المستوى القاري والدولي ، مع التركيز أكثر على الوساطة الجزائرية للنزاع الإثيوبي الاريتري وذلك خلال رئاسة الجزائر للمنظمة الوحدة الإفريقية.

وتناولت أيضا هذه الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من القمة 34 التي انعقدت سنة1998 بواغادغو ، تحضيرا للقمة 35 التي انعقدت في الجزائر ، بعد أن أعطيت اهتمام كبير من طرف القادة الأفارقة ، والتي ساهمت بشكل كبير لإنهاء الحرب الدائرة في القرن الإفريقي بصفتها رئيسة منظمة الوحدة الإفريقية ، وتطرق فيها الكاتب إلى الجهود التي بذلتها الجزائر والآليات التي اعتمدتها من أجل إقناع الطرفين إلى اتفاق إطلاق النار ، مع الإشارة إلى الدعم الذي حظيت به الجزائر من الشركاء الدوليين الولايات المتحدة الأمريكية . الاتحاد الاروبي . الأمم المتحدة .

وفي الأخير أشارت الدراسة إلى بعض العراقيل التي اعترضت الجهود الجزائرية متمثلة في تخوف الدول المجاورة للجزائر على مصالحها ، جراء تزايد النفوذ الجزائري في إفريقيا تبعا لأي نجاح تحققه الجزائر في وساطتها .

- **سليم العايب: الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية جامعة باتنة.** فالدراسة تناولت المحددات المبادئ التي ترتكز عليها الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع النزاعات والتطورات السياسية الحاصلة ، بالإضافة إلى المراحل التي عرفتها الدبلوماسية الجزائرية ، والجهود والمساعي التي بذلتها الجزائر في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي من اجل النهوض بالقارة الإفريقية وإحلال السلام والاستقرار .

- **بوسكين سليم : تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري 2010-2014 . مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية وعلاقات دولية** . تطرق خلال هده الدراسة إلى المفاهيم المرتبطة بالأمن ومفهوم الأمن الوطني الجزائري ، والتهديدات الجديدة التي يشهدها الجوار الجزائري وتداعياتها على الآمن الوطني الجزائري ، بالإضافة إلى الجهود التي تبدلها الجزائر حيال ما يحدث داخل إقليمها الجيو سياسي.
- **زوليخة ربيعة : دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإقليمية ، ليبيا نموذجا (2011-2015) : مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية** . تطرقت خلال هذه الدراسة إلى مسار الدبلوماسية الجزائرية بداء من الدبلوماسية ما قبل الثورة حتى مرحلة الجزائر المستقلة ، بالإضافة التعرض التهديدات الجديدة القادمة من دول الجوار وتداعيـاتها على الأمن القومي الجزائــري ، والأداء الدبلوماسي الجزائري في التعامل مع المعضلات وتوضيح الجهود والآليات المتبعة في ذلك ، كما تناولت أيضا هذه الدراسة مسألة الأزمة الليبية والعوامل التي ساعدت على تطورها ، إضافة إلى الانعكاسات التي أفرزتها على الأمن الوطني الجزائري.
- **طبال محمد : الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع دول الجوار ، النزاع في مالي نموذجا( 2012 -2015) :مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية وعلاقات دولية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية** شملت هذه الدراسة على المحددات والمبادئ التي تعتمد عليها الجزائر في سياستيها الخارجية ،إضافة إلى الانجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية قاريا ودوليا ، كما تطرقت هذه الدراسة إلى أزمات دول الجوار والتهديدات الجديدة الناجمة عنها والمقاربة الجزائرية في التعامل معها ، وأخيرا التعرض إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع النزاع المالي والآليات الجهود المتابعة والتحديات التي تواجه التسوية الجزائرية.

## 9 – حدود الدراسة

### أ – الحدود المكانية :

يمثل الإطار المكاني لهذه الدراسة في الفضاء الإقليمي للجزائر والنزاع في الساحل المالي من خلال سعي الجزائر ، خاصة بعد لإيجاد حلول جذرية لما يحدث في فضاء الإقليمي والذي يشكل تأثيرات وانعكاسات وخيمة على المشهد الأمني والسياسي في الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي ككل

### ب – الحدود الزمنية :

يشكل الإطار الزمني للدراسة من 2012–2016 وهي فترة تجدد النزاع في مالي نتيجة مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية التي تعاني منها مالي خاصة بعد حدوث الانقلاب العسكري على الشرعية السياسية ، كما ساهمت المعطيات الإقليمية أيضا في ظهور الأزمة خاصة بعد الحراك العربي وانهيار الدولة في ليبيا ، غير أن طبيعة الموضوع حتمت علينا الرجوع إلى فترة بداية النزاع و توسيع المجال الزمني للدراســة ، وذلك من اجل الفهم الجيد للنزاع في مالي وإعطاء تحليل موضوعيا للدراسة .

## 10 – الإطار النظري للدراسة :

إن طبيعة الدراسة محل القيام بها تفرض علينا الاستعانة بإسهامات النظرية التي ترتبط بالموضوع ، وبالتالي فالإطار النظري يعتبر محورا مهما لآي باحث في حقل الدراسات الاجتماعية بصفة عامة وحقل الدراسات السياسية بصفة خاصة .

### أ – نظرية الدور :

يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية وظفتها أدبيات السياسة الخارجية لفهم سلوكيات وقرارات السياسة الخارجية للوحدات الدولية المختلفة ، واحتمالات التغير والاستقرار في السياسة الخارجية ، وتنطلق تلك الافتراضات من أن لكل وحدة دولية دور أو مجموعة الأدوار تقوم بها داخل

البيئية الدولية والإقليمية ، وان هذه الأدوار تحددها الوحدة الدولية بناء على فهم صانعي السياسية الخارجية لمقدرات دولهم ولشكل النظامين الإقليمي والعالمي و الفرص المتاحة فيهما ،وكذلك تفترض الأدبيات أن السلوك الوحدة الدولية في النظامين إنما هو ترجمة لتلك الأدوار أو تجسيدها ، و يمكن تعريف نظرية الدور بأنها نظرية تهتم برصد السلوك الدور بوصفها ادوار سياسية تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي[1] و قد اعتمدنا هذا الاقتراب من اجل فهم طبيعة الدور التي تقوم به الجزائر بناءا على سياستها الخارجية تجاه منطقتها الإقليمية بشكل عام و النزاع في مالي بشكل خاص و بناءا على معطيات موضوعية متعلقة بالسلوك السياسي الخارجي الجزائري .

**ب – النظرية الواقعية :**

ترتكز هذه النظرية السائدة في حقل العلاقات الدولية مند أربعينيات من القرن 20 على أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ، والتي تسعى لتحقيق مصلحتها القومية في نظام دولي يسوده الصراع والتضارب في المصالح .وقد اعتمدنا على هذه النظرية انطلاقا من أن المصالحة القومية هي المحرك لسياسية الخارجية الجزائرية التي تسعى بالدرجة الأولى التي الحفاظ وحماية أمنها القومي .

## 11 –الإطار المنهجي للدراسة :

إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي الاعتماد على أدوات التحليل ولعل أهم هذه الأدوات هي مناهج البحث العلمي ، ولقد اقتضت طبيعة الدراسة استخدام العديد من المناهج :

- **المنهج التاريخي :** هو المنهج الذي يستخدمه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ، وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها [2] . كما يساعد هذا المنهج الباحث في

1 – اكزافيه غيوم ، **العلاقات الدولية** ، ترجمة : قاسم المقداد ، ( لبنان : مركز الشرق الأوسط لنشر والتوزيع ، ط . 1 ، 1994) ، ص . 44 .

2 – زناشي حسين ، **المقاربة الجزائرية تجاه القضية الازوادية في مالي : المتغير والثابت** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة جيجل : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014–2015 ) ، ص .4 .

دراسة الوثائق لوضعها في السياق السوسيولوجي للتوصل إلى فهم موضوعي للماضي ، هذه القراءة الصحيحة للتاريخ تساعد على توضيح الرؤية للباحث.

ولقد استخدمنا هذا المنهج من اجل رصد الأداء الدبلوماسي الجزائري في تعامله مع القضايا الإقليمية والحضور القوي للجزائر في التفاعلات الدولية ، إضافة إلى تتبعنا لتطورات النزاع في مالي وتطور المقاربة الجزائرية في حاله.

- **منهج دراسة حالة :** يقوم هذا المنهج على الاعتماد علة حالة أو ظاهرة محددة والتركيز على فهم خصوصياتها وتطورها وجمع جميع المؤشرات المتعلقة بها ، وقد تم استخدام هذا المنهج في دراستنا من اجل دراسة حالة النزاع في مالي ، والخصوصيات التي يتميز بها ، وفهم أسبابه ، وسعي الدبلوماسية الجزائرية إلى إيجاد حل نهائي للقضية في المالية
- **المنهج الوصفي التحليلي :** يهدف هذا المنهج إلى دراسة خصائص وأبعاد الظواهر في إطار معين يتم من خلاله تجميع المعلومات والبيانات اللازمة عن هده الظاهرة ، وتنظيم البيانات وتحليلها للوصول لفهم الظاهرة والعوامل المتحكمة فيها ، واستخلاص النتائج التي يمكن تعميمها على ظواهر أخرى مشابهة[1] . ولقد اقتضت الدراسة إلى استخدام هذا المنهج من خلال تحديد المبادئ الرئيسية للدبلوماسية الجزائرية في توجيه العمل والأداء الدبلوماسي من جهة ووصف النزاع في مالي وتداعياته على المنطقة من جهة أخرى.

## 12 – صعوبات الدراسة :

عند القيام بأي دراسة مهما كان موضوعها وطبيعتها فإن الباحث سيواجه حتما مجموعة من الصعوبات والعراقيل ، وبما أن موضوع هذه الدارسة يتعلق بالنزاعات الإقليمية ودور الدبلوماسية الجزائرية في التعامل معها فقد وجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي :

- قلة المراجع والكتب المفضلة التي تطرقت إلى موضوع الدراسة
- تسارع الأحداث وحداثتها مما قلل من وجود معلومات موضوعية بسبب اختلاف الفواعل

[1] – زوليخة ربيعة ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإقليمية : ليبيا نموذجا** ، مذكرة لنيل شهادة المستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ( المدرسة العليا للعلوم السياسية – الجزائر ،2015–2016 ) ص .11. .

- ضيق الوقت المخصص للدراسة مما أفضى بنا إلى عدم الإلمام بمختلف المواضيع المتعلقة بالموضوع .
- حساسية الموضوع الذي يجعل عملية الحصول على وثائقه الرسمية صعبة .
- التطورات الحاصلة في الموضوع التي تجعلنا نراجع دراستنا من حين إلى أخر .
- ضعف التراكم المعرفي حول الموضوع .

## 13- تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة ، حيث تطرقت في الفصل الأول **إلي الإطار النظري والمفاهيمي الدبلوماسية كمفهوم عام والدبلوماسية الجزائرية من خلال تحديد مبادئها وسماتها اهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية ثم التعرض لأهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية على مختلف مراحلها التاريخية إضافة إلى الإطار النظري والمفاهيمي للنزاع وإدارة النزاع ( تعريف النزاع وحل النزاع والمفاهيم المتقاربة مع تحديد الاسباب التي تؤدي للنزاعات عن طريق المداخل المفسرة والوسائل وماسية والقانونية لتسوية النزاعات).**

أما الفصل الثاني فقد خصصته **للدبلوماسية الجزائرية في إدارتها النزاعات الإقليمية مع تحديد أولا الدوائر الجيوسياسية التي تنمي إليها الجزائر التركيز على الامتدادات التي أخد اهتمامات لصناع القرار في بسبب تأثيرها على الأمن الوطني ثم التطرق إلى خصوصيات هذه الدوائر و طبيعة النزاعات القائمة في دول الجوار الإقليمي ، والآليات الدبلوماسية في إدارة وتسوية التهديدات والنزاعات الإقليمية** . أما الفصل الثالث والأخير فقد تتناول فيه **النزاع الأخير في مالي 2012-2015 تحديد مراحل النزاع وأطرافه وانعكاساته على الأمن الوطني ، إضافة إلى التطرق الوساطة الجزائرية في حل النزاع وأخير التحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية في حل النزاع .**

وفي الأخير وضع الخاتمة والتي تتضمن النتائج المستخلصة من الدارسة من خلال الإشكالية المطروحة قياسا على الفرضيات المقترحة ،إضافة إلى تقديم اقترحات تتمثل بالأساس في ضرورة تغير الجزائر في إستراتجية في التعامل مع القضايا خاصة فيما يتعلق بفضائها الجيوسياسي.

# الفصل الأول

## الإطار النظري و المفاهيمي الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات

يعتبر التكوين النظري والمنهجي من المنطلقات أو الدعائم الأساسية ذات الأهمية البالغة في عملية البحث العلمي في كافة مجالات المعرفة ، خاص في مجال علم السياسة ، نظرا لحداثته كحقل معرفي من ناحية ، ونظرا لخصوصيات طبيعة موارده العلمية من ناحية أخرى (كتعدد الأطر الفكرية ، والمداخل النظرية والأطر التحليلية.....)

لذا تم تكريس هذا الفصل لضبط الإطار المفاهيمي والنظري لهذه الدراسة من خلال مبحثين يختص الأول منها لإلقاء الضوء على للدبلوماسية كمفهوم عام وإدارتها للنزاعات في العلاقات الدولية ، ثم نتناول الدبلوماسية الجزائرية من خلال تحديد محددات السياسية الخارجية و المبادئ الأساسية لدبلوماسية الجزائرية التي تحرك السلوك الجزائري على المستوى تفاعلاتها الدولية والإقليمية واهم مميزات و سمات الدبلوماسية الجزائرية ، وأخيرا تحديد أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري والدولي وذلك وفقا للمراحل التاريخية التي مرت بها.

بينما تخصيص المبحث الثاني الى تحديد مفهوم النزاع وحل النزاع والمفاهيم المرتبطة بهما ، إضافة على تحديد المداخل التفسيرية للنزاعات والآليات والقواعد الدبلوماسية والقانونية لتسوية وإدارة النزاعات القائمة في المجتمع الدولي .

## المبحث الأول : الدبلوماسية الجزائرية

قبل التطرق الى الدبلوماسية الجزائرية نقوم أولا بالتعريف الدبلوماسية بشكل عام وهذا من أجل توضيح هذا المصطلح وإزالة كل الغموض عنه بإعطاء ماله صلة به وتبيان أنواعه وأساليبه والتغير في الأداء الوظيفي للدبلوماسية في العصر الحالي .

### المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

### 1- تعريف الدبلوماسية

أن التعريف بالدبلوماسية يتطلب أولا الإحاطة بالمعنى اللغوي لهذه الكلمة ثم التعرض إلى بعض التعاريف التي تتناسب مع الاستخدامات في العصر الحالي :

**المعنى اللغوي :**

استخدم لفظ الدبلوماسية diplomacy لأول مرة في بلاد اليونان ليشير إلى الوثائق المطوية التي يتبادلها حكام المدن الإغريقية في علاقاتهم الرسمية ، كما أطلقت على التصاريح التي كان يمنحها الحاكم أو القاضي لبعض الأفراد . ويرى الباحث**هارولد نيكلسون** أن هذه الكلمة مشتقة من الفعل اليوناني diploma ومعناه يطوي وهي تشير إلى الوثائق المطوية بشكل معين التي صدرت عن السلطة العليا في الإمبراطورية الرومانية ، لتمنح حامليها امتيازات معينة في تنقلاتهم عبر طرقها ، كما اعتاد الملوك والأمراء على منح بعض الإفراد صكوكا ووثائق مطوية تسمح بالتمتع بامتيازات خاصة [1]

**أما اصطلاحا :**

فقد ظهرت العديد من التعريفات المقدمة للدبلوماسية والتي تتماشى مع الوظائف الدبلوماسية المعاصرة .فالدبلوماسية من حيث أنها علم تشمل دراسة القانون الدولي العام والخاص وتاريخ تطور العلاقات الدولية والمعاهدات التي تنظم هذه العلاقة .

[1]- علي حسين الشامي ، **الدبلوماسية : نشأتها ، تطورها ، قواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية** (عمان : دار الثقافة ، ط5 ، 2011) ، ص 28

**وحسب دي مارتينس** " فإن الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية والشؤون الخارجية للدول ، وبمعنى أخص هي علم وفن المفاوضات "[1] فمن خلال هذا التعريف نستطيع القول أن الدبلوماسية هي القيام بالاتصال الخارجي وربط علاقات خارجية وتنظيمها بهدف تحقيق مصالح وامتيازات عن طريق المفاوضات .

إن الدبلوماسية عرفت تطور في إستراتجيتها وممارستها وتفاعلها مع الواقع الدولي فلم تعد تلك الدبلوماسية التي تعتمد على السرية بين القائمين عليها ،بل أصبحت تتميز بالعلانية وإشراك للعديد من أطياف المجتمع في فعلها وممارستها .

ونجد أن الرئيس الأمريكي ويلسن ضمن مبادئه الأربعة عشر التي اقترحها بقيام السلام العالمي بعد الحرب العالمية الأولى وهو علانية الدبلوماسية وهي من مميزات الدبلوماسية الحديثة والتي يشترك الرأي العام في مراقبة السياسة الخارجية لحكوماته والتأثير على أسلوب إدارتها للسياسة الخارجية. [2]

كما نجد التعريف الذي قدمه الكاتب **علي حسين الشامي** يعد أكثر شمولا ودقة " فالدبلوماسية هي علم وفن أدارة العلاقات بين أشخاص الدوليين وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيين ، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب "[3].أن وظيفة وممارسة الدبلوماسية لم يقتصر على الدول فقط بل هناك أطراف أخرى تمارس العمل الدبلوماسي كالمنظمات الدولية .....

[1] – محمود خلف ، **الدبلوماسية : النظرية والتطبيق** (عمان : دار زهران ، ط . 1 ، 2010 ) ، ص .73.

[2]– سيد إبراهيم الدسوقي ، **العلاقات العربية المعاصرة بين النظرية والتطبيق** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط.1، 2007) ، ص . 43 .

[3] – الشامي ، **مرجع سابق** ، ص .37 .

**2-أهم المصطلحات التي تتقاطع مع الدبلوماسية وتصب في سياق هذا الموضوع :**

- **القانون الدبلوماسي** : إن طابع العلاقات الدولية التي تتميز بالفوضى يحتم على الوحدات الدولية في تفاعلاتها المختلفة إيجاد قوانين وإجراءات تنظم العلاقات بما يتناسب مع أهدافها ومصالحها ، وهناك من يعرف القانون الدبلوماسي على " ذلك الفرع من القانون الدولي الذي يعي بشكل خاص بممارسة العلاقات الخارجية للدول بالإحكام التي تنظم التمثيل الوطني في الخارج وكيفية التفاوض " [1]
- **التاريخ الدبلوماسي** : إن التاريخ الدبلوماسي يتناول المراحل المختلفة التي مرت الدبلوماسية والاهتمام وتبيان ما حققه الدبلوماسيون في مسار العلاقات الدولية ، ويعرفه أبو هيف "دراسة الدبلوماسية في ماضيها فيعي تتبع هذه المراحل الم مختلفة التي مرت بها ، وبيان ما حققه الدبلوماسيون في كل من هذه المراحل في مجال العلاقات البشرية وتاريخ الشعوب"[2] . فالتاريخ الدبلوماسي يمكننا من معرفة مجريات السياسة الدولية في الماضي واتجاهها ، ودوافع الحروب ، وكيف تم للدول بعد تلك الحروب عن طريق المفاوضات والمعاهدات أن تعيد تنظيم المجتمع الذي تعيش فيه .
- **السياسة الخارجية** :تعتبر السياسة الخارجية بمثابة النهج أو الخطة التي تعتمدها وتتبناها الدول في علاقاتها مع غيرها من أعضاء الجماعة الدولية ، ويعرفها مارسيل مارل " جزء من نشاط دولي يتجه نحو الخارج بمعنى أخر هي النشاط الذي يتناول القضايا التي تطرح ما وراء الحدود وذلك عكس السياسة الداخلية [3] . ومن هنا نستطيع القول أن الدبلوماسية هي العملية السياسة التي تحقق بها الدولة غايتها ومصالحها ،فإنها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجي بل وتشكل جزء أساسيا منها ، حيث بقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة لتنفيذ السياسة الخارجية بقدر ما تكون أداة تحضير وإعدادها في ذات الوقت .

[1] – خلف ، **مرجع سابق** ، ص . 89 .

[2] – الشامي ، **مرجع سابق** ، ص . 43 .

[3] – **نفس المرجع** ، ص .45 .

## المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

يحكم تحرك الجزائر إزاء العالم الخارجي مجموعة من المبادئ المنسجمة مع الأعراف والقوانين الدولية ، هذه المبادئ تشكلت عبر تاريخ نضالي طويل للشعب الجزائري ضد الهيمنة الامبريالية والاستعمار الأجنبي، ويعد بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 1956 ميثاق مؤتمر طرابلس 1962 ودساتير 1963 ، 1976 ، 1989 ، 1996 الوثائق الأساسية والقواعد الصماء التي توضح مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والتي تعد امتداد للسياسة الداخلية ومن أهم هده المبادئ الموجه والمحددة لسلوك الجزائري نجد:

### 1 - مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار

إن طبيعة العلاقات الدولية وإخطار تفتيت الدول المستقلة دفع الجزائر للدفاع عن الوحدة الترابية للدول والمناداة بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود التي ورثتها الدول المستقلة عن مستعمريها نظرا لما يمثله هذا المبدأ كركيزة أساسية لبناء الأمن الدولي والإقليمي .[1]

وترى الجزائر قي هذا المبدأ استمرار لمبادئ ثورتها وضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدود بينها وبين المغرب سنة 1963 وذلك وفق اتفاقية إيفران في 15 جانفي 1969 ثم معاهدة الرباط 1972 ، وبعدها التفت الجزائر إلى استكمال ترسيم حدودها مع كل جيرانها .

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها من أجل ضمان الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار ، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها ، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي للاحترام وصيانة قداسة الحدود.[2]

وجاءت الرؤية الجزائرية حول الحدود منسجمة مع القانون الدولي ومع مواثيق منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي فيما بعد ، ففي مؤتمر سنة 1964 تبنى رؤساء الدول الإفريقية قرار يكرس

---

[1] - إبراهيم سعادة ، **الجزائر و الأمن الإقليمي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر : كلية الحقوق ، 2002-2003 ) ، ص .9 .

[2] - محمد قجالي ، **ضبط الحدود الإقليمية ومبدأ حسن الجوار : الحالة الجزائرية – التونسية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ( جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية ) ، 1990-1991 ، ص ص . 302،304 .

السياسة التي إتباعها من طرف الأغلبية منهم حيث خلصوا " إلى كل الدول الأعضاء تلتزم باحترام الحدود الموجودة يوم استقلالها الوطني" ، وقال أول رئيس للجمهورية المالية موديبو كايتا ..." إذا كان كل واحد منا هنا حاضرا تحدوه حقيقة الرغبة العارمة في ترقية الوحدة الإفريقية فإنه يجب علينا أن نأخذ إفريقيا كما هي ، ويجب علينا أن نتمتع عن أي مطلب إقليمي وألا يعمل على إدخال ما يمكن أن نسميه الإمبريالية السوداء في إفريقيا....إن الوحدة الإفريقية تتطلب ، من كل واحد منا الاحترام الكامل للإرث الذي توارثناه عن الاستعمار ، بمعنى البقاء على الحدود الحالية لدولنا "[1]

**2 – مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها**

يشكل هذا المبدأ حجر الزاوية في الثقافة السياسية لعديد الشعوب والأمم ويوفر إطار للتعامل بين الدول والشعوب والكيانات الدولية ، فالعلاقات الدولية والقانون الدولي يعتبران أنه من حق الشعوب تقرير مصيرها ، فهذا الحق يأخذ حق الأفضلية على مبدأ التعايش وينطبق هذا خاصة على الوضع في فلسطين .

ورغم تراجع عالقة خصوصا القضية الصحراوية والفلسطينية باعتبارهما تحررية ، ولهذا تعمل الجزائر سواء عن طريق الأطر الإقليمية أو الدولية أو عن طريق التعاون الثنائي ، وعلى جميع المستويات في دعم القضيتين بعيدا عن كل الاعتبارات المصلحية الضيقة ، فالجزائر باعتبارها بلدا من بلدن العالم الثالث متضامنة مع كل الشعوب من أجل تحررها السياسي ودعم استقلالها ونموها الاقتصادي والاجتماعي وهي في حدود ما لديها من الإمكانيات لن تدخر وسعا في تقديم المساعدة الفعلية للذين يكافحون في سبيل حريتهم وستأخذ كل المبادرات الكفيلة بتجنيد قوى القارات الثلاث من أجل التضامن في الكفاح حول غايات مشتركة لفرض حقوق شعوبها وضمان احترامها.[2]

[1] – سعادة ، **مرجع سابق** ، ص .19 .

[2] – **الجمهورية الجزائرية الديموقرطية الشعبية ، الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني 1976** ، ص . 160 .

**3 – مبدأ عدم استعمال القوة والحل السلمي للنزاعات :**

يعود هذا المبدأ إلى الحضارات الشرقية ثم تطور لد ى الأوروبيين بعد القرن 16 وتأكد في معاهدات واستفاليا ، وأورتراخت ، و فيينا سنة 1815 واتفاق براين كللوغ سنة 1929 الذي جرم فعل الحرب وميثاق عصبة الأمم ثم ميثاق الأمم المتحدة وخاصة في المادة 3/2.[1]

تعتبر الجزائر من أول الدول الدعاية إلى تكريس هذا المبدأ فالجزائر حتى قبل أن تصبح دولة ذات سيادة تحت السيطرة الاستعمارية كانت تنبذا استعمال القوة وتدعوا الى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية أو عند الاقتضاء اللجوء الى التحكيم أو المنظمات العالمية ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون الجواري ، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزعات الدولية [2]

فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع المغرب ، واتفق رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس مع ملك المغرب على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية ، ومند الوهلة الأولى للاستقلال وجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء للقوة ورغم حدوث صدام مسلح بينهما وبين المغرب إلا أنه كان ناتجا عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية ورغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية لحل المشكل الحدودي مع المغرب .[3]

واستمرت الجزائر في المرافعة حول تبني الحلول السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة لحل النزاعات الدولية ، فكانت الجزائر من البلدان القلائل الذين رفضوا المشاركة في التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية ، كما كانت أيضا من الدول الرافضة للتدخل الأمريكي في العراق سنة 2003 وضد استدعاء التدخل الخارجي في ليبيا سنة 2011 كما رفضت المشاركة في التحالف العربي المتدخل في اليمن سنة 2015 رغم الإغراءات المالية الكبيرة .

[1] – سليم العايب ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ( جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية العلوم السياسية )، ص . 33 .

[2] – العايب ، **نفس المرجع** ، ص . 34.

[3] – **نفس المرجع** ، ص . 35 .

**4 – مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**

يعود هذا المبدأ إلى العصور القديمة والذي تأكد أكثر خلال القرن التاسع عشر وخاصة في معاهدة فيينا 1915 ، حيث جاء من اجل وضع حد لأفكار الثورة الفرنسية أنداك والخوف من انتشارها في النظم الملكية المحافظة وخاصة بروسيا وروسيا وبريطانيا ثم أصبح هذا المبدأ بمرور الوقت بمثابة العملة المتداولة بين الدول والنظم المختلفة خاصة عندما أخد التدخل أشكال مختلفة ولم يقتصر على الشكل العسكري أو الشكل المباشر وعندما ظهرت الأمم المتحدة أكدت في ميثاقها على هذا المبدأ " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما " [1]

وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها ، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية وفي حال الإخلال به فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي ، ويخلق معضلات متشابكة . ولتحقيق هذا المبدأ ضمن تفاعلات الجزائر مع الخارج سنت الجزائر مادة دستورية تحظر عمل قواتها المسلحة خارج حدودها الجغرافية ، حيث لم يسبق للجيش الجزائري أن شارك في عملية عسكرية مند الاستقلال خارج حدودها إلا في مناسبة واحدة ضد الكيان الصهيوني في حرب 1973 .[2]

[1] – مبروك عضبان ، **المدخل للعلاقات الدولية** ، (الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007) ، ص . 319 .

[2] – العايب ، **مرجع سابق** ، ص .37 .

## المطلب الثالث: محددات وسمات السياسية الخارجية الجزائرية

### 1 – محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تقوم السياسية الخارجية للدول انطلاقا من مجموعة محددات وهي تختلف من دولة إلى اخرى ، والتي تسعى يعني السياسة الخارجية الى تحقيق مجموعة الأهداف والمصالح التي تخدم مصالحة الدولة ، مع مراعاة عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول ، وتقوم السياسية الخارجية الجزائرية كإحدى هذه السياسات من محددات متنوعة ومختلفة منها ما هو مرتبط بالقيم والإيديولوجيات التي تتبناها الدولة كما يرجع بعضها الى القدرات الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها وكذا القدرات العسكرية والثقافية السائدة والنسق الدولي .

#### 1-1 المحدد الإيديولوجي :

يعتبر أول من استعمل كلمة الإيديولوجية هو الفيلسوف **ديستات دي ترسي** . desstutt de tracy في كتابه عناصر الإيديولوجية ويعني بها علم الأفكار أو العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطاء الأفكار التي يحملها الناس ، هذه الأفكار التي تبنى منها النظريات والفرضيات التي تتلاءم مع العمليات العقلية للأعضاء المجتمع .[1]

كما إن الإيديولوجية ليست مجرد رؤية وفقط بل معتقد سياسي يوجه النشاطات السياسية ويحدد طريقة ونظام حكم ونظرة الدولة الى الخارج ، والأيديولوجية في عمومها هي مجموعة من المعتقدات والفلسفات والأفكار والرؤى والتصورات ومن هذا المنطلق تتحدد السياسية الخارجية ومعها الدبلوماسية الدولة ، فهذه الإيديولوجية هي التي تحدد ملامح النظام في أي دولة .[2]

لقد لعب المحدد الإيديولوجي دورا بارزا في تحديد توجهات السياسية الخارجية الجزائرية ونشاطها الدبلوماسي وهذا مند الفترة الاستعمارية ، ويتجلى ذلك في مؤتمر طرابلس 1962 م والذي وضح وحدد العديد من المبادئ الأساسية للجزائر المستقلة ، وساهم في تحديد الكثير من المبادئ التي تتصرف الجزائر وفقها إزاء العالم الخارجي ، كما اثر ثورة 01 نوفمبر1954 التحريرية في تحديد

[1] – "difinition of ideology ", dans : **http : // dictionary .refence .com//browse/idielogy.viewed** : 2017/04/10 الساعة تاريخ الاطلاع 11.00 .

[2] – **political research quarterly** ,vol.50. n . 4 . (decembre 1997) , p . 957

توجهات السياسية الخارجية الجزائرية من خلال النضال السياسي والدبلوماسي للعديد من الدبلوماسيين الجزائريين وذلك بغية التعريف بالثورة الجزائرية وتدويلها في هيئات الأمم العالمية ، كما أن المرتكزات الأساسية لسياسة الجزائر الخارجية إزاء سلوكاتها نحو العالم الخارجي تحددت قبل الاستقلال من خلال العديد من المحطات الثورية التاريخية انطلاقا من بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام 1956 الى غاية الميثاق الوطني المنعقد سنة 1986 م ، والتي ساهمت بقدر كبير في توضيح وتحديد مبدأ النشاط الدبلوماسي ، وأضفت استمرارية وشفافية وانسجاما عليه و في الوقت نفسه الذي تبين فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية [1]

## 1-2 المحددات الجغرافية :

### أ - الموقع الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي عنصرا مهما في تحديد قوة الدولة وقد أثبتت التجارب والدراسات أن دولا كانت صغيرة من حيث المساحة غير أنها لعبت ادوار محورية في العلاقات الدولية وذلك راجع الى الموقع الجغرافي الذي تحتله ، ومن هنا نقول أن الموقع الجغرافي للدولة يعتبر حاسما في رسم سياستها الخارجية تجاه تصرفاتها نحو العالم الخارجي وذلك من عدة نواحي ، فالدولة توجه سياستها الخارجية حسب المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها ، كما ان موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة .[2]

فالجزائر تحتل موقعا استراتجيا هاما فهي تتوسط القارة الإفريقية من الجهة الشمالية وتعتبر البوابة الرئيسة بين الضفة الشمالية والجنوبية ، كما سمح لها موقعها الجغرافي في التواجد ضمن العديد من الدوائر الجيوسياسية ، وتقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 درجات غربا و12 درجة شرقا وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا وبهذا تكون الجزائر في موقع يتوسط القارات الأربع ، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا الى عمق القارة الإفريقية كما تحدها سبع دول مجاورة ، كما أن الموقع الوسط الذي تحتله الجزائر جعلها قريبة من كل القارات مما يسهل عليها التواصل مع

[1] - " السياسية الخارجية الجزائرية : مبادئ والتطور" ، في :
http://didital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=1095757 تاريخ الاطلاع : 2017/04/10 الساعة : 11.00

[2] - غضبان ، **مرجع سابق** ، ص . 273 .

جميع الفواعل الدولية ، كما توفر للجزائر شريط ساحلي بمسافة 1620 كلم من الشرق الى الغرب يطل على البحر المتوسط جعلها تحتل مكانة هامة في سلم التجارة العالمية تحقيق هامش من الربح إزاء التجارة الخارجية باعتبار أن البحر المتوسط الممر الرئيسي لسفن وبواخر التجارة العالمية .[1]

**ب – المساحة والتضاريس :**

هناك علاقة وطيدة بين قوة الدولة ومساحتها الجغرافية بالإضافة الى مختلف مكونات الجغرافية السياسية كالحدود والأنهار والتي تلعب دورا كبيرا في تحديد قوة الدولة و رسم سياستها الخارجية إزاء دول العلم الخارجي ، كما تساهم الجغرافية السياسية في إعطاء للدولة قوة أكثر في حماية أمنها الوطني .[2]

تعد الجزائر من اكبر دول العلم فهي تحتل مساحة تقدر 2.381741 كلم2 حيث تحتل المرتبة 9 عالميا والمرتبة الأولى إفريقيا وعربيا وهي مساحة تمنح للجزائر موقعا وعمقا استراتجيا هاما لتحقيق أمنها الوطني والوقوف في وجه الحملات الاستعمارية والغزوات الخارجية ، وقد ساهمت الجغرافية المعقدة للجزائر في خلق صعوبات للغزاة قديما حيث لم يتمكنوا من احتلال كامل التراب الوطني واضطروا الى التحصن في السواحل أو المناطق القريبة منها ، كما ساهمت المساحة والتضاريس بنسبة كبيرة في إرغام الاستعمار الفرنسي الى الخروج من الجزائر جراء التضاريس الصعبة التي تتميز بها الجزائر وعدم قدرته على المواجهة ، والتي شكلت ملاذا أمنا للثوار في الثورة الجزائرية .[3]

**1-3 المحددات السياسية :**

**أ – الثقافة السياسية :**

تعبر الثقافة السياسية عن مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النسق السياسي العام ومشاعر ايجابية أو سيلبيه نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقيميه بشان الظواهر والعمليات السياسية .[4]

[1] – العايب ، **مرجع سابق** ، ص ص . 24 ، 25 .

[2] – أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، ( الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2009) ، ص . 204 .

[3] – العايب ، **نفس المرجع** ، ص ص . 8 ، 9 .

[4] -- stephen chulton ," defining political culture" , **the western political qaurerterly** , vol .41.n .03. (septembre 1988) , p . 420

وعرف النظام السياسي الجزائري ثلاثة مراحل مرت بها الثقافة السياسية ، فالمرحلة الأولى التي تمتد من استقلال الجزائر الى مرحلة نهاية السبعينات ، والتي سادت ثقافة سياسية ضيقة وذلك راجع الى طبيعة النظام السياسي الذي يرفض كل التوجهات والآراء التي تختلف مع توجهاته ، حيث غيب في هذه المرحلة دور الشعب في المشاركة في الحياة السياسية ، فحتى سنة 1976 م لم يكن هناك مجلس شعبي منتخب يعبر من خلاله الشعب عن آراءه ويشارك في الحياة السياسية ، فقد استحوذ مجلس الثورة على جميع الصلاحيات وسيطر على الحياة السياسية .[1]

أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع كطلع الثمانيات وامتدت الى غاية أحداث أكتوبر 1988 والتي مثلت مرحلة انتهت فيها الأحادية الحزبية وبدأت بوادر التعددية الحزبية وفتح قنوات المشاركة السياسية أمام الجميع ، حيث مكنت هذه المرحلة من بروز ما يسمى بالعارضة السياسية ، إضافة الى ارتفاع نسبة مستوى التعليم وإدراك الكثير من شرائح المجتمع للرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري ، أما المرحلة الثالثة والتي عرفت انتعاش الحياة السياسية نتيجة التخلص من القيود التي تمنع العمل السياسي وظهرت العديد من الأحزاب السياسية على الساحة ، مما أتاح للعديد من شرائح المجتمع الانخراط في العمل السياسي والمشاركة في العملية السياسية سواء عن طريق الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني.[2]

**ب- الأحزاب السياسية**

تشكل الأحزاب السياسية عاملا مهما في إرساء ثقافة المواطنة ودولة الحق والقانون داخل مجتمع وتحقيق السلم والهدوء ، كما تعبر عن تطلعات الشعب عن طريق نقد أو تثمين سياسات الدولة في شتى الميادين في الظروف العادية أو التي تسبق الانتخابات ، حيث أن الإصلاحات التي تقوم بها الدولة لا يجب أن تكون بمنأى عن الأحزاب السياسية [3]، وقد عبرت ثورة التحرير عن ميلاد الدولة الجزائرية الحديثة ، وجاءت تحت دفع حركة استفادت من التعددية التي كانت موجودة في تلك الفترة

[1] – العياشي عنصر ، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر** ، ( القاهرة : دار الأمين للطباعة والنشر ، 1999) ، ص . 65

[2] – سي موسى عبد الله ، " الثقافة السياسية في الجزائر نموذجا " ، في : **http : // cutt.us /kwkhm.** : تاريخ الاطلاع : 2017/04/10 الساعة : 11.00

[3] – مراد بلكعيبات ، " دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر " ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، العدد . 02 ، ( 2014 ) ، ص . 176 .

والتي خلصت في الأخير الى تغير نهج التعامل مع السلطات الاستعمارية من خلال اللجوء الى الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال .لكن بعد مرحلة الاستقلال عرفت الجزائر ما يسمى بالأحادية الحزبية مدعمة ذلك بمختلف الدساتير والمواثيق الوطنية ، فكانت لجبهة التحرير صلاحيات واسعة ودور قيادي في السلطة ، لكن بعد أحداث أكتوبر 1988 أقرت الدولة التعددية الحزبية وسمحت ببروز نخب سياسية حديثة وبرزت قوتان مختلفتان الأولى تمثل الحركة الإسلامية التي تسعى الى تحقيق الدولة الإسلامية والثانية الأحزاب الأخرى التي تتبنى قيم ومبادئ حقوق الإنسان والحريات ، وبدأت الصراعات سياسية حول السلطة عن طريق الانتخابات ، لكن هذه التجربة الجديدة في الجزائر والتي اقرها دستور 1989 م قادت الجزائر نحو دوامة من العنف بعد إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992 بعد فوز الجبهة الإسلامية لانقاد بالانتخابات التشريعية .[1]

بعد توقيف المسار الانتخابي ودخول الجزائر في دوامة من العنف عقدت ندوة للمصالحة وتكوين مجلس انتقالي كهيئة تشريعية لكن الأحزاب ذات الوزن الثقيل في الساحة السياسية في الجزائر لم تشارك فيه كجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية ، ثم اتبعت بندوة اخرى سمت بندوة الوفاق الوطني سنة 1994 ، والتي مهدت لظهور العديد من المحطات الانتخابية كالانتخابات الرئاسية سنة 1995 والاستفتاء على الدستور سنة 1996.[2]

وعلى العموم لم تتغير وضعية الأحزاب السياسية في الجزائر رغم التحولات السياسية سنوات التسعينات ، فالحياة السياسية في الجزائر ، شهدت حركية لكن ذلك لم يرق الى المستوى المطلوب ولم ينعكس على مستوى أدائها أو تنظيمها ، والواضح هو عد م امتلاك الأحزاب السياسية لدرجة عالية من الوعي السياسي تمكنها من فرض نفسها سياسيا بما يتماشى مع المجتمع الجزائري والثقافات السائدة كالجهوية والعروشية وعلاقة القرابة فكل هذه مجرد معيقات تقف وراء طريق تطور الأحزاب السياسية وتحد من فعاليتها وقدرتها على صياغة البرامج السياسة والموضوعية . [3]

[1] – خالد توازي ، **الظاهرة الحزبية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، ( جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ، 2005–2006 ) ، ص ص . 180 ،182 .

[2] – أحمد سويقات ، " التجربة الحزبية في الجزائر : 1962– 2004 " ، **مجلة الباحث** ، العدد . 4 ، 2006 ، ص ص . 125، 126 .

[3] – توازي ، **نفس المرجع** ، ص . 183 .

**1-4 المحددات الاقتصادية :**

تمتلك الجزائر العديد من الموارد الطبيعية كالبترول والغاز إضافة الى الموارد الى مواد معدنية اخرى كالحديد والنحاس ، التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي داخل الدولة ، كون الجزائر من بين الدول التي تعتمد الريع النفطي، وتمثل هذه الموارد احد مقومات قوة الدولة وواحدة من أهم أسباب القوة في سياستها الداخلية والخارجية على حدا سواء ، حيث نجد أن قوة الدولة مرتبط بما تمتلك من قدرات وبما يتوفر لديها من موارد اقتصادية داخل أراضيها ، كما يجعلها قوية وتلعب ادوار محورية خارج حدودها الإقليمية.[1]

إن قطاع المحروقات (البترول الغاز )يعتبر المحرك الأساسي لاقتصاد الجزائري حيث يقوم حوالي 75%من العائدات العمومية و26%من الإنتاج الداخلي و98%من صادرات الجزائر، وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة من حيث إنتاج البترول في إفريقيا والمرتبة الثانية عشر 12 في العالم بحجم أولي يتمثل في 16 مليار متر مكعب ، كما تعتبر الجزائر الأولى في تصدير الغاز الطبيعي المسال ويظهر ذلك في العقود المبرمة مع الشركات العالمية الكبرى المختصة في هذا المجال مما مكنها من التواجد في الأسواق العمالية ، بالإضافة الى وجود مشاريع ضخمة لنقل الغاز كمشروع ميدا غاز MEDGAZ الأنبوب الناقل من الجزائر نحو اسبانيا عبر المغرب ومشروع قالسي GALSI الذي يربط الحقول الجزائرية بالأراضي الايطالية عبر سردينيا إضافة الى مشروع نيقال NIGAL بين نيجريا والساحل المتوسط والمنبثق عن اللجنة الإفريقية لطاقة سنة 2001 .[2]

**1-5 المحددات العسكرية :**

يحتل العامل العسكري مكانة هامة داخل الأنساق الداخلية للدول ، حيث تلجأ الدول الى تحصين بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي حماية لأمنها الوطني من أي تهديدات خارجية أو عدوان محتمل ، كما تقوم الدول على الاستعداد العسكري من خلال شراء المعدات الحربية والوسائل العسكرية ، إضافة الى تهيئة الجيوش وتدريبها ، ويعد المحدد العسكري من المحددات المهمة أيضا في السياسة الخارجية ،

[1] – محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ( مصر : مكتب النهضة المصرية ، ط . 1 ، 1998 ) ، ص . 155 .

[2]– مريم سليمة بلهاوي ، **تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الإقليمي للجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،( المدرسة العليا للهلوم السياسية : الجزائر ، 2013– 2014) ، ص . 25 .

فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنبا الى جنب . كما أن ليس للقوة العسكرية ثبات كالجغرافيا أو الموارد الطبيعية فهي عرضة للمتغيرات والثورات التكنولوجية .[1]

لقد أدى تعافي الجزائر من الأزمة الأمنية (العشرية السوداء) إضافة الى انتعاش أسعار البترول الى سعي الجزائر على إحداث تغير في قدراتها العسكرية وإدراك التأخر في مجال التسليح من خلال القيام بصفقات تسلح متنوعة ففي دراسة أعدها مركز البحوث الإستراتجية الأوروبي ، احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد القوات المصرية والتاسعة عالميا ، وقد أكدت الدراسة أن القوات الجوية الجزائرية تطورت بشكل كبير في الفترة مابين 2000- 2001 ، حيث تعززت بـ 100 طائرة حديثة روسية مع أنظمة رادار، بالإضافة الى طائرات أمريكية للاستطلاع في إطار اتفاق جزائري أمريكي لمكافحة الإرهاب ،[2] كما أن القيادة الجزائرية تعتمد في مواجهات التهديدات على نظرية التحول الى الجيش الصغير الذكي بعد أن أثبتت الحروب الأخيرة فشل الجيوش الكلاسيكية المعتمدة على التفوق العددي في ضمان الأمن لبلدانها ، زمنه يمكن القول أن المنظومة العسكرية المتطورة جعل منها اللاعب المحوري في المنطقة الإقليمية حيث أكد ذلك الجنرال **دافيد رودريغاز** في خطابه أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل تسلمه لقيادة **افريكوم** حيث صرح قائلا " أن الجزائر هي الرائد الإقليمي كونها تمتلك القدرات التي تسمح لها بالتنسيق الجهود مع دول الساحل أمام التهديدات المحدقة بها ، كما صرح بان الجيش الجزائري هو أقوى جيش في بلدان إفريقيا ".

[1] – احمد النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص . 165 .

[2] – طاهر قويريد ، **دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،( المدرسة العليا للعلوم السياسية ، 2014- 2015) ، ص . 31 .

## 2 – سمات السياسة الخارجية الجزائرية :

تتميز الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات والميزات طيلة مسارها ونشاطها الدبلوماسي ، سواء كانت هاته السمات تستمد مرجعيتها من العمل الثوري أو مرتبطة بالعمل الدبلوماسي ما بعد الاستقلال من أهم هذه السمات نجد :

### 2-1 العوامل الشخصية في السياسة الخارجية :

تتميز الأداء الدبلوماسي الجزائري بميزة فريدة في اعمل السياسي والتي تتمثل في سيطرة العوامل الشخصية في الأداء الدبلوماسي الجزائري ، وذلك يعود إلى المسار الطويل والتجارب العريقة للدبلوماسية الجزائرية والتي حققت انجازات كبيرة عجزت حتى الدول العظمى عن تحقيقها .

فالدبلوماسية الجزائرية كأداة من أدوات السياسية الخارجية الجزائرية لها ارتباط وثيق بمؤسسة الرئاسة سواء على المستوى التنظيمي أو على المستوى التنفيذي ويرجع هذا الاستحواذ لرئاسة الجمهورية على مجريا العمل الدبلوماسي الخارجي إلى المواثيق والدساتير الجزائرية التي منحت للرئيس سلطات واسعة في تحديد وتوجيه السياسة العامة للبلاد والى تنظيم وتنسيق السياسة الخارجية للبلاد ، فدستور 1963 في مادته 58 منح رئيس الجمهورية حق تحديد سياسية الحكومة وتوجيهيها وتسيرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد ، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسية العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها أما دستور 1989 فنصت المادة 74 أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ، وبذلك فهو هو من يعين السفراء والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق مهامهم ، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عليه المادة 77 "إذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسية الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية ، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية ، لكن في المجال الخارجي ليس لها حضور قوي بحكم نقص الخبرة في القضايا الخارجية . [1]

[1] – محمد الطاهر عديلة ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسية الخارجية 1999-2014** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة قسنطينة : كلية العلوم السياسية ، 2005-2006 ) ، ص . 34 .

### 2 -2 الطابع الأزموي في السياسية الخارجية الجزائرية

تتسم الدبلوماسية الجزائرية بالحركية والنشاط المكثف في ظل الأزمات والنزاعات بين مختلف الفواعل الدولية على عكس ما تكون عليه في حالة السلم والاستقرار ، وقد ظهرت هذه السمة مع البدايات الأولى للنشاط الخارجي الجزائري والتي كانت أثناء والخضوع لاستعمار الذي كان يمر به المجتمع الجزائري وبعد اندلاع الثورة الجزائرية شهد النشاط الدبلوماسي الجزائري حركية كبيرة بغرض إسماع صوت الجزائر في الخارج والتعريف بالقضية الجزائرية ، والدخول في مفاوضات مع فرنسا ، حيث أدى نجاح الدبلوماسية الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا جراء حنكة وكفاءة الدبلوماسيين الجزائريين إلى إعطاء دافعية كبيرة للدبلوماسية الجزائرية من خلال الاستمرار في معالجة القضايا العالقة والعمل على القضاء جل أشكال النزاعات ودعم حركات التحرر وذلك إلى غاية 19 جوان 1965 الذي عرف تراجع نسبيا للدبلوماسية الجزائرية جراء الانقلاب على الرئيس بن بلة الذي كان يعتبر عند العديد من القادة والرؤساء رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية التي تمثل صحوة ثورية تحررية لدول العالم الثالث ولذلك فإن العديد من الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه ، لكن مع انعقاد مؤتمر المجموعة 77 عام 1967 ومؤتمر القمة للمنظمة الوحدة الإفريقية ومشاركة الجزائر فيه مكنها من استرجاع مكانتها وتحسين صورتها على مستوى بلدان العالم الثالث وكسب سمعة حسنة في الداخل والخارج ، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد الجزائر إلى نقطة الصفر وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر ، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير وعزل المغرب عن العمق الإفريقي ، واستطاعت في الأخير تغير من مواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس موريتانيا مصر ونيجريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك لتواصل الجزائر فرض عزلة افريقية عليه[1] إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية تمثلت في العشرية السوداء أدى الى تراجع نشاطها الدبلوماسي ، بالإضافة الى الحصار الى الحصار المفروض عليها بسبب اللهجة الشرسة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارته للازمة ، حيث سيطر الجمود على نشاط الدبلوماسية الجزائرية بسبب الاهتمام الداخلي وتراجع مكانتها حتى وصل

[1] – محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الايثوبية الاريترية** ، ( لبنان : دار الجيل ، 2004 ) ، ص ص . 31، 39 .

الى حالة القوقع على النفس ، ومع بداية الانفراج ومجيء الرئيس بوتفليقة بدا يعود نشاط السياسية الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود الى الساحة الدولية شيئا فشيئا ، بحيث أعطى لها دفعا جديد من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج وكل مناطق العالم تقريبا وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، بعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد مؤتمر القمة 35 لها بالجزائر تم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين ايثوبيا واريتريا ، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا وبهذا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية الى الساحة الدولية والإفريقية [1]

ورغم الاستنكار الكبير للعديد من دول العالم جراء سكوت الجزائر عما يحدث من تطورات سياسية في المنطقة العربية والساحل الإفريقي وبقاءها على النهج القديم في علاقاتها وتفاعلها مع الخارج القائم على مبدأ الحل السلمي فقد ساهمت الجزائر بوساطة جزائرية خالصة في نجاح احتواء الأزمة المالية والوصول الى اتفاق دائم وقد أشاد دول العالم بهده الأداء الدبلوماسي الجزائري والعمل على نقل هده الطريقة لمعالجة النزاع الليبي .

### 2 -3 طابع الحياد في السياسية الخارجية الجزائرية

ورثت جبهة التحرير الوطني في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها ، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية ، ولم يتداخل فيها كما أنها لم تقف الى جانب احد ضد الأخر وإتباع سياسية مسك العصا من الوسط ، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية والإفريقية ولما انتقال النشاط الثوري خارج الحدود الجزائرية بقيت الدبلوماسية الجزائرية ثابتة على هذا التقليد ، بحيث لم تتدخل في القضايا والشؤون الداخلية العربية ، ولم تخض في الخلافات العربية ، كما أنها رفضت سياسة التحالفات مع القوى الغربية والدول الأجنبية مما اكسبها ومنحها قدر كبير من التقدير والاحترام في الأوساط العربية والدولية .[2]

[1] – العايب ، **مرجع سابق** ، ص . 38 ، 39

[2] – محمد الأمين بن عائشة ، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية (مقاربة جيواستراتجية دراسة حالة مالي )** ، جامعة الجزائر 3 ، ص .17 .

إن الدبلوماسية الجزائرية لم تتخلى الى وقتنا الحاضر عن هذا التقليد في تعاملاتها الخارجية وحول ما يجري من أحداث في الساحة الإقليمية والدولية ، فالجزائر اتبعت سياسية الصمت والحياد حول الأحداث والتطورات الحاصلة في البلدان العربية

## المطلب الرابع : انجازات الدبلوماسية الجزائرية قاريا ودوليا

حققت الدبلوماسية الجزائرية العديد من الانجازات وكان لها حضورا قويا في مختلف القضايا الإقليمية والدولية من خلال السعي والى إيجاد حلول لمختلف القضايا المطروحة والنزاعات القائمة على الساحة الدولية ، كما عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري جمود وتراجع نتيجة لمجموعة من العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية نتيجة الانفلات الأمني ودخول الجزائر في دوامة من العنف واتجاه الجزائر نحو ترتيب البيت الداخلي ، لكن مع استرجاع الجزائر لأمنها الداخلي عرفت الدبلوماسية الجزائرية نشاط كبير وعودة قوية خاصة على المستوى الإقليمي في محاولة منها الى استرجاع مكانتها الدولية وتحقيق أمنها الداخلي .

### 1 – الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة

مع اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954 م بدى جليا ذلك الاهتمام الواضح الذي أولته الجزائر بقيادة جبهة التحرير الوطني FLN لعمل الدبلوماسي كخيار استراتجي لإيصال صوت القضية الجزائرية العادلة الى كل أصقاع العالم ، حيث أدراك قادة الثورة بان نجاح العمل المسلح في الداخل مرهون بحركة دبلوماسية واسعة تكون مكملة وداعمة للعمل العسكري .

ويعتبر بيان أول نوفمبر 1954 وهي أول وثيقة أصدرتها قيادة الثورة والتي تدعو الى تدول القضية الجزائرية وإضفاء عليها الطابع الدولي من خلال المشاركة في مختلف التظاهرات السياسية والمؤتمرات الدولية ، وقد شمل هذا البيان مجموعة من البنود التي رسمت الخطوط العريضة للحركة الدبلوماسية للثورة ، ويظهر جليا من خلال جملة من المبادئ والأهداف التي جاء بها البيان وتتمثل في:

- ❖ تدول القضية الجزائرية .
- ❖ تحقيق الوحدة الإفريقية في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي .
- ❖ تأكيد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وقد كان مؤتمر باندونغ باندونيسيا في 1955/04/18 بمثابة شهادة ميلاد للدبلوماسية الجزائرية ممثلة في جبهة التحرير الوطني ، والتي كانت في اتصال دائم مع 29 بلد أفرو أسيوي من اجل دعم القضية الجزائرية بكل الأشكال والأساليب ، وقد اتخذ هذا المؤتمر قرار بمساندة الثورة الجزائرية ودعمها من اجل الحصول على الاستقلال واسترجاع السيادة الكاملة على الدولة ، وفي هذا الصدد قامت حركة عدم الانحياز بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة واستمرت مناقشة القضية خلال ستة دوارات من 1955ال 1962م.[1]

كما حدد مؤتمر الصومام طريق النشاط الدبلوماسي وبين استقلالية العمل الدبلوماسي للثورة عن أي طرف كان ، وقد حدد المؤتمر وسائل تحقيق هذا الهدف وإيصال القضية الجزائرية الى المحافل الدولية من خلال حركة عدم الانحياز التي تقوم بممارسة الضغوطات على عدة مستويات على فرنسا ،بالإضافة الى تدويل القضية الجزائرية لدى هيئة الأمم المتحدة كهيئة عالمية ، وفي سنة 1957 م سعت القيادة الثورية الى توسيع النشاط الدبلوماسي وذلك من خلال اجتماع القاهرة 28 أوت 1957 ثم تأسيس الحكومة المؤقتة سنة 18 سبتمبر 1958م.

لقد أدى تدويل القضية الجزائرية في الخارج والهيئات الدولية والإقليمية ، بالإضافة الى العمل الثوري داخل الجزائري الى دفع فرنسا الى الجلوس فوق طاولة المفاوضات ، وتعتبر مفاوضات أيفيان التي توجت الجزائر من خلالها بالاستقلال أخر محطات الدبلوماسية الجزائرية ، كما تعتبر من أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة ، وقد جرت المفاوضات على مرحلتين المرحلة الأولى مابين 20 الى 13 جويلية 1961 والتي توقفت ثم استأنفت يوم 20 الى 28 جويلية 1961 غير فشلت بسبب الاختلاف حول بعض المسائل المتعلقة بالصحراء ومصير المعمرين ، أما المرحلة الثانية فكانت في الفترة الممتدة مابين 07-18 مارس 1962 والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار سنة 19 مارس 1962م .[2]

[1] – نبيل ادريس ، " تأثير الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق أهداف الثورة " ، (ملتقى حول : " **الدور الإقليمي للجزائر المحددات والأبعاد** " ، جامعة تبسة ، 27-28افريل 2014 ) ، ص ص . 3 ،9 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 12 .

إن الدبلوماسية الجزائرية ركزت خلال الثورة على التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية من اجل إسماع صوت الجزائر واسترجاع الجزائر لسيادتها الوطنية والتخلص من ويلات الاستعمار التي عانى منه الشعب الجزائري طيلة 132 سنة ، وهو ما تم تحقيقه بعد جهود جبارة من قبل قادة الثورة .

## 2- الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال 1962-1990

عرفت هذه المرحلة حركية كبيرة للنشاط الدبلوماسي ، كما أنها لقبت بالعصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية وهدا نتاج الحضور القوي في الحافل الدولية والإقليمية والاهتمام بالقضايا الإقليمية وقد ارتبطت هذه الفترة بالرئيس هواري بومدين ، حيث ازداد النشاط الدبلوماسي في فترة حكمه ،خاصة داخل المنظمات الإقليمية وكذلك الأمم المتحدة ، كما عقدت الجزائر العديد من المؤتمرات على عدة أصعدة ، كمؤتمر عدم الانحياز 1973 ، والقمة العربية 1974م

كما قامت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من الجهود والوساطات لتسوية الخلافات القائمة بين الوحدات الدولية خاصة النزاعات الدائرة في امتداداتها الجيوسياسية أهمها :[1]

**أ - الوساطة الجزائرية بين تونس وليبيا**

سعت الدبلوماسية الجزائرية خاصة بعد فشل الوحدة بين البلدين عام 1974 ، حيث لم تستغرق المساعي الجزائرية إلا مدة زمنية قصيرة وتم توقيع الاتفاق بين الطرفين سمي باتفاق جربه للوحدة التونسية الليبية ، كما أكد الرئيس الجزائري أنداك هواري بومدين عدم معرفة أسباب تغيب الجزائر عن هذا المشروع رغم انه يقع بين دول جوارية.

**ب - الوساطة الجزائرية لحل الخلاف بين إيران والعراق**

تم عقد هذه الوساطة على هامش المؤتمر الأول لمنظمة الدول المصدرة للنفط ، وقد استطاعت الجزائر أن تقنع شاه إيران حنئيدا بالانتقال الى الجزائر حيث يمثل هذا الانتقال انجاز للدبلوماسية في حدا ذاته ، وقد فجأ الطرفين المتنازعين العراق وإيران دول العالم بتوقعيهما على اتفاق سلام سنة 1975 سمي باتفاق الجزائر.

[1] - محمد بوعشة ، **مرجع سابق** ، ص ص . 138،139

**ج – الوساطة الجزائرية لوقف الحرب اللبيبة المصرية**

حيث مثل هذه الوساطة الرئيس هواري بومدين شخصيا وساهم في إقناع الطرفين في التخلي عن الأعمال العسكرية ، حيث قررت مصر وقف تقدمها داخل التراب الليبي وبدلك اقتصاد للجهد العربي والأموال والأرواح وذلك خدمة للقضية العربية الكبرى وهي قضية فلسطين ، كما سعت أطراف دولية على رأسها إسرائيل الى استمرار هذا النزاع والذي من شان استمراره يؤدي الى استنزاف قدراتهما العسكرية وإبعاد الاهتمام عن القضايا العربية الكبرى .

## 3 – الدبلوماسية الجزائرية بعد التعددية الحزبية

### 3-1 الدبلوماسية الجزائرية في العشرية السوداء

ارتبطت حركية وفعالية الدبلوماسية الجزائرية بقوة وضعف الدولة ، وهذا ما يفسر تراجع الأداء الدبلوماسي الجزائري في سنوات التسعينيات أين كانت تعاني الجزائر من أزمة خانقة ادخلها في دوامة من العنف والدمار.

لقد أدخلت الأزمة الأمنية التي عانت منها الجزائر في سنوات التسعينيات الدبلوماسية الجزائرية في جمود وسكون دبلوماسي بسبب توجيه الجزائر الأنظار نحو الأوضاع الداخلية والعمل على مواجهة الظاهرة الإرهابية التي تعتبر اكبر تحديا عرفته الجزائر بعد الاستقلال ، مع ذلك سعت الدبلوماسية على الاحتفاظ بعلاقاتها الخارجية ، ولعب أيضا دور الوسيط في النزاع الداخلي الذي شب في الجمهورية المالية بين الحكومة والطوارق في الفترة الممتدة مابين 1991- 1992 ليتوج بتوقيع وثيقة السلام الوطني سنة 1996.[1]

بعد تراجع صورة الجزائر على المستوى الدولي بسب الأوضاع الداخلية التي عاشتها ، عملت من خلال دبلوماسيتها من اجل تحسين صورتها لدى الدول الأخرى مما مكنها من عدم الدخول في عزلة تامة والانغلاق على مشاكلها الداخلية ، كما لجأت الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة الى شن حملات

[1] – فائزة سايح ،" مبادئ السياسية الخارجية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء " في :
**http://forum.univbiskra.net/index.php ?topic=22699.0**، تاريخ الاطلاع : 2017/04/05 ،الساعة : 11.00

دبلوماسية بصورة مكثفة بغية إقناع العالم الخارجي بصحة أطروحاتها وضرورة وقوف المجتمع الدولي بجانب الجزائر .[1]

### 3 -2عودة الدبلوماسية الجزائرية مع مجيء الرئيس بوتفليقة

عرفت الدبلوماسية في هذه المرحلة حركية كبيرة خاصة على المستوى الإفريقي ، أين سعت الجزائر الى لعب ادوار والقيام بالعديد من الجهود والمبادرات بغية استرجاع هيبتها ومكانتها القارية وتحسين صورتها خاصة بعد الأزمة الأمنية التي كانت تعاني منها ، وعموما نلخص بعض هده الانجازات للدبلوماسية الجزائرية في هذه المرحلة فيمايلي :

**أ – الجزائر ومبادرة النيباد :**

لقد عادت الجزائر الى الساحة الإفريقية من خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ، والتي ترأسها أنداك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، وقد عبرت الجزائر عن المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية وتم إطلاق مبادرة تنموية بالاشتراك مع أربعة رؤساء أفارقة ،حيث تسعى هذه المبادرة الى الخروج بالقارة الإفريقية من المعاناة والمشاكل التي تتخبط فيها وإعطاءها صورة تليق بمكانتها.

لقد كانت الجزائر عضوا فاعلا في هذه المبادرة فقد كانت حاضرة بقوة ضمن هياكلها فقد كان الرئيس بوتفليقة عضوا ضمن قمة رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي ،أي إحدى هياكله التي تتولى وضع برنامج للعمل وتحديد كل الأولويات فما يخص المبادرة .[2]

**ب – الجزائر ودعم المتواصل لقضية الصحراوية**

لقد كان موقف الجزائر واضحا وثابتا تجاه قضية الصحراء الغربية مند بدايتها سنوات السبعينات حتى الوقت الراهن، وقد أكد الرئيس بوتفليقة في رسالة وجهها للمشاركين في الندوة الإفريقية للتضامن مع القضية الصحراوية في 26 أكتوبر 2008 حيث أكد على أنها مسالة تصفية استعمار مدرجة ضمن

[1] – عبد الله بالحبيب ، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992 1997** ،( الاردن : دار الراية للنشر والتوزيع ، ط.1 ، 2012 )، ص . 201.

[2] – عمرو علي ، " المبادرة الجديدة للتنمية الافريقية " ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد . 149. ، (2000 )، ص. 240

جدول الأعمال منظمة الأمم المتحدة مند سنة 1975 كما أكد على أن حل هذه القضية لن يتم إلا من خلال تطبيق لائحة رقم 1514 للجمعية العامة الأمم المتحدة .[1]

**ج – الوساطة الجزائرية للنزاع الايثوبي الاريتري**

لقد تفاقم النزاع بين ايثيوبيا واريتريا الى دخول الجزائر كوسيط في هذا النزاع وقد قبل الطرفين في قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر جوان 1999 وتبنى منهجية تنفيذ الاتفاق في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، لكن بالرغم من الجهود المبذولة من الأطراف الدولية والإقليمية بقيادة الجزائر عاد النزاع من جديد بين الأطراف في ماي 2000 واستأنفت مفاوضات الوساطة في الجزائر بين وزيري خارجية البلدان تحت إشراف الرئيس بوتفليقة وتم توقيع اتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر 2000 في الجزائر .[2]

[1]– إعداد قسم خدمات شبكة الانترنث بالامم المتحدة – ادارة شؤون الاعلام – جميع الحقوق محفوظة . الامم المتحدة ، 2013

[2] – **مجلة الجيش** ، العدد . 604 ، (نوفمبر 2013 )، ص . 5

## المبحث الثاني :النزاع وآليات إدارة النزاعات في العلاقات الدولية

بنهاية الحرب الباردة تحولت النزاعات الدولية إلى نزاعات داخل الدول لتشكل توترا يهدد السلم والأمن الدوليين اتجه معظم الدارسون لوضع آليات للوقاية منها أو التخفيف منها من حدتها .

ونتناول ضمن هذا المبحث المفاهيم والنظريات الأساسية المرتبطة بالنزاع وبحل وإدارة النزعات الدولية والإقليمية،إضافة إلى المداخل والنظريات المفسرة للنزاعات وأخير التطرق إلى الآليات والوسائل السلمية في حل وتسوية النزاعات وذلك لمحاولة ضبط تصور واضح بشأنها لتكون إطارا مرجعيا للدراسة

### المطلب الأول: مفهوم النزاع وحل النزاع

#### 1 – مفهوم النزاع :

تعتبر ظاهرة النزاع من الظواهر المتشعبة والمعقدة في العلاقات الدولية كونه ترتبط مسبباته بظروف وعوامل مختلفة ولقد ظهرت دراسات مختلفة تحاول إيجاد مفهوم للنزاع .

يستخدم مصطلح النزاع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء القبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دنية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شي أخر، تنخرط في تعارض واع مع مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا ، أو تبدو كذلك .[1]

ويعرفه **لويس كوسر louise cosser**" على أنه تنافس على القيم وعلى القوة وعلى الموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم ".[2]

كما يعرفه أيضا **ريمون ارون rimons Aron** " النزاع ونتيجة تنازع بين شخصين وجماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف وللسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة ".[3]

---

[1]– جيمس دورتي وروبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** : ترجمة وليد عبد الحي ( بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985) ص . 139

[2] – عمر عبد الحفيظ شنان ، **نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات** ( مصر : دار الجامعة الجديدة ، 2015 ) ، ص . 20

[3] – جيمس و روبرت ، **نفس المرجع**، ص . 94 .

إن النزاع غالبا ما يكون نتيجة التعارض والتضارب في الأهداف والمصالح وكذلك السعي وراء الحصول على موارد معينة ، فالسويدي بيتر فالستاين أحد كبار المختصين في مجال السلم والنزاع "أعتبر أن النزاع هو وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وفي الوقت نفسه الحصول على نفس الموارد المادية والغير مادية وتكون هده الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن."[1] وفي هذا الصدد يعرفه **قوصير cosser** " هو الصراع على منفعة معينة أو السلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة ، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الإضرار ، أو التخلص من المنافس الأخر ".[2]

وعموما يرى كثير من المفكرين أن هناك تصوريين للنزاع الأول موضوعي والثاني ذاتي . فالتصور الموضوعي يعتبر النزاع بأنه وضع تنافسيا يكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف ،إذ يريد كل طرف فيه احتلال موقع يتعارض مع المواقع التي يريد أن يحتلها الطرف الآخر.أما التصور الذاتي فيعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوها وخاطئا لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية .[3]

كما يرى آلن فيرجسون "أن النزاع يبدأ تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدى الدولة الأخرى ، وفي نفس الوقت تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل ، وعليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في الوقت نفسه ".[4]

[1] – عباس غالي الحديثي ، " أنماط الصراعات البيئية" ، في :
تاريخ الدخول : 2017/04/17 الساعة :11.00**http://omu.edu.ily**

[2] – كمال حداد ، **النزاعات الدولية ( دراسة قانونية في علم النزاعات)** ، ( لبنان : الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1 ، 1998 ) ، ص . 11 .

[3] – حسين قادري ، **النزاعات الدولية : دراسة وتحليل** ( الجزائر : منشورات خير جليس ، ط . 1 ، 2001 )، ص . 10 .

[4] – قادري ، **نفس المرجع** ، ص .11.

## 2- النزاع والمفاهيم المتقاربة :

بعد تعريف النزاع يمكننا التميز بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى التي تتشابه معه وهي التوتر ، الأزمة ، الحرب ، وذلك من خلال تعريفها وتحديد أهم الفوارق بينهما :

### أ – التوتر: tensions

يعود التوتر إلى مجموعة مواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة . والتوتر حسب مارسيل ميرل هو " مواقف صراعية لا يؤدي مرحليا على الأقل اللجوء إلى القوات المسلحة ، إنما يعود إلى ميل الأطراف في لاستخدامها أو إظهار سلوك الصراع .[1]

فالتوتر ادن ليس كالنزاع لأن هذا الأخير يسير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف لتأثير على بعضهم البعض في حين لا يعدو أن يكون التوتر حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا الأساس يعد التوتر حالة سابقة عن النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع .[2]

### ب – الأزمة : crise

لقد ركز الباحثين في تحديد هم لمفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول ومن أهم هده الخصائص نجد :[3]

- المفاجأة : إن الأزمة غير متوقعة وقد تأتي في أوقات مفاجئة.
- تعقد وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكدا الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها ، وتعرض مصالحها.
- نقص وعدم دقة المعلومات عند حدوث الأزمة.

---

[1] – محمد نصر مهنا و معروف خلدون ناجي ، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** ، ( القاهرة : مكتبة غريب ، 2005 ) ، ص . 8 .

[2] – جيمس و روبرت ، **مرجع سابق** ، ص ص . 140 ، 141 .

4 – في خصائص الأزمة :

* عليوة السيد ، **إدارة الأزمات والكوارث حلول علمية أساليب وقائية** ( القاهرة : مركز القرار للاستشارات ، 1997) ، ص . 6 .

* عثمان فاروق السيد ، **التفاوض وإدارة الأزمات** ( مصر : دار الأمين للنشر والتوزيع ، ط . 1 ، 2004 ) ، ص . 124 .

- قصر أو ضيق الوقت المتاح للازمة لمواجهة الأزمة.

ومن التعريف التي أعطيت للأزمة تعريف **ماكليلاند makliland**" الذي أعتبر أن الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها "كما يعرفها كارل سلايكي" salkiأن الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم[1] كما يمكن النظر إلى الأزمة أيضا على أنها وضع أو حالة يحتمل أن تؤدي فيها التغير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد النتائج"[2]

**ج – الحرب** : guerre

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة . **كلوزوفيتش** "عرف الحرب بأنها عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ أردتنا ، كما أن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون لكنها تخص الوجود الاجتماعي ،أنها نزاع بين المصالح الكبرى ، وبهذا تختلف عن النزاعات الأخرى ".[3]

ويرى **غاستون بول.** " أن الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة كما يشير إلى أن الحرب هي صورة من العنف وتتميز بكونها دامية ، إذ عندما تؤدي الحرب إلى تدمير كيانات بشرية لا تعدو أن تكون صراع ".

## 3– تعريف حل النزاع :

يمثل موضوع حل النزاعات من المواضيع القديمة والجديدة في نفس الوقت ، حيث أنه قديم كون البشر حاولوا دائما تنظيم وتسوية النزاعات عن طريق الاستعانة بمجموعة من الاستراتجيات التي تشمل سيادة القانون والاتفاقيات السياسية والسلطة الدينية وحتى القوة العسكرية ، كل هذه الاستراتجيات تتفاوت في درجاتها مع التأكيد على مبادئ العدل والأخلاق والتوجيه الإلهي في انهاء النزاع.

وكمجال جديد للدراسة ، حل النزاع يحاول تجاوز تقديس تلك الاستراتجيات عن طريق وضع أفكار نظرية حول طبيعة ومصادر النزاعات وكيف يمكن حل النزاع دون استعمال القوة العسكرية .

---

[1] – جيمس و روبرت ، **مرجع سابق** ، ص . 120 .

[2] – فاروق السيد ، **مرجع سابق** ، ص . 123 .

[3] – فولر جيفرسون ، **إدارة الحرب من عام 1789 إلى يومنا هذا:** ترجمة أكرم الديري ( بيروت : دار النهضة العربية ، 1983) ، ص ص. 48 ،49 .

وتطبق عبارة حل النزاع على كل الجهود المشتركة والمحاولات المتعددة الهادفة إلى تقليل من خطر الحرب والخصومات والنزاعات بين الإطراف وإلى توسيع إمكانيات الصداقة والسلام وبناء الثقة[1] . تتضمن عملية حل النزاع مخاطبة الاسباب الجذرية للنزاع وحلها بمعنى انهاء حالة العنف دون عودة مرة أخرى إلى النزاع .[2]

كما يعبر حل النزاع عن مجموعة القواعد والأساليب والوسائل السلمية أو العسكرية لإنهاء النزاع والتصادم والصراع ، وتشجيع الأطراف الدولية المتنازعة على تحويل طاقاتهم إلى العمل من أجل إعادة بناء مجتمعاتهم سلميا .[3]

كما عرف جون بوتون تحليل النزاع وحله " على أنه عملية صنع القرار التي تتجنب ضرورة الإسناد الى القوة من خلال الوصول الى مصدر المشاكل وحلها على نحو يرضي جميع الأطراف " ، ويشير حل النزاع حسب برتون إلى أن النتيجة من وجهة نظر الأطراف المعنية ، هي التوصل إلى حل دائم للمشكلة. [4]

ويرى جون اسبنير John Spanier : أنه يوج على الأقل أربعة أنواع لحل النزاعات وهي:[5]

- تلك التي تكون فيها الدولتين خاسرتين .
- تلك التي تكون فيها الدولتين رابحتين.
- دولة واحدة تربح كل شيء.
- كلتا الدولتين هي جزئيا خاسرة وجزئيا رابحة من خلال معاهدة التسوية .

[1]– حماد ، **مرجع سابق** ، ص . 72 .

[2] – أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق** ، ص 239 .

[3] – عمر سعد الله ، **الوجيز في حل النزاعات** ( الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012) ، ص . 10 .

[4] – Burton John ، conflit résolution : towards problème solving : dans

**http:// www.gmu.edu.acadimc/pcs/burton.html** تاريخ الاطلاع 2017/04/12 الساعة 13.00

[5] – Spanier John ، gammes nations Play، seventh édition : Library of congres ، p 322

**4 – حل النزاع والمفاهيم المتقاربة :**

**أ – تسوية النزاع :**

تعرف التسوية السلمية للنزاعات على أنها انهاء النزاع عن طريق اتفاق متبادل بين الأطراف ذات العلاقة ، فالتسوية تعني بالدرجة الأولى تراجع الأطراف عن بعض الأهداف والمطالب التنازع عليها ، لكن ليس بالضرورة أن يكون التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف إنما يستلزم بعض التصحيح للمواقف الأولية لكل طرف .[1]

إن الهدف من التسوية هو انهاء النزاع المسلح أو تدمير قوة الخصم ، ومن ثم إجراء تسوية بالطرق السياسية السلمية.[2] وعلى هذا الأساس تختلف التسوية عن حل النزاع لأن هذا الأخير هو عملية تستهدف التوصل إلى اتفاق يستند إلى عوامل النزاع وتتم بلورة الاتفاق بهدف تحقيق احتياجات إنسانية أساسية للطرفين ، وتتم معالجة هذه الاحتياجات بنفس المستوى وليس وفق موازين القوى بينهما وإنما في إطار بناء علاقات جديدة تعزز المساواة والعلاقات المتبادلة.

**ب – إدارة النزاع :**

إدارة النزاع تستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الايجابي للتعامل مع النزاع من حيث احتوائه وهي تعني الجهود المشتركة لحل النزاع ، وهي تعني الجهود المشتركة لمنع تفاقم النزاعات والتدخل لإرجاعها إلى المستوى القانوني إذا تفاقمت .[3]

فإدارة النزاع تمثل التعامل مع عناصر موقف النزاع باستخدام مزيج من الأدوات المساومة والضاغطة والتوافقية بما يحقق أهداف دولية ويحافظ على مصالحها الوطنية .كما يعبر مصطلح إدارة النزاع هو السعي وراء تطبيق الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب إداراتها الروتينية المتعارف عليها ، وذلك بهدف السيطرة على النزاع والتحكم فيه وفقا لمصلحة الدولة .[4]

---

[1] – مهنا و خلدون ناجي ، **مرجع سابق** ، ص . 24 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 20 .

[3] – حماد ، **مرجع سابق** ، ص . 64 .

[4] – قادري ، **مرجع سابق** ، ص . 80 .

ويرى جون بوتون أن إدارة النزاع يمكن أن يحصر النزاع ويحد منه لكنها تختلف عن حل النزاع ، في أنها لا تستهدف الحل النهائي في حين أن عملية حل النزاع يغوص في الاسباب العميقة للنزاع وتعالجها بصفة نهائية .

**ج – إدارة الأزمة :**

تشير إدارة الأزمة في العلاقات الدولية إلى أسلوب إدارة السياسية الخارجية في مواجهة الموافق الدولية الساخنة والحادة ،[1] وتشتمل إدارة الأزمة حسب مايكل لوند " على جهود تبدل بغرض إدارة التوترات والخلافات التي من فرط حدتها وصلت الى المواجهة ، ويتسم وضع كهذا بأنه يندر بلجوء طرف أو أكثر إلى القوة ومن المحتمل جدا أن تقع اشتباكات مسلحة بالفعل .[2]

وهنا يعبر **الكسندر جورج Alexander I. George** أن المعنى من إدارة الأزمة هو تجنب الحرب العفوية أي تجنب الأفعال التي بإمكانها أن تجر أطراف النزاع إلى تكاليف غير مرغوبة .

**د – منع النزاع :**

منع النزاع يعد بمثابة مفهوم وقائي يقوم على الحيلولة دون اندلاع النزاع أو الحيلولة دون تصاعده ، ويستند في جوهره على مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تتعامل مع موقف نزاعي محدد يتضمن احتمال مؤكد بتصاعد أعمال العنف فيه ويمكن أن تكون له علاقة بما يسمى بالدبلوماسية الوقائية .

ويشير بعض الباحثين إلى أن هناك عددا من الشروط اللازمة لنجاح جهود منع النزاع أهمها :[3]

- وجود شبكة أندار مبكر، كما هو معمول به في مجلس السلم و الأمن الإفريقي .
- توفر الأرصدة المالية الكافية لدعم خطوات السلام .
- تقديم بعض تنازلات من أطراف النزاع .
- وجود قاعدة بيانات ومعلومات كافية بشان النزاع وأطرافه .

[1] – عليوة السيد ، **مرجع سابق** ، ص . 60 .

[2] – لوند مايكل ، **منع النزاعات العنيفة** : ترجمة عادل عناني ( القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط . 1 ، 1999 ) ، ص . 46 .

[3] – شنان ، **مرجع سابق** ، ص . 351 .

## المطلب الثاني : الأسباب والمداخل النظرية المفسرة للنزاع في العلاقات الدولية

تقوم النزاعات مابين مختلف وحدات المكونة للنظام الدولي نتيجة مجموعة من العوامل والدوافع تختلف من نزاع إلى أخر ، وقد تشترك مجموعة من الاسباب ليس لها أي ارتباط بالمداخل النظرية المفسرة لمختلف التفاعلات والنزاعات القائمة في المجتمع الدولي .ومن أهم هده الاسباب المشتركة نجد مايلي:

1 – **المصلحة والشرف :** كل دولة عندما تقيم تصرف أو سلوك معين إنما يكون تقوم به على أساس مصلحة اتجاه هذا التصرف وفي المثال النزاع بين بريطانيا وإيسلندا سنة 1958 عندما وسعت هذه الخير من مساحة مياهها الإقليمية نظرا لحاجة إيسلندا للثروة السمكية على عكس بريطانيا التي تعتبر الثروة السمكية ليس من أولوياتها ولها فالنزاع نشب من كون إيسلندا تريد تحقيق مصلحة مادية إلا أن بريطانيا فدوافع قيامها بالنزاع يعود الى أسباب تتعلق بالشرف خاصة وأن بريطانيا تمتلك أسطول بحري كبير فالإجراء الذي قامت به إيسلندا قد يهين ويعرقل الحرية البحرية لبريطانيا .[1]

**2 – عامل القوة :** يرجع مختلف النزاعات القائمة في النظام الدولي إلى القوة ، فالدول عادة ما تنظر الى تصرفات والأوضاع الدولية بناء على عامل مهم وأساسي لبقاء الدولة وتطورها وهو عامل القوة ،لأن غالبا ما تؤدي نتائج النزاعات إلى التقليل من قدرات الدول لصالح دول أخرى .[2]

**3 – الأمن :** يعد يحتل الأمن مكانة هامة في سلم أولويات الدول سواء ما تعلق بالأمن الداخـــلي أو الخارجي ، وفي كثيرا من الأحيان ما تدخل الدول في نزاعات تصل في بعض الأحيان الى ذروتها لسبب رئيسي وهو أن تلك الدول تعتقد أن أمنها أصبح مهددا من طرف دول أخرى ، فالسبب الرئيسي مثلا لتدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان هو تأمين حدوده الجنوبية من الخطر والتهديد الغربي فمثل هذه التصرفات التي تقيم على أساس أنها وسيلة لتدعيم أمن الدولة وليست هدف في حد ذاتها ، فالهدف يكمن في الحفاظ على أمن الدولة .[3]

---

[1] – حسين بوقارة ، **تحليل النزاعات الدولية مقاربة نظرية** ( الجزائر : مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، 2008 ) ، ص .37.

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 38 .

[3] – **نفس المرجع** ، ص . 39 .

**4 – الإيديولوجية :** تعرف الأيديولوجية على أنها تلك المجموعة من المبادئ والتصورات والمعتقدات والاستراتجيات والفلسفات التي يؤمن بها شعب من الشعوب والتي توجه تصرفاته وتفاعلاته في الواقع الفعلي ، وتساهم الإيديولوجية في النزاعات من خلال سعي كل دولة إلى نشر إيديولوجيتها والدفاع عنه فتصطدم بالإيديولوجيات الأخرى المنافسة والمختلفة عنها .[1]

**5 – العدالة والمساواة :** تحدث النزاعات عند شعور أطراف دولية بأنها تتعرض للظلم من طرف الدول الأخرى الممثلة للنظام الدول ، كذلك ما يحدث دخل المجتمعات التي لها تعدد عرقي وأثني وقبلي ، حيث تؤدي إلى انتشار النزاعات بسبب إحساس وشعور بعض العرقيات والاثنيات بالظلم والإقصاء من طرف الأنظمة السياسية الحاكمة والتي تنتمي الى اثنيات أخرى وأحسن مثال على ذلك هو قرارات فرساي التي اتخذتها دول التحالف ضد ألمانيا مما عرض العالم إلى حرب عالمية ثانية بسب إحساس ألمانيا أنها ظلمت من طرف دول التحالف.[2]

إلى جانب أخر نجد مجموعة أخرى من الحركيات السببية للنزاعات تم بنائها على أسس دراسة النزاع الدولي ى بصفة عامة ، وهذا بالتركيز على فهم مسبباته بشكل خاص من خلال التطرق إلى مجموعة من المناهج المساعدة في فهم أسباب النزاعات الدولية ونجد من بينها :

**1 – المنهج الواقعي :**

يرى هذا المنهج أن القوة المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل بالأساس في تحقيق المصالح وتعظيم المكاسب التي تمنح للدولة القوة التي من خلالها تستطيع أن تواجه مختلف التحديات والحفاظ على كيانها .[3]

كما أن القوة حسب هذا الطرح لا تتعلق بالوسائل العسكرية وإنما تشمل إلى جانبها أنماط أخرى من القدرة على التأثير السياسي الدولي مثل القوة الاقتصادية القوة الإعلامية قوة التفاوض الدبلوماسي ، وعليه فالنظرية الواقعية ترى أن الشعارات والمبادئ التي تنادي بها الدول ما هي إلا غطاء مزيف لصراع من أجل تحقيق هدف غير معلن وهو القوة .ولهدا ترى هذه المدرسة أن الصراع على القوة هو الأداة

[1] – حسين بوقارة ، **مرجع سابق** ، ص . 39 .
[2] – **نفس المرجع** ، ص . 40.
[3] – **نفس المرجع** ، ص . 28 .

الواقعية المقبولة والمعقولة لتفسير السلوك الدولي وتأصيل دوافعه بعيدا عن تلك التبريرات الكاذبة التي تتشبث بها الدول من أجل الخداع والتمويه وإعطاء صبغة الشرعية لتصرفاتها .

**2 – منهج سباق التسلح :**

يقوم هذا الطرح على أن سباق التسلح هو المصدر الأساسي الدولي ، خاصة مع التطور التكنولوجي في ميدان الأسلحة ، ويبرز دور سباق التسلح في دفع الدول نحو النزاعات من خلال إعطاء الدافعية للدول التي تمتلك نظام تسلح متطور نحو شن حروب ضد الدول التي تسعى الى امتلاك وتشك بأنها بصدد السباق نحو التسلح .كما أن السباق نحو التسلح يؤدي إلي خلق مجموعات مرتبطة مصالحها بصناعة الأسلحة أو ما يطلق عليها مجمع صناعة الأسلحة ، هذه المجموعات تعمل دوما للضغط على الحكومات لاتخاذ قرارات معينة وهذا لخلق التوتر في العالم لان هدا يضمن لهده المجموعات لإبقاء على مصالحها الاقتصادية عن طريق بيع الأسلحة . [1]

**3 – المنهج السيكولوجي :**

تتمحور الدراسات السيكولوجية لظاهرة النزاع في العلاقات الدولية في الاتجاهات التالية :[2]

**أ – الاتجاه الأول :** حيث يرى هذا الطرح والذي تعتبر الفيلسوف فرويد إذ يرجع هذا الأخير الدوافع والأسباب المؤدية للنزاع بسبب الطبيعة الإنسانية التي تميل الى حب التسلط والتدمير والسيطرة .

**ب – الاتجاه الثاني :** يتزعم هذا الاتجاه أصحاب نظرية الإخفاق والإحباط الذين ينسبون أسباب النزاع إلى ما يسمى بعوامل الإخفاق والإحباط ، حيث يؤدي إخفاق الدولة في تحقيق مشاريعها وتحقيق أهدافها إلى شن هجمات والدخول في صراعات مع الدول الأخرى .

**ج – الاتجاه الثالث :** تمثله نظرية الشخصية القومية التي ترى أن الصراع هو نتاج ما يطلق عليه بالطابع القومي العدواني لبعض القوميات بحيث أنها هي القوة المحركة للصراعات والحروب .

**د – الاتجاه الرابع :** يربط بين المعتقدات القومية وبين النزاع الدولي والذي ينتج بسبب الاحتفاظ بالتصورات السلبية لبعض الدول والمجتمعات تجاه الدول الأخرى كاتهام بعض الدول بخلق الإحباط

[1] – قادري ، **مرجع سابق** ، ص . 58 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص ص . 42، 43 ، 44 .

والنظرة إليها نظرة عدائية ومحاولة الانتقام منها مما يؤدي الى دخول في نزاعات وحروب ، كما ينتج أيضا نتيجة احتفاظ دول بفكرة ثابتة عن الدول الأخرى دون السعي لتغييرها .

وهناك من يفسر النزاعات على مستوى الأنساق الفردية , والنسق المرتبط بالدولة ، والنسق المرتبط بالنظام الدولي :[1]

**1 – الفرد كسبب للنزاع** : حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل إشكال الحروب والنزاعات التي عرفها البشر ، وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه حيث أشار هنا ويرنر ليفي في هذا المجال بتساؤله متى تجد الدوافع النفسية متنفسا لها في الحرب أو السلام ؟ حيث يوضح كيف تترجم العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف .

**2 – الدولة كسبب في النزاع** : حيث تعتبر الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ونجد العديد من المدارس تناولت هذا الجانب المدرسة الواقعية التي ترى أن النزاعات ماهي إلا التضارب بين المصالح الدول في حين أن المدرسة الماركسية تركز في تحليلها للنزاع على الصراع الطبقي.

**3 – النظام الدولي كسبب للنزاع** : حيث نجد في هذا الإطار التركيز على طبيعة النظام الدولي والفاعلين فيه وبواعث السلوك التنازعي للدولة في سعيهم لتعظيم المكاسب المتاحة، خاصة الحفاظ على الأمن، والحفاظ على وجودها كوحدات مستقلة في نظام دولي يتسم بالفوضى.

ونستطيع القول أن الظاهرة النزاعية هي ظاهرة معقدة تتحكم فيها مسببات متعددة وذلك حسب الظروف الدولية السائدة ، إضافة الى تضارب واختلاف مصالح الأطراف النزاع وطبيعة الأنساق المشكلة للوحدات الدولية (أي نسق دولي منسجم أو نسق دولتي مجتمعي متوافق) .

[1] – قادري ، **مرجع سابق** ، ص ص . 71، 73 ، 74 .

## المطلب الثالث :الآليات الدبلوماسية والقانونية لحل النزاعات

تتعدد الأشكال والآليات الدبلوماسية والقانونية لإدارة وتسوية النزاعات وهي تشكل في الوقت نفسه إطارا شاملا لأي شكل جزئي من أشكال التدخل وحل النزاع وقد نصت المادة 3/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أن " يفض أعضاء الهيئة منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي للخطر، وقد عددت المادة 1/33 من ميثاق هذه الوسائل فنصت على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية [1]. وتتمثل هذه الوسائل الدبلوماسية لتسوية وحل المواقف النزاعية في :

### 1 – الوسائل الدبلوماسية في تسوية النزاعات

#### 1-1 المفاوضات :

تعتبر المفاوضات من أهم وأقدم الأشكال الدبلوماسية في حل المنازعات، والمفاوضة هي تبادل الرأي بين أطراف النزاع بقصد الوصول إلى حل وتسوية للنزاع القائم بينهما. وينظر إلى المفوضات على أنها الطريقة الدبلوماسية العادية والتي تدار من قبل مفوضين دبلوماسيين مثل رؤساء القمة أو وزراء الخارجية أو غيرهم من الشخصيات التي تسند إليهم المهمة .[2]

كما يعرفها مارسيل ميرل على أنها منافسة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية مسألة عن طريق الاتفاق ، وذلك بأنهم على استعداد لدفع ثمن يتمثل في قبول حل وسط بين المواقف الأولية .[3]

وقد تكون المفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة ونطاقها الخاص ، كما قد تكون في إطار مؤتمر يجمع الدول المتنازعة وغيرها ويلجأ إلى هذه الطريقة الأخيرة في النزاعات المستعصية التي قد تؤثر على الصالح العام للجماعة الدولية والنزعات التي تمس الفصل فيها الدول الغير أطراف في النزاع [4].

---

[1] – شنان ، **مرجع سابق** ، ص . 361 ، 362

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 363 .

[3] – ميرل مارسيل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة حسن نافعة ( القاهرة : المستقبل العربي ، ط . 1 ، 1986 ) ، ص . 494 .

[4] – أبو الهيف ، **القانون الدولي العام** ( الإسكندرية : منشأة المعارف ، د.س.ن) ، ص . 729 .

ومن الأمثلة الحديثة التي تم تسوية المنازعات فيها عن طريق المفاوضة نجد المفاوضات بين سوريا ولبنان سنة 1973 حول تسوية بعض المشاكل العالقة.

### 1-2 المساعي الحميدة :

هي العمل الودي الذي تقوم به إحدى الدول أو أحد أشخاص القانون الدولي العام في سبيل إيجاد مناخ للاتفاق بين المتنازعين لحملها على القبول به أو حثها على بدء المفاوضات أو استئنافها .[1]

كما تقوم المساعي الحميدة على تدخل طرف ثالث بعد موافقة الأطراف المتنازعة للمساهمة في إيجاد حل سلمي للنزاع ، غير أن هذا الطرف الثالث غير مفوض لاقتراح حل كما أنه لا يشترك في المفاوضات المباشرة ، إنما تقتصر مهمته على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة .[2]

والمساعي الحميدة تعمل على الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح ، كما حصل بالنسبة للخلاف على الحدود بين الإكوادور والبيرو ، حيث أدت المساعي الحميدة التي بدلتها الأرجنتين والبرازيل إلى تسوية النزاع.

### 1-3 الوساطة :

يقصد بها النشاط الودي الذي تبدله دولة أو منظمة دوليو أو إقليمية بغية إيجاد تسوية لنزاع قائم بين دولتين ، كما يستفاد منها في تسوية النزاعات الداخلية للدول .[3]

وتعتمد الوساطة في صورتها العامة على تدخل وسيط ماهر ذو خبرة لتسهيل أو تسير التفاوض حول تسوية الموضوعات الجوهرية ، التي يدور حولها النزاع ، وفي أغلب الأحوال فإن الوسيط يقوم بربط اللقاءات الفردية التي تتضمن كل طرف مع الجلسات المشتركة ، وكذلك استخدام الإقناع وضبط المعلومات واقتراح البدائل لمساعدة الأطراف في إيجاد تسوية مقبولة مشتركة [4]

---

[1] – شنان ، **مرجع سابق** ، ص . 363 .

[2] – إبراهيم الراوي جابر ، **المنازعات الدولية** ( بغداد : دار السلام ، 1978) ، ص . 32 .

[3] – شنان ، **نفس المرجع** ، ص . 364 .

[4] – **نفس المرجع** ، ص . 365 .

وقد تكون الوساطة فردية تقوم بها دولة واحدة ، كما قد تكون جماعية تشترك فيها عدة دول للتوسط بين أطراف النزاع مثلا ما حدث في النزاع الموريتاني السنغالي عام 1989 إذ قامت لجنة مكونة من خمسة دول (مصر تونس نيجريا الطوغو زيمبابوي ) بالتوسط لحل النزاع وذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية .[1]

كما قد تكون الوساطة بمبادرة من الدولة الثالثة كما هو الحال في النزاع الإيراني العراقي 1980 إذ تقدمت الجزائر بخدمتها الودية ، وقد يكون بناءا على طلب الأطراف المتنازعة في حالة تأزم النزاع كالوساطة التي قام بها الرئيس كارتر في النزاع بين البوسنة والهرسك.

**1-4 التحقيق والتوفيق :**

التحقيق هو وسيلة حديثة نسبيا في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية ، إذ يلجأ الإطراف المتنازعة إلى تعيين لجنة تحقيق مكونة من عدد متساو من أعضاء كل الدول المتنازعة ،إضافة إلى دول أخرى غير طرف في النزاع بقصد تسيير عملية حل النزاع .[2]

ومهمة لجنة التحقيق هو كما جاء في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة يقتصر على تحيد حقائق عن النزاع بواسطة وسائل التحقيق الغير متحيزة ،و تقدم تقرير عنها دون أن يكون للتقرير الذي تقدمه صفة الإلزام ، أي الهدف من وضع لجأن التحقيق هو تقصي الحقائق المتعلقة بالنزاع القائم بين دولتين دون أن يكون ذلك مشفوعا بإبداء ملاحظات يمكن أن تؤثر في تحديد طرف الذي يقع عليه مسؤولية قيام النزاع ، وإنما يكون للأطراف المتنازعة الحرية من استخلاص ما يريانه مناسب من التقرير.[3]

أما التوفيق فهو مثله مثل التحقيق يقوم بواسطة لجان تعمل على تفحص وتحديد النزاعات التي تقوم بها الدول ووضع تقرير عنها دون أن تكون لذلك صفة الإلزامية [4]، غير أن الفرق بينهما يتمثل في لجان التوفيق تقوم بتوصيات رسمية واقتراحات من أجل تسوية النزاع .

---

[1] – كمال سعداوي ، **التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية دراسة تطبيقية ونظرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام (جامعة قسنطينة : كلية الحقوق ، 1997-1998) ، ص . 26 .

[2] – نصر مهنا و خلدون ناجي ، **مرجع سابق** ، ص . 42 .

1 – الراوي جابر ، **مرجع سابق** ، ص . 39 .

[4]– ناصر مهنا و خلدون ناجي ، **نفس المرجع** ، ص . 46 .

**2- الوسائل القانونية تسوية النزاعات**

**2-1 التحكيم الدولي :**

يعتبر التحكيم من أقدم الوسائل القانونية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في حل النزعات الدولية وقد عرفته اتفاقية لاهاي 1907 ووسيلة يحتكم إليه الأطراف المتنازعة لتسوية القضايا العالقة .[1]

ويعرف التحكيم الدولي على أنه النظر في نزاع عن طريق شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها أطراف النزاع مع إلزامية تنفيذ القرار الذي يصدر عن النزاع من طرف الحكام.[2]

وللمتنازعين كامل الحرية في اختيار هيئة التحكيم التي يحتكمون إليها فلهم أن يكتفوا بشخص أو يعينوا عدة أشخاص ، كما لهم الحق أن يحتكموا إلى رئيس دولة أجنبية غير طرف في النزاع أو إحدى الهيئات القانونية والقضائية ،وغالبا ما تعهد الدول بنزاعاتها إلى لجنة تحكيم خاصة أو إلى محكمة التحكيم الدولي الدائمة .[3]

**2-2 القضاء الدولي :**

يمثل القضاء الدولي وسيلة لحسم النزاع بين شخصين أو أكثر من الأشخاص القانون الدولي بواسطة حكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقا.[4]

ويحال النزاع على المحكمة فقط عندما تتفق الأطراف على عرضه على القضاء ويكون موضوع النزاع متعلقا بـ :[5]

تفسير المعاهدات ، تفسير أي مسألة من مسائل القانون الدولي ، أي مسألة تشكل خرقا للالتزام الدولي.

---

[1] – شنان ، **مرجع سابق** ، ص . 368 .

[2] – أبو الهيف صادق ، **مرجع سابق** ، ص . 740 .

[3] – مهنا و خلدون ناجي ، **مرجع سابق** ،ص . 46 .

[4] – سعداوي ، **مرجع سابق** ، ص . 36 .

2 – مهنا و خلدون ناجي ، نفس المرجع ، ص . 47 .

**خلاصة الفصل**

من خلال ما تقدم في دراستنا هذه يمكن القول أن الدبلوماسية كأداة من أدوات السياسية الخارجية ساهمت بشكل كبير في تقريب وجهات النظر بين مختلف الفواعل الدولية التي غالب ما ينطبق على سلوكها نمط القوة نتاج التضارب والاختلاف في المصالح والأهداف . كما أن الدبلوماسية عرفت إشكال وأنماط متعددة ومختلفة بسبب زيادة المعرفة الإنسانية من جهة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلي ميزة العصر من جهة اخرى .

تعتبر الدبلوماسية الجزائرية من أهم النماذج التي أصبحت يقتدي بها ولها مكانة كبيرة في المجتمع الدولي نتاج الانجازات والحضور القوي على الساحة الدولية والإقليمية ، والدبلوماسية الجزائرية كانت ولازالت تتعامل خارجيا وفق مبادئ دستورية استمدتها من تاريخيها النضالي والثوري التحرري.

لقد حققت الدبلوماسية الجزائرية العديد من الانجازات على مدى تاريخها سواء قبل الاستقلال أو بعده والتي ساهم بشكر كبير في تعظيم مكانة الجزائر في القارة الإفريقية ، وحتى على المستوى الدولي ، فالجزائر ورغم أنها تعتبر دولة فتية نالت استقلالها إلا في مرحلة الستينيات من القرن العشرين إلا أنها عرفت نشاط دبلوماسيا كبير وحققت حضور قويا في مختلف المحافل الدولية والإقليمية

يمثل النزاع احد أهم أنماط التفاعل الدولي وهو ظاهرة معقدة ومتشابكة في العلاقات الدولية والظاهرة النزاعية مثل المرض يحتاج الى تشخيص والذي من خلاله نستطيع معرفة أطرافه ومصادره وطبيعة النزاع ثم إيجاد الحلول والآليات المناسبة لتسوية النزاع ، ولقد تعددت حركيات المسببة للنزاع بين ما هو مرتبط بالأيديولوجية ومنها ما هو قائم طبيعة العلاقات الدولية القائمة على القوة ، كما نجد تغير أنماط النزاعات بعد الحرب الباردة حيث أصبح النزاع يحدث داخل الدولة بعدما كان مابين الدول وهذا نتاج الظروف الدولية السائدة و والبيئة الداخلية المعقدة للدول التي تتميز بغياب والاندماج وتفاقم المعضلات الأمنية الجديدة وغياب الأداء الاقتصادي والتنمية .

# الفصل الثاني

## المقاربة الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية

شهدت المنطقة الإقليمية للجزائر تحولات سياسية واجتماعية وهي ترتبط ارتباط وثيق بما يجري في الساحل الإفريقي والحراك الذي عرفته المنطقة العربية بداية من 2010 وقد هذه التطورات التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للجزائر إضافة الى الأزمة الليبية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائر والمنطقة الإقليمية كلل إلى إعطاء حركية أكثر للدبلوماسية الجزائرية ، وأخرجتها من الجمود النسبي ودفعها الى مسايرة هذه التطورات والتفكير في الأساليب الملائمة لتعاطي معها والتي تكون منسجمة مع المبادئ الدستورية والمواثيق الدولية التي تتحرك وفقها الجزائر خارج الحدود السيادية .

سنناول في هذا الفصل أهم الامتدادات الجيوسياسية للجزائر وسنركز على المحاور التي أعطت لها الجزائر أهمية كبيرة نتاج الارتباط التاريخي والجغرافي والتي تشكل تحديات كبير للأمن القومي الجزائري مع التطرق أيضا الى خصوصيات هذه الفضاءات الجيوسياسية ، كما ستناول أيضا طبيعة النزاعات داخل المنطق الإقليمية الجوارية للجزائر والآليات التي اعتمدتها الجزائر في التعامل مع هذه النزاعات سواء النزاعات الداخلية أو التهديدات الجديدة التي تشكلت في المنطقة .

## المبحث الأول : الدوائر الجيوساسية للجوار الجزائري وخصوصياته

لاشك أن الدولة في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل تتميز عن غيرها بالعديد من الخصائص والسمات خاصة على مستوى على مستوى الأنظمة السياسية إضافة إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور، ولقد أدى هذا الوضع المتأزم الى افرز تأثيرات جانبية وتداعيات **إقليمية** خاصة على الجزائر التي لهل امتدادات جيوسياسية متنوعة والتي لها العديد من الخصائص وفي مستويات عدة .

### المطلب الأول : الامتداد الجيوسياسي للجوار الجزائري :

تمتد الجزائر على امتدادات متعددة تتنوع أسس تواجدها بها ما رسمته جغرافيتها الطبيعية ، فالجزائر تمتد على امتدد قاري يقوم على انتمائها الجغرافي للقارة الإفريقية وهو الفضاء الذي نجده في إطاره امتدادين فرعين مهمين ما يجعلهما امتدادين قائمين بذاتهما :[1]

الامتداد المغاربي يتغذى من الارتباط التاريخي والاجتماعي أكثر مما يقوم انتمائها الطبيعي الذي يوفر بدور كل مقومات احتضان التكامل وتحقيق الاندماج ، أما الامتداد على الساحل الإفريقي والذي عرف اهتمام كبير من الجزائر نتيجة التطورات السياسية والأحداث المتسارعة في المنطقة ، فالجزائر لها انفتاح طبيعي مع هذا الفضاء بفعل الحدود المشتركة من جهة وارتباط اجتماعي وما يشكله الطوارق من قواسم مشتركة على الصعيد النسيج البشري من جهة ثانية .فتفسير الامتدادات التي تتقاطع مع الجزائر في العديد من المستويات والتي تعد من أهم الامتدادات الجيو سياسية المؤثرة بشكل مباشر على الأمن الوطني الجزائري .

[1] – منصور لخضاري ، " الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر" ، **مجلة الشؤون الأوسط** ، العدد . 143 ، (خريف 2012 ) ، ص 14

**1- الفضاء المغاربي :**

كان الفضاء المغاربي مرادفا للدول الثلاث الجزائر تونس المغرب لكنه وسع من الجناحين الشرقي والغربي فأصبح يشير الى الجزء الغربي من العالم العربي الممتد من نهر السنغال إلى الحدود الليبية مع مصر شرقا وأصبح يضم (موريتانيا ، الصحراء الغربية ، المغرب ، الجزائر ، ليبيا ، تونس )[1]

ومن الناحية الجيوبوليتكية فالفضاء يتربع على مساحة تقدر بـ 60 ملايين كلم2 ، وقد جعل هذا الموقع الاستراتجي للفضاء والساحة الشاسعة التي يتربع عليها محور تلاقي أربعة أبعاد جيوسياسية موسعة ومترابطة البعد المتوسطي ، بعد إفريقي جنوب الصحراء ، بعد شرق أوسطي امتداد لدول الخليج وجزيرة العرب ، بعد أطلسي من الناحية الغربية .[2]

أما على الصعيد الاقتصادي تمتلك دول الفضاء العديد من الموارد الطبيعية والإستراتجية الهامة التي ساعدت هذه الدول في تحقيق نموها ، ويحتل الناتج الجزائري المرتبة الأولى على المستوى المغاربي 128 دولار سنة 2008 وبفارق شاسع عن أقرب الاقتصاديات له المغرب الأقصى 90.780 مليار دولار سنة 2009 ، وقد ساهمت المكانة الاقتصادية للجزائر العالمية للجزائر (المرتبة الخامسة كأكبر مصدر للغاز والسابعة عشر كمصدر للبترول ) وثقلها السكاني 38 مليون نسمة في تعزيز الريادة الجزائرية مغاربيا وشرعنة الطموح الجزائري في تزعم المغرب العربي ، فالجزائر كما يصفها أحد الكتاب تمتلك كل شيء الطاقة الفضاء السكان .[3]

أما من الجانب الاجتماعي والثقافي فهو يشكل فضاء سوسيو ثقافيا متجانس لا تتخلله أي حدود أو حواجز حضارية لغوية أو دينية ، أما من الجانب السياسي فقد عرف بعض النزاعات السياسية بين بعض وحداته نتيجة مخالفات الاستعمار بسبب الحدود كالنزاع بين المغرب والجزائر

[1] – حمزة حسام ، **الدوائر الجيوساسية للأمن القومي الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة باتنة ، كلية العلوم السياسية ، 2011 ) ، ص . 68 .

[2] – لخضاري ، **مرجع سابق** ، ص . 17 .

[3] – حسام ، **نفس المرجع** ، ص . 70 .

عام 1963 بعد مطالبة المغرب ببعض أجزاء من الجزائر وحتى موريتانيا ، إضافة الى النزاع في الصحراء الغربية والذي عطل مسار اتحاد المغرب العربي[1]

**الشكل رقم 01 خريطة دول المغرب العربي**




https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9+%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9+%D8%google **المصدر :**

## 2- امتداد منطقة الساحل الإفريقي

ينظر إلى الساحل الإفريقي على أنه يمثل منطقة جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال وسافانا في الجنوب ، ويمتد إلى غربا من السنغال عبر موريتانيا ، مالي ، بوركينافاسو ، النيجر شمال نيجيريا ، تشاد ، السودان ، وحتى ايثيوبيا شرقا .[2] وفي الغالب يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول المنضمة إلى لجنة مابين الدول لمكافحة cilss .

[1] – حسام ، **مرجع سابق** ، ص . 71.

[2] – محند برقوق ، " التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي " ، **جريدة الشعب** ، الجزائر ، العدد . 14466 ، 6 جانفي 2008 ، ص . 12 .

يسكنها 196.2081مليون نسمة، و إذا ضمُ له كل من بوركينافاسو و نيجيريا و جزر الرأس الأخضر تصبح مساحته 1202001كلم2, ويقطنها 27.151500مليون نسمة إذن فمساحة الإقليم تعادل : 31.04 %من مساحة القارة(2)، و هو أكبر الأقاليم في القارة.[1]

كما يعرف مصطلح الساحل الإفريقي بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء ، وكلاهما فضاء جيو سياسي محدد بذاته ومتميز بخصوصيته .[2]

ويمتد الساحل الإفريقي على تعدد التصنيفات المعتمدة لتعديد دولة الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا ومن مجموع الدول المشكلة لفضائه العابر للأوطان يمكن تعداده كلا من الجزائر موريتانيا السنغال مالي بوركينافاسو النيجر تشاد السودان اريتريا .[3]

ويتضح من التحديد الجغرافي السابق أن منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتر والاقتتال كالطوارق في مالي والنيجر ، الصراعات العرقية في موريتانيا والسودان ، الصدامات القبلية والاثنية في التشاد ، والحرب الأهلية في بوركينافاسو وغيرها يؤثر سلبا على أمنها وبالتالي على امن الجزائر كدولة تنتمي إلى هذا الفضاء أو مجاورة له ، إن المقاربة الجيوسياسية لا يقتصر منطقة أمن الجزائر على الدول المجاورة لها بل يتوسع ابعد من ذلك لتضم الدول المحاذية للدول المجاورة .[4]

إن أبعاد الاهتمام الجزائري بما يجري في المنطقة الساحلية يرجع إلى كونها تمثل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجال لعمل فواعل إقليمية نتيجة لما تزخر به من أهمية إستراتجية واقتصادية على غرار الثروات الطبيعية ، ولطالما عملت الجزائر على استقرار المنطقة وأمنها ومحاولة إفراغها من كافة النشاطات والتحديات والمخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار أمنها الإقليمي أو الوطني .[5]

---

[1] – صديق محمد صلاح و عثمان احمد ، **موسوعة المعرفة** ، ( الإسكندرية : عتبة الثقافة ، ط1 ، 2007 ) ، ص . 56

[2] – لخضاري ، **مرجع سابق** ، ص . 18 .

[3] – **نفس المرجع** ، ص . 19 .

[4] – حسام ، **مرجع سابق** ، ص. 71 .

[5] – زوليخة ، **مرجع سابق** ، ص . 64 .

الشكل 2: خريطة توضح دول الساحل الافريقي




**المصدر** : https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8

## المطلب الثاني : خصوصيات دول منطقة الجوار

إن دول الجوار الجزائري بغض النظر عن الفضاء التي تنتمي إليه ترتبط بمجموعة من الخصوصيات وذلك على مستويات عدة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والتي توضيح بشكل كبير طبيعة الدولة .

### 1- خصوصيات دول الساحل الإفريقي :

تتميز دول الساحل الإفريقي بخصوصيات لا تختلف كثيرا عما يجري في القارة الإفريقية كلل ، حيث ورغم احتواء دول الساحل على الموارد الطبيعة والإستراتجية كالنفط واليورانيوم و الفوسفات والموارد المعدنية إلا أنها تصنف في أعلى سلم الترتيب الدول التي تعاني التخلف والفقر وانتشار النزاعات على نطاق واسع إضافة تعتبر من الدول التي تبرز فيها التهديدات الجديدة .

وتعد أهم خصوصية ترتبط بالفضاء الساحل الإفريقي الطبيعة الاجتماعية المفككة أثنيا ، قبليا ، وعرقيا مما جعل مستوى التجانس الاجتماعي ضعيف ، وحركيات الاندماج المجتمعي غير موحدة ، خاصة بعد غياب ثقافة سياسية واضحة وموحدة مما أنتج العديد من الأزمات بين مختلف هذه الفئات المختلفة مثل أزمة دارفور في السودان أزمة الطوارق في مالي والنيجر ، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بفشل الدول الحديثة لهده المجتمعات والتي ورثت حدود سياسية دون مراعاة الحدود الانثربولوجية للمجتمعات المحلية في عملية بناء السياسي للدول ، كما أنها أدت إلى بروز معضلات أمنية نتيجة ضعف الهوية وتوسع منطق الانتماء للقبيلة على حساب الدولة ، وتنامي الصراعات [1]

افتقاد اغلب الأنظمة في دول الساحل الى الشرعية والمشروعية نتيجة اللجوء الى سياسية الانقلابات العسكرية على الأنظمة الحاكمة و غياب الديمقراطية التي تعتمد على مبدأ التداول على السلطة والذي أنتج أنظمة فاسدة تقوم على القمع والقهر وتضييق على الحريات ، فنجد أن موريتانيا حدثت فيها 6 انقلابات والنيجر 4 انقلابات ، إضافة إلى ضعف العدالة التوزيعية سواء على المستوى السياسي أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي ، مما أنتج حالات من الإحباط السياسي والذي يخلق حركيات للتمرد والعنف السياسي ، كما عند مطالبة الطوارق في النيجر للاستفادة من إرادات إنتاج اليورانيوم ،[2] أما على الصعيد الاقتصادي الذي يعتبر محور هام في استقرار الدول فأغلب دول الساحل تعاني من ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية كأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية ، وهذا بالإضافة الى انتشار الفقر المدقع إذ أكثر من 80 بالمائة من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار في اليوم وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر يعيشون الفقر والحرمان من الحاجيات الأساسية كالصحة والبنى التحتية الغداء الصحي وهذا ما أنتج حركيات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركيات التوجه نحو الإجرام والعنف .[3]

[1] – حكيمة علالي ، " طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي " ، ( ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الاول حول :" **المقاربة الأمنية في الساحل** ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، يوم 24-25 نوفمبر 2013 ) ، ص . 7 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 8.

[3] – حسام ، **مرجع سابق** ، ص . 73.

كما تنتشر ظاهرة الأمية في إقليم الساحل بشكل كبير إذ تبلغ مثلا 83 بالمائة في النيجر ونسبتها في تجمع دول الساحل هي الأعلى عالميا ، كما هناك أربعة دول من الساحل من أفقر دول العالم وهي تشاد ، موريتانيا ، مالي ، النيجر والتي تحتل هذه الأخيرة المرتبة 188 عالميا في ترتيب دليل التنمية البشرية لسنة 2015 وتنتمي الى الدرجة الأخيرة بتقدير تنمية بشرية منخفضة ، حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية بالنسبة لها 0.348 وهي الدول الأضعف في العالم مقارنة بدول أخرى كسويسرا التي تحتل المراتب الأولى لدليل التنمية البشرية بقيمة 0.930 [1]

كما تشكل منطقة الساحل مرتعا أمنا لمختلف التهديدات الجديدة كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة التي ترتبط بالتجار بالأسلحة والمخدرات ، إذ تعتبر الاتجار بالأسلحة الصغيرة الغير المشروعة أمر مبهما ولكنه في نفس الوقت أمر دينامكيا، حيث تعتبر إفريقيا ودول الساحل من أكثر الدول المستقبلة للأسلحة الصغيرة في العالم خاصة بعد التطورات التي حدثت في ليبيا وانهيار الدولة والذي أدى إلى انتشار مكثف لظاهرة تهريب الأسلحة ، ويؤكد تقرير مسح الأسلحة الصغيرة الذي قدر حجم هذه التجارة بواحد مليا دولار أي ما يعادل 10 بالمائة من حجم التجارة العالمية لذا تعتبر هذه الظاهرة من اكبر العراقيل المواجهة للتنمية في دول الساحل ، كما كشفت مجلة الأسلحة الصغيرة سنة 2003 عن تقديرات بوجود اقل من 30 مليون قطعة سلاح في جنوب الصحراء والذي كان له اثر سيلبي على الدول الإفريقية حيث ساهمت في للاستقرار والنزاع المسلح ، بالإضافة إلى إعاقة التنمية الاقتصادية وتمكين الجماعات الإجرامية وتقويض المجتمعات .[2]

كما تشكل تجارة المخدرات في الساحل الإفريقي من أهم التهديدات التي تواجه الأمن والاستقرار ، إذ تعرف المنطقة تطور وتوسع لهذه الظاهرة وقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14 بالمائة من الكاويين يدخل أوروبا عبر غرب إفريقيا حيث يتم

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، **تقرير التنمية البشرية**، لسنة 2015 ص . 33 .

[2] – خديجة بوريب ، " اثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل دينامكية وفعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " ( ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الأول حول :" **المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي** " ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، يوم 24-25 نوفمبر 2013 ) ، ص.8 .

نقلها إما عن طريق الجو أو البحر أو البر وتعتبر مطارات نيامي وادغادوغو باماكو من أهم مراكز الشحن .[1]

**2- خصوصيات الجوار المغاربي :**

يشتمل الفضاء المغاربي على العديد من الدول وهي تدخل ضمن دول الجوار الجزائري ، كما تشترك مع الجزائر في العديد من القواسم والخصوصيات وكذا طبيعة الأنظمة السياسية ، إضافة إلى تكوين المجتمع الجزائري الذي يتشبه إلى حد كبير مع هذه الدول.

**2-1 خصوصيات الجوار التونسي :**

رغم التشابه في المقومات الثقافية والاجتماعية والدينية مع الجزائر إلا أن الدولة التونسية عرفت قبل الحراك سنة 2010 العديد من الأزمات الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتي كانت من بوادر ظهور انتفاضات ومشاكل سياسية فتونس عرفت العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 والتي أثرت كثير المستوى الاقتصادي والمعيشي للفرد التونسي كونها تعتمد في اقتصادها على التصدير الصناعي للمنتجات والسياحة والتي لم تكن كافية لتحقيق تطلعات وتحسين المستوى المعيشي للفرد التونسي [2] ، كما أن افتقاد النظام للشرعية وإتباعه لسياسية التفرقة و الجهوية في توزيع السياسي والاقتصادي وانتهاك الحقوق وكبح الحريات أنتج ما يسمى بحركيات التمرد ، فالمناطق الداخلية من البلاد وهي المنطقة المتاخمة لحدود الجزائر والتي يغلب عليها التمرد ، كما أنها لم تنل نصيبها من التنمية والاستثمارات البينية ولا اهتمام الدولة وقد تطور لهذه المناطق عبر السنين شعور بعدم الثقة في الحكومة كما بلغت معدلات البطالة في هده المناطق معدلات كبيرة كل هده الظروف التي كانت تعاني منها المناطق التونسية عجلت بظهور الحراك العربي في تونس 2011 م أو ما يسمى بالربيع العربي. [3]

---

[1] – بورريب ، **مرجع سابق** ، ص . 12 .

[2] – عزمي بشارة ، " الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية " ، الدوحة : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، ( ماي 2011 ) ، ص ص . 7 ، 8 .

[3] – **نفس المرجع** ، ص . 9 .

### 2-2 خصوصيات الجوار الليبي :

تتميز الأوضاع في ليبيا السياسية قبل انهيار دولة القدافي بالغموض والضبابية نتيجة طبيعة النظام السياسي القائم بقيادة معمر القدافي الذي استحوذ على السلطة سنة 1969 على اثر الانقلاب على السنوسي فطبيعة الشمولية للنظام الذي يمنع وجود توجهات وفلسفات جديدة تختلف مع فلسفة وأيدلوجية النظام الموجودة في الكتاب الأخضر الذي ألفه معمر القدافي سنة 1975 ، كما تم الاستحواذ على جميع مؤسسات الدولة والانفراد بممارسة السلطات دون أن يخضع لرقابة أو المساءلة ، كما تعتبر ليبيا من أغنى الدول الإفريقية نتاج الموارد النفطية التي تتوفر عليها لكن في المقابل ذلك هناك الكثير من أفراد المجتمع يعانون من الفقر والتهميش ، كما يتميز المجتمع الليبي بظاهرة التعدد القبلي و الولاء للقبيلة على حساب الدولة وهو ما أدى الى تكريس مختلف عوامل التخلف الاجتماعي بمقايسه الحديثة ، وعقد من مأمورية قيام دولة ما بعد القدافي نتيجة غياب الثقافة السياسية والاختلافات والانقسامات دخل المجتمع نتيجة عدم الاتفاق على شكل الدولة .[1]

كما عرفت سنة 2011 ظهور ما يسمى بالانتفاضة التي لم تكن نتجا للثورات العربية التي سبقتها بل كانت هناك احتجاجات في السابق تصاعدت مع مرور السنوات وكانت من بين أهدافها المطالبة بالحرية و الديمقراطية وحقوق الإنسان .[2]

### 3-3 خصوصيات الجوار المغربي

يشكل طبيعة النظام السياسية في المغرب كونه نظام ملكي دستوري أزمات سياسية وشروخات اجتماعية داخل هذا البلد والتي انتهت الى انتفاضات سياسية في الكثير من الأحيان ، فالنظام المغربي انتهج العديد من الأساليب القسرية في تفاعله مع الطبقة السياسية والاجتماعية ، إضافة إلى اعتمد سياسية الإقصاء والتهميش ورفض وحظر كل التوجهات والإيديولوجيات التي لا تتوافق مع نهجه ، إضافة إلى انتهاج سياسية اللجوء الى الردع والمحاكمات التعسفية وحل كل

[1] – محمد عبد الحفيظ الشيخ ، " تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011 " ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد . 431 ، (جانفي 2015 ) ، ص . 12 .

[2] – زياد عقل ، " عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية " ، **السياسية الدولية** ، المجلد . 46 ، العدد . 184 ، (افريل 2011) ، ص . 71 .

التنظيمات سواء الرسمية والغير رسمية وتعطيل الحياة السياسية ، كما تتمتع وزارة الداخلية بصلاحيات واسعة في تدابير الشأن العام مع قيام النظام المغربي بالانفراد بصلاحيات واسعة في مجال التشريع والقضاء والسلطة التنفيذية إضافة الى انتشار الفساد المالي والإداري دون اللجوء الى المحاسبة وغياب العادلة التوزيعية الشيء الذي جعل النظام يفقد المشروعية الشعبية .[1]

أما على مستوى الوضع الاقتصادي والاجتماعي فقد عرف تدهور كبير نتيجة تراجع القدرة الشرائية للموطن المغربي إضافة الى تراجع فاعلية القطاعات الأساسية من التعليم والصحة والشغل والتي أنتجت ظهور أزمات وانتفاضات دورية من طرف الأفراد داخل المجتمع ، مما يؤدي بالنظام الى استعمال القوة السرية والإكراه ضدها لإخفاء غياب المشروعية تجاه النظام ، أما من الجانب الأمني فقد شهد المجتمع المغربي تردي الأوضاع الأمنية نتيجة زيادة معدل الجرائم وانتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات بسبب غياب الأجهزة الأمنية التي أصبحت توظف لحماية النظام المغربي على حساب الموطنين ، مع تحويل القضايا الداخلية نحو الصحراء الغربية ، أما من الجانب السياسي فقد المشاركة السياسية والعمل السياسي بين مختلف التشكيلات كالأحزاب و مؤسسات المجتمع المدني تكاد منعدمة بسبب إقناع هؤلاء من عدم جدوى الممارسة السياسية بسبب غياب الحرية والشفافية ومبدأ التداول على السلطة. [2]

### 3-4 خصوصيات دولة موريتانيا :

تعتبر موريتانيا من الدول الإفريقية التي تنتمي الى دول ما يعرف بالساحل الإفريقي والتي تتخبط كغير من دول الساحل في العديد من الأزمات والمشاكل على مختلف الأصعدة ، فالواقع السياسي في موريتانيا تتخلله العديد من الأزمات السياسية ، حيث أن موريتانيا مند الاستقلال الفرنسي عام 1960 وهي عرضة الى الانقلابات العسكرية ، ويعتبر الانقلاب 6 أوت 2008 أخر انقلاب عسكري على الأنظمة السياسية الشرعية الذي قام به الجنرال محمد ولد عبد العزيز والذي

[1] – أحمد بلة ، " الوضع السياسي في المغرب : تحديات الأزمة ومداخل التغير " في :
تاريخ الاطلاع 19 /2017/04 الساعة 10.00 **http://www.aljamaa.net/ar/document/5673.shtml**

[2] – بوبكر أنعير ، " أزمة الوضع السياسي بالمغرب: قراءة في بعض المؤشرات " ، **مجلة الحوار المتمدن** ، العدد . 2119 (2007) في: **http://www.ahawar.org/debt/show.art.asp** تاريخ الاطلاع : 2017/04/19 على الساعة 10.00

لقيا تندد ورفض على المستوى الرسمي والغير الرسمي ، مما أدى به الى تنظم انتخابات سنة 2009 والتي انتهت بفوزه فيها بنسبة 52% ، كما تعاني موريتانيا من أزمات سياسية متعددة نتاج غياب الشرعية الدستورية ، واستفحال ظاهرة الفساد السياسي والإداري في اغلب مؤسسات الدولة بسبب غياب الرقابة القضائية والقواعد القانونية ،[1] أما عن الواقع الاقتصادي في موريتانيا فهي تعاني من العديد من الأزمات والتي منعت من السير قدما نحو تحقيق التنمية الشاملة التي تحقق الاستقرار والأمن ، ويرتبط هذا الفشل الاقتصادي بمتغيرات وظروف تتعلق بالطبيعة الجغرافية لموريتانيا والذي لا يساعد في النهوض بالنشاط الفلاحي ، كما تتعلق أيضا بضعف الهيكلة السياسية التي تسير الاقتصاد الموريتاني ، وغياب سياسية اقتصادية محكمة تهيكل الاقتصاد ، وترتكز النشاطات الاقتصادية لموريتانيا على الفلاحة الذي يشتغل به أكثر من 50% من اليد العاملة إضافة الى قطاع الخدمات والصيد والمعدن ، كما تتوافر دولة موريتانيا على العديد من المعادن والثروات الطبيعة والنفطية إلا أن تفشي الفساد وغياب سياسات تدبيريه ناجعة مع التضييق على الاستثمارات حال دون استغلال تلك الموارد .[2]

أما الواقع الاجتماعي في موريتانيا فهو لا يختلف كثيرا عن الواقع السياسي والاقتصادي نتيجة انتشار الفقر والفوضى والتخلف ، مما أدى التحاق اغلب الشباب بالجماعات الإرهابية خاصة في فترة حكم الرئيس السابق ولد الطايع التي عرفت اضطهاد ضد الحركات التي تتبنى التيار الإسلامي والصراعات السياسية بين مختلف العرقيات والقبليات المكونة للمجتمع.[3]

[1] – خالد بن الشريف ، ماذا تعرف عن بلد الملثمين موريتانيا في : **htttp://massarat.info.22/08/2016** تاريخ الاطلاع 2017/05/05 على الساعة 11.30 .

[2] – **نفس المرجع** ، موقع في الانترنت .

[3] – **نفس المرجع** ، موقع في الانترنت .

## المبحث الثاني : طبيعة النزاعات الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

شهدت المنطقة الإقليمية للجزائر حراك واسعا نتيجة التحولات السياسية التي طرأت على المنطقة العربية ، وتأزم حالة الوضع في الساحل الإفريقي نتاج الخصوصيات التي يتميز بها الإقليم ، كما ساهم هذا الوضع في بروز معضلات وتهديدات جديدة كانت لها انعكاس كبير على امن دول الجزائر ودول الجوار.

### المطلب الأول : التهديدات الجديدة في دول الجوار وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري

أثبت الواقع الدولي بعد فترة الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظرا لتغير طبيعة العلاقات الدولية بين الدول بشكل نوعي ، كما أصبح العالم يعرف مشاكل تتجاوز المسائل السيادية والتي تعرف بالتهديدات الجديدة كالإرهاب الدولي ، الهجرة الغير شرعية ، الجريمة المنظمة عبر الدول ، والتي أصبحت لا حدود لها ولا يمكن التحكم فيها وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية عموما أهم منطقة التي تعاني من هذه الهواجس والتي كانت تداعياتها الإقليمية وأثارها الجانبية خطيرة على أمن المنطقة .

#### 1-1 الإرهاب الدولي :

يعد الإرهاب الدولي من الظواهر الجديدة التي ميزت واقع العلاقات الدولية وهو ظاهرة التي تتخطى الحدود السياسية للدول أو أنه الإرهاب الذي نتج عن ممارسة ردود فعل دولية وغالبا ما تكون أهدافه سياسية .[1]

تعتبر الجزائر من بين كافة الدول المغربية والإفريقية الأكثر ارتبطا بظاهرة الإرهاب ، لأن البلاد خاضت صراعا ميدانيا لأكثر من عقد من الزمن أدى بحياة ألاف المئات من الجزائريين ، فقد دخلت الجزائر مند 1992 في أزمة دموية فعانت لأكثر من عقدين من الزمن من آفة الإرهاب وما نتج عنها من تدمير وخسائر بشرية وتفكك للبنى الاجتماعية وتصدع للمسار البناء الديمقراطي نتيجة لتوظيف الجبهة الإسلامية لانقاد المنحلة للإسلام أحد أبعاد الهوية الوطنية لتبرير سلوكها

[1] – عادل زقاع ، " إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج للبحث عن الأمن المجتمعي " في : www.geocities.com : تاريخ الاطلاع 2017/04/20 الساعة 11.00.

المتطرف الذي كان الأرضية الخصبة التي أنتجت الإرهاب في الجزائر أواخر الثمانينات وعلى مستوى درامي ودموي واسع .[1]

لقد ارتبط الإرهاب في الجزائر بالعديد من التنظيمات كالجيش الإسلامي لانقاد FIS والجماعة الإسلامية المسلحة GIA التي قادت تمرد دمويا كبير ضد الجيش الجزائري ،إضافة إلى الجماعة السلفية لدعوة والقتال والتي تعتبر سليلا للجماعة الإسلامية المسلحة .

لقد عرف النشاط الإرهابي في الجزائر بعد إقليما وقد تم تغيير اسم التنظيم الى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومنطقة الساحل ، وقد ساهمت العديد من العوامل في تراجع وانسحاب الجماعات والتنظيمات الإرهابية الى منطقة الساحل الإفريقي خصوصا الى الصراع القائم بين مختلف التنظيمات على الزعامة ، بالإضافة الى دور الجيش في تشتيت هذه التنظيمات من خلال قطع الدعم واستهداف القيادات داخل التنظيم وأخيرا قانون المصالحة الوطنية الذي أتي به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أين تم التخلي عن العمل المسلح لعديد من العناصر الإرهابية ، كل هذه العوامل ساهمت في تحويل النشاط الإرهابي الى دول الجوار خاصة دول الساحل الإفريقي مالي ، النيجر موريتانيا ، ولقد أصبح التنظيم الإرهابي في المغرب الإسلامي ومنطقة الساحل يتصف بمرونة كبيرة في علاقاته مع شبكات الجريمة المنظمة الناشطة على الحدود الجزائرية ، والتي اتخذ من بيع الأسلحة والتهريب بجميع أشكاله وتجارة المخدرات نشاطا أساسيا ، كما أصبح هذا التنظيم يعتمد بشكل أساسي على هذه الشبكات في تمويل نشاطاته .[2]

وقد سعى التنظيم الإرهابي في المغرب الإسلامي ودول الساحل من وراء الهيكلة الجديدة الى تطوير برنامج إفريقي من خلال البحث عن تحقيق الشرعية الدولية ، إضافة إلى البحث عن تحقيق صدى إعلامي دولي ولفت انتباه العالم الى أن إفريقيا تقع تحت سيطرة هذا التنظيم الإرهابي ، وهو الأمر الذي حققته فعلا بنجاحها في الضغط الذي مارسته على منظمي رالي داكار سنة 2008 والذي تم إلغاءه ، كما قم التنظيم الإرهابي على مختلف أشكاله في سبيل الدعاية لنفسه بالعديد من العمليات

[1] – إدريس عطية ، " دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في ميدان الساحل الإفريقي : بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي " ، ( ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول : " **المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي** " ، جامعة قالمة 8 ماي 1945 ، يوم 24–25 نوفمبر 2013) ، ص . 9، 10 .

[2] – علالي ، **مرجع سابق** ، ص . 20، 21 .

على مستوى العديد من الدول في المغرب العربي والساحل الإفريقي ، حيث استطاع في فترة وجيزة أن يظهر قدرة واسعة على التنسيق الإقليمي لنشاطه الإرهابي ، كما أنه اعتمد على اتبع سياسة التنويع في استراتجيات العمل الإرهابي فتارة يقوم بالاختطاف ومرة اخرى يقوم بالهجوم على المؤسسات السياسية للدول والمراكز الهامة داخل الدول .[1]

ويرجع ظهور الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي الى الخصوصيات التي ترتبط بهذا الفضاء الهش على جميع الأصعدة والمستويات ، وإلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة اثنيا وقبليا وعرقيا مما جعل من عملية الاندماج الاجتماعي عملية صعبة مع غياب ثقافة سياسية موحدة ، هذا ما أنتج أزمات داخلية ذات تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها ومراقبتها مثل أزمة الطوارق في مالي والنيجر ، كما أن ضعف المادي والعسكري لدول الساحل جعلها غير قادرة أصلا على المراقبة الذاتية ، أي ضعف هذه الدول على مراقبة حدودها وكذا على الإدارة الأمنية لأراضيها مما يؤذي إلى سهولة العمل الإرهابي والتغلغل في المنطقة .[2]

**الشكل رقم 3 : خريطة توضح انتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي**




**المصدر** : http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Images/2013/2/14/

[1] – عطية ، **مرجع سابق** ، ص . 11 .

[2] – علالي ، **مرجع سابق** ، ص . 23 .

**1 -2 الجريمة المنظمة العابرة للقومية**

تعرف **منظمة الانتربول** للجريمة المنظمة على أنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلتها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية" [1]، كذلك تعرفها **مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للاتحاد الأوروبي** "بأنها جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف الى السطو وتحقيق الأرباح."[2]

تعتبر ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للقومية إحدى أهم التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ، إذ تشهد المنطقة توسعا لهذه الجريمة على مختلف أشكالها وأنماطها ، وتمارس هذه الظاهرة عبر الممرات القديمة التي كانت تستغل من الزمن البعيد ، وقد ساعدت مجموعة من الظروف والحركيات في تنامي هده الظاهرة في منطقة الساحل الإفريقي ، حيث يعتبر غياب الدول في أغلب الساحل الإفريقي وهشاشتها وعدم قدرتها على المراقبة الذاتية لحدودها وتوفير الأمن والاستقرار لأراضيها ، إضافة إلى انتشار الفساد داخل الدوائر الحكومية في دول الساحل بسبب ضعف الأجهزة القضائية والقانونية ، كما ساعد نموا وتطور ظاهرة جريمة المنظمة أيضا تفاقم النزاعات خاصة الاثنية منها والذي أدى الى حالة من الفوضى وللاستقرار أجبرت ألاف الأفراد واللاجئين الى التنقل العشوائي ، وبالتالي تشريد العديد من السكان وهو الأمر الذي ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة الغير شرعية بسبب استمرار الحروب والنزاعات ، كما أن هده الوضعية القاسية قد أدت بسكان منطقة الساحل الإفريقي الى تقديم الولاء الى عصابات الجريمة المنظمة لاستفادة من المداخل المالية لنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية[3]

1- يونس زكور ، " الإرهاب والإجرام النظم أي علاقة ؟ " **الحوار المتمدن** ، العدد .1811 في ، : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313** تاريخ الدخول 2017/04/20 الساعة 11.00

[2] – عادل زقاع و سفيان منصوري ، " واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل : مقاربة سوسيو سياسية " ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد . 23 ، جامعة باتنة ، (مارس 2016) ، ص . 156 .

[3] –**نفس مرجع** ، ص . 158 .

وتتضمن ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للقومية المنتشرة في الساحل الإفريقي العديد من الأشكال والأنماط :

**أ – تهريب المنتجات القانونية**

تعتبر تهريب وتجارة السلع القانونية ظاهرة قديمة عرفتها منطقة الساحل الإفريقي ، خاصة على الحدود البرية لمالي والنيجر وموريتانيا والمغرب ، وتتمثل هذه السلع في المواد الغذائية الرئيسة القادمة من بعض الدول المغاربية إضافة إلى وسائل النقل ، ويعرف هذا النوع من التجارة بالتجارة الغير رسمية المنتشرة بكثافة في منطقة الساحل حيث كانت في البداية عبارة عم مبادلات بين السكان المحليين وكان الغرض منها هو سد حاجيات السكان في المناطق الفقيرة التي تعرف نقص كبير في المواد الغذائية ، فكانت الطريقة الوحيدة للحفاظ على قدر من الأمن الغذائي في منطقة الساحل بعد أن أصبحت الحدود لا تمثل حاجزا أمام التجارة الغير رسمية العابرة للحدود الوطنية .[1]

إن توسع ظاهرة التهريب في المنطقة يؤدي الى انعكاسات على الاقتصاد القومي الجزائري نتيجة التهريب للمواد المتعلقة بالوقود وبعض المنتجات الغذائية وينجم عنه خسائر كبيرة في الميزانية العامة للدولة ، كما يؤدي الى حدوث اضطرابات داخل نظام السوق مما يؤدي الى الارتفاع في الأسعار والإخلال بالنظام العام

**ب – تجارة المخدرات**

يعود اندماج إفريقيا الصحراوية ومنطقة الساحل الإفريقي في الاقتصاد العالمي لتجارة المخدرات الى ثمانينات القرن الماضي ، فأصبحت إفريقيا اليوم وخاصة منطقة الساحل تمثل منطقة إستراتجية لتجارة المخدرات القادمة من كولومبيا والبرازيل عبر المحيط الهادي الذي يتصل بدول غرب إفريقيا ،[2] ولقد أصبحت تجارة المخدرات من أهم التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي إذ تشهد المنطقة تطورا كبيرا وتوسعا لهذه الظاهرة ، وتعتبر تجارة كوكايين وصمغ الحشيش المغربي أهم تدفقات هذه التجارة الغير مشروعية ، حيث عرفت الفترة الممتدة

[1] – زقاغ ومنصوري ، **مرجع سابق** ، ص . 160 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 161 .

2005 –2007 توسع تدفق الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا وقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات أن حوالي 14 بالمائة من الكوكايين يدخل أوروبا عبر غرب إفريقيا ، حيث يتم نقلها إما عن طريق البحر أو الجو أو البر ، كما نجد مطارات باماكو واغادوغو و نيامي من أهم مراكز الشحن الجوي نحو أوروبا التي تمر بعضها عبر مطارات الجزائر.[1]

وشكل هذه الظاهرة تحديا كبير للأمن القومي الجزائري فقد أصبحت الجزائر ممرا أمنا لهذه المعضلة الجديدة خاصة على الحدود الغربية مع المغرب والحدود الساحلية والتي لها انعكاسات خطيرة على استقرار وامن البلاد ، كما تؤثر على سمعة ومكانة الجزائر خارجيا.

**ج – تجارة الأسلحة ودورها في تنامي الصراعات الداخلية المزمنة**

تعتبر الاتجار بالأسلحة الصغيرة الغير مشروعة في إفريقيا أمرا مبهما لكن في نفس الوقت يعرف ديناميكية كبيرة ، حيث نجد أن إفريقيا من أكثر الدول المستقبلة للأسلحة الصغيرة في العالم ، وهو ما يوضحه تقرير مسح الأسلحة الصغيرة الذي قدر حجم هذه التجارة بواحد( 1 ) مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 15 بالمائة من حجم التجارة العالمية ، كما يؤكد تقرير الأمم المتحدة بأن الأسلحة المهربة تدخل غرب إفريقيا سنويا والتي تأتي من دول أوروبا الوسطى والشرقية وروسيا وحتى الصين دول افريقية اخرى ، إذ يتم إدخال العديد من الأسلحة بطرق قانونية ، لكن انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية ومؤسسة الجيش يؤدي إلى تسريب هذه الأسلحة إلى جهات غير قانونية ، فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء أفريقيا ، حيث تبلغ حصة غرب إفريقيا ومنطقة الساحل وحدها 8 ملايين قطعة سلاح .[2]

تشكل ظاهرة انتشار السلاح انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الجزائري وتحديا جديد يضاف الى التحديات الأخرى ، حيث تساعد انتشار وبيع الأسلحة على حدود الدولة ودخلها الى حدوث اختلالات أمنية وقيام النزاعات الداخلية وارتفاع معدل الجرائم بمختلف أنواعها داخل سيادة الدولة ، إضافة أن ترويج السلاح يساعد تقوية اركان الجماعات الإرهابية يسهل من مهمة

[1] – بوريب ، **مرجع سابق** ، ص . 7 .

[2] – زقاغ ومنصوري ، **مرجع سابق** ، ص . 162 .

الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة على الحصول على السلاح وتشكيل خطورة على الأمن القومي.

**الشكل رقم 04 : خريطة توضح تهريب السلاح في إفريقيا ودول الساحل**

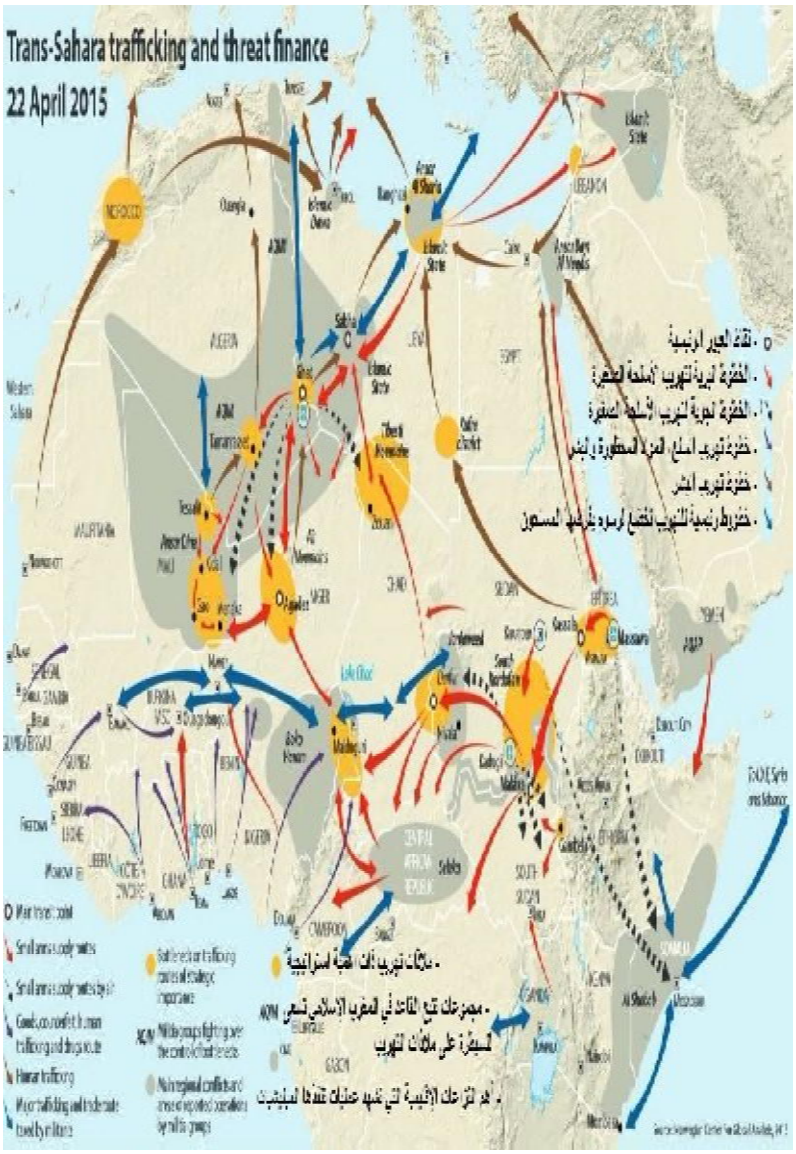


المصدر : <http://africacenter.org/wp-content/uploads/2015/08/ العالمي للتحليل النرويجي المركز.

**3- 3 الهجرة الغير شرعية**

انتشرت ظاهرة الهجرة الغير شرعية في السنوات الأخيرة بشكل رهيب نتيجة الأوضاع الأمنية الغير مستقرة وضعف الأداء الاقتصادي وغياب التنمية ، حيث أصبحت الجزائر تمثل دولة عبور

للأفارقة في هجرتهم نحو شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، إضافة تعتبر الجزائر بوابة انتقال الى الضفة الأوروبية ، فمدينة تمنراست الجزائرية تحوي 156000 نسمة 40 بالمائة من دول إفريقيا خاصة دول الساحل مالي والنيجر وتشاد ، كما أن هذا التواجد الأجنبي في المنطقة له انعكاسات خطيرة على الأمن القومي والمجتمعي جراء انتشار الأمراض المعدية وانتشار الأعمال الغير مشروعة والدعارة وهو ما أدى الى انتشار مرض الايدز بشكل كبير في المنطقة .[1]

تعتبر شاسعة حدود الجزائر زائد انهيار وفشل الدول في منطقة الساحل وعدم قدرتها على المراقبة الذاتية لحدودها ، جعل الجزائر تعاني من ضعف الرقابة عليها ، حيث نجد أن 45000 ألف مهاجر غير شرعي يعبرون تمنراست عبر الحدود البرية من النيجر ومالي فحسب الإحصائيات كان عدد سكان تمنراست 25000 نسمة وفي سنة 1998 أصبح 65000 منهم 49000 من جنسيات افريقية والباقي جزائري .[2]

ولقد ساهمت عوامل مختلفة في تزايد نسبة الهجرة الغير شرعية فالاختلال الأمني داخل دول الساحل وغرب إفريقيا وانتشار النزاعات الداخلية والبينية بالإضافة الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر والبطالة دفع نحو الهروب نحو الشمال قصد البحث عن العيش في الرفاهة والحفاظ على الحياة .

**المطلب الثاني: النزاعات الداخلية لدول الجوار الجزائري**

من واقع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية أصبحت النزاعات الداخلية وخاصة في الدول الإفريقية التي تعرف تفككا اجتماعيا وتدهور سياسيا واقتصاديا واقعا ملموسا ومؤثرا في الاستقرار السياسي والتنموي لهذه الدول ، ولاشك أن النزاعات الداخلية والبينية كانت حتمية واندلاعها كان ينتظر اللحظة التاريخية المناسبة متى تتوفر الظروف والأسباب لها وتعتبر منطقة الساحل والمنطقة العربية نتيجة الحراك الحاصل أكثر الأقاليم انتشار لهذه الأزمات .

[1] – هناء قاسمي ، عبد الرؤوف بن الشيهب ، **المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية ، (جامعة قسنطينة : كلية العلوم السياسية ، 2012– 2013 ) ، ص . 47 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 47 .

**1- النزاع في جمهورية مالي**

تعود الأزمة المالية الى مرحلة الستينيات من القرن 20 وهي الفترة التي عرفت حصول الجمهورية المالية على استقلالها ، حيث كانت البداية الأولى للازمة سنة 1964 بين المتمردين الطوارق وهي جماعة عرقية تتواجد في الجزء الشمالي من الدولة المالية والحكومة المالية ، وقد يعود هذا النزاع الى الإقصاء والتجاهل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الجماعات من طرف السلطة المركزية المالية ، وإحساس هذه العرقية على استحواذ الحكومة المركزية في الجنوب المالي على الثروة والنفوذ التي تتواجد في إقليم الشمال الغني مقابل معاناة الطوارق من الفقر وغياب التنمية ، إضافة الى السياسات القسرية والعنيفة وغياب لغة الحوار والنقاش مع هذه الجماعات من طرف السلة في مالي بقيادة الرئيس موديبو كايتا ، إن مرحلة التسعينات 1990-1996 عرفت تجدد النزاع بين الحركات التمردية الازوادية الحركة الوطنية لتحرير الازواد والحركة الإسلامية الازوادية أين طالبت هذه الحركات من حكم فيدرالي يراعي الخصوصيات الازوادية ، إضافة الى تحسين الأوضاع الاقتصادية وإعطاء فرص سياسية للفصائل الازوادية وقد تم توقيع اتفاق سلام بمساعي جزائرية سنة جانفي 1991 بالجزائر في مدينة تمنراست ثم استكمل باتفاق ثاني من 16إلى 20 أفريل بالجزائر بمدينة تمنراست والذي عقد من اجل تقيم مستوى تطبيق الميثاق الوطني وتحديد السبل الكفيلة بذلك وهو الأمر الذي تم بعد تدارس اقتراحات الطرفين بالإضافة الى إعادة التأكيد على الحل النهائي للمشاكل المتعلقة بالمتمردين[1]، لقد أدى عدم تطبيق الحكومة المالية ما جاء في الاتفاق على ارض الواقع وتجسيد المطالب الحركات المتمردة الى العودة الى العمل المسلح بداية من 2006 وعرف تأسيس حركة التحالف الديمقراطي من اجل التغير بزعامة إبراهيم باهنغا دفع الح

كومة المالية الى طلب تدخل الجزائر لإعادة إحياء الوساطة القديمة والتي أعطت للبلاد سلام مؤقت ، وتوجهت الجهود الدبلوماسية الجزائرية بإقناع الأطراف المالية المتمردة الى الجلوس على طاولة المفاوضات من جديد وكان باهنغا ممثل الطوارق في المفاوضات إضافة إلى جنرال في الجيش

[1] – الحاج ولد إبراهيم ، " أزمة شمال مالي ....انفجار الداخل وتداعيات الإقليم " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ، ( فيفري 2012 ) ، ص . 2.

المالي ووزير الخارجية محمد بجاوي والوزير المنتدب للشؤون الإفريقية عبد القادر مساهل وسفير مالي بالجزائر والتي خرجت باتفاقية وقعت في 4 جويلية 2006 .[1]

ويمكن إن نفسر النزاع في مالي على أنه نزاع اثني قائم نتيجة إحساس الطوارق كمجموعة اثنيه بالأمن وللعدالة إزاء المجموعات الأخرى وكذا السلطة الحاكمة مما دفعها الى تعزيز أمنها ، إضافة الى دور العامل التاريخي المتمثل في الاستعمار الفرنسي من خلال إتباع إستراتجية فرق تسد فسلطات الفرنسية عملت على تفضيل قبائل الهوسا على الطوارق وجعلهم في الحكم وهم الدين كانوا عبيدا لطوارق بالإضافة التي تقسيم الطوارق على عدة بلدان كنوع من زرع بدور الفتنة في المنطقة ،كما ساهمت الأنظمة الشمولية الحاكمة في تحريك النزاع نتيجة تبني سياسة الاحتواء والتهميش السياسي والاقتصادي.[2]

وعموما فإن تجدد النزاع في مالي ساعدته مجموعة من الظروف الإقليمية والمتمثلة بالأساس في سقوط نظام القدافي وعودة الطوارق الدين كانوا يقتلون في صفوف الجيش الليبي محملين بمعدات وأسلحة حربية كبيرة نتاج انتشار السلاح في ليبيا ، والدي وظفهم االقدافي في عدة نزاعات وحروب داخلية وخارجية مما اكسبهم خبرة واسعة في المجال الحربي ،حيث استغل الطوارق التفوق الاستراتجي على الدولة المالية التي تعرف هشاشة داخلية ونقص في الوسائل العسكرية الى إعلان الحرب تحت قيادة الحركة الوطنية لتحرير الازواد في جانفي 2012 والذي عرف تقدم واسع للحركات التمردية على حساب الحكومة المالية ، مما اثأر مخاوف القوى الخارجية التي تهدف الى حماية مصالحها الإستراتجية وإعلان التدخل الأجنبي في مالي بقرار من مجلس الأمن تحت غطاء مكافحة الإرهاب.[3]

[1] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص ص ص . 77، 78، 82 .

[2] – عادل زقاغ ، **إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دور الطرف الثالث** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ( جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2003-2004) ، ص ص . 64 ، 65 .

[3]– الحاج ولد إبراهيم ، **مرجع سابق** ، ص . 4 .

## 2-الأزمة الليبية :

لقد ساهمت مجموعة من العوامل الإقليمية والداخلية في انفجار الأزمة الليبية وتعتبر شكل النظام وطبيعة النفوذ الذي تتميز به عائلة القدافي من على استحواذ بالمال العام والنفوذ وظهور الفوارق الاجتماعية وغياب التوزيع الغير للثروة وتولد شعور لدى الأفراد داخل البلد بان بلدهم يجب أن يعرف نموا مثل الدول الأخرى ، كما أدى انتشار الفساد السياسي وإتباع النظام في ليبيا سياسية القمع والممارسات القسرية في التعامل مع رعاياه وكبح الحريات والممارسات السياسية في زيادة الرغبة في التحرر ، كما ساهم الوضع الإقليمي في تولد الانتفاضة في ليبيا نتيجة الحراك السياسي الذي ظهرت بوادره في اغلب البلدان العربية.[1]

بدأت الأزمة الليبية في منتصف جانفي من عام 2011 وقد تأثرت بالثورات العربية والحراك السياسي الذي ظهر في اغلب المناطق العربية والبداية كانت في تشكل تظاهرة شعبية كبرى في مدينة بنغازي رافضة للأوضاع السياسية وغياب الحريات وبعض الحقوق السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية مطالبة الحكومة الليبية بالقيام بإصلاحات في جميع المجالات ، غير أن الحكومة الليبية عملت المتظاهرين بطريقة قمعية واستعملت كل أدوات الإكراه والقمع ومع استمرار الاحتجاجات لجأ نظام الحكم في ليبيا الى استراتجيات جديدة في التعامل مع المتظاهرين من خلال اللجوء الى استعمال الرصاص الحي مما أدى الى مقتل أكثر من 300 قتيلا في ظرف أسبوع واحد .[2]

ارتفعت مطالب المتظاهرين من المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الى المطالبة بإسقاط النظام ، خاصة مع تدعيم الأطراف الدولية لهذا الطرح خصوصا فرنسا بقيادة الرئيس ساركوزي الذي انتشرت بعض المعلومات عن دعم القافي للحملة الانتخابية للرئيس ساركوزي حيث يرى هذا الأخير أنها فرصة مواتية للتخلص من نظام القدافي وإضعاف الدولة الليبية ، كما أيدت الولايات المتحدة هذه الانتفاضات التي ترى أهمية إسقاط القدافي الذي أصبح يهدد المصالح

[1] – محمد طبال ، **الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع دول الجوار : دراسة حالة النزاع المالي 2012-2015** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، (المدرسة العليا للعوم السياسية ، 2015-2016 ) ، ص . 76 .

[2] – يسرى أشريف ، **تداعيات الأزمة الليبية عن الأمن في الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، ( جامعة بسكرة : كلية العلوم السياسية ، 2015-2016) ، ص . 126 .

الأمريكية في المنطقة إضافة الى العلاقات المتوترة للولايات المتحدة الأمريكية مع ليبيا وهذا مند حادثة لوكاربي 1988 بالإضافة لما تشكله ليبيا من أهمية إستراتجية للولايات المتحدة نتيجة تواجد البترول والغاز.[1]

كما أدى استعمال العنف من قبل النظام الى تخلي العديد من المسؤولين الدبلوماسيين و السياسيين عن وظائفهم السياسية وقاموا بإدانة النظام وتعهدوا بدعم المتظاهرين وهذا ما يسر للانتفاضة من كسب خدمات العديد من الخبراء كانوا مؤهلين للتعامل مع الأزمة والذين يفهمون وسائل وسبل الحصول على دعم ثوري عالمي ،كما قام العديد من الشخصيات الى تأسيس المجلس الوطني الانتقالي وهو يمثل الهيئة الرسمية التي أنشت بعد الثورة والذي يهدف الى الإشراف على المرحلة الانتقالية التي تفضي الى ديمقراطية ليبرالية ، كما شكل المجلس أيضا لجنة عسكرية تضم 15 عضوا ، وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح المجلس مقعدا بالمنظمة الأممية في تصويت شهد 144 عضوا كما اعترفت حوالي 90 دولة بالمجلس الوطني الانتقالي ممثل للشعب الليبي.[2]

بعد التأييد الدولي للانتفاضة في ليبيا واستمرار القدافي في إتباع أسلوب الرد العنف ضد الاحتجاجات التي انتشرت في كل الأقاليم الليبية ، أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1973 القاضي بالتدخل في ليبيا عن طريق الناتو وذلك من خلال تحالف شكلته الولايات المتحدة وفرنسا والعديد من الدول الأخرى ، وكان التدخل وفق مبادرات إنسانية أو ما يطلق عليه التدخل الإنساني من اجل حماية المدنيين من الممارسات القمعية التي يتبعها النظام ،كما دعمت هذا القرار جامعة الدول العربية ، وقد ساهم تدخل الناتو في تراجع القوات الليبية لصالح الثوار كما عرف الجيش الليبي انشقاقات وانسحابات وأدى الى انهيار النظام الليبي والقضاء على القدافي في سرت الليبية انتهى حكم دام أكثر من 42 سنة . [3]

---

[1] – يوسف محمد صواني ، " الولايات المتحدة وليبيا : مستقبل الكيان الليبي " ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد .431 ،( جانفي 2015 ) ، ص ص . 12 ، 13 .

[2] – أشريف ، **مرجع سابق** ، ص . 127 .

[3] – " مقتل القدافي وإعلان نهاية نظامه " في : **http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/10/10/** : تاريخ الاطلاع 2017/04/15 الساعة 11.00.

لقد عرفت مرحلة ما بعد القدافي خلافات كثيرة بين مختلف الجماعات حول المسائل والقضايا تتمثل أساسا في الاختلاف والدعوة نحو إزالة الوجوه القديمة من المجلس الانتقالي ، كما أن المشهد السياسي في ليبيا تأزم أكثر نتيجة الخلافات السياسية القائمة بين مختلف التشكيلات السياسية والمجلس الانتقالي ،كما عرفت هذه المرحلة ظهور الجماعات الإسلامية المسلحة والغير الإسلامية نتاج الانفلات الأمني وانتشار السلاح بسبب غياب جيش نظامي موحد قادر على ضبط امن البلاد .

ويمكن أن نرجع أسباب امتداد الأزمة الليبية الى جملة من الاسباب :[1]

طبيعة النظام السياسي في ليبيا وهو احد أسباب الصراع الحالي فقد كان النظام الليبي ذو نمط مختلف عن باقي الدول الأخرى والذي كان يسوده الكتاب الأخضر الذي صدر سنة 1975 حيث مثل حاجزا كبيرا بين الشعب وممارسة حقوقه السياسية ، ومن تم لم ينشأ لدى الشعب الليبي مفهوم الصراع السلمي على السلطة من خلال الانتخابات على سبيل المثال وغير من الآليات في ظل وجود السلاح لم تلجا الفئات إلا الى القوة للحصول على السلطة .

انتشار السلاح مند 17 فيفري وعدم قدرة الدولة على السيطرة واستعادة ما تم نهبه من الأسلحة حيث لم ينجح الحكومة في استعادة السلاح من الكتائب المقاتلة وذلك يعود الى طبيعة المجتمع الليبي كمجتمع قبلي يرى في السلاح القوة والنفوذ.

غياب الثقة بين المؤسسات الحاكمة.

### 3- انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري

عرفت الأزمة الليبية انعكاسات خطيرة على المنطقة الإقليمي كلل وليس فقط على الجزائر نتيجة انتشار ظاهرة تهريب السلاح على الحدود الجزائرية والتي تمتلك شريط حدودي كبير مع ليبيا يقدر بـ1000 كلم خاصة مع انهيار الدولة في ليبيا وعجزها على مراقبة حدودها الذاتية ، كما أن تجارة الأسلحة امتدت الى منطقة الساحل الإفريقي والدي له امتدادات جيوسياسية مع الجزائر مما

[1] – محمد السنوسي الدوادي ، " فجوة الأمن : تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا ، القاهرة " : **مجلة السياسية الدولية** ، العدد .197 ،( جوان 2014 ) ، ص . 131 .

ساعد على دعم المنظمات الإرهابية المتمثلة في تنظيم القاعدة إلي تسيطر على المناطق الصحراوية بين مالي والنيجر وموريتانيا ، بالإضافة الى جماعات متطرفة اخرى تنشط في المنطقة وعلى الحدود الجزائرية .[1]

كما أن البيئة الليبية تشكل مصدر مغذيا لحركة التمرد في الجوار الإقليمي نتيجة عودة المقاتلين الطوارق الدين كانوا يقتلون في صفوف القدافي الى شمال مالي والدخول في صراع مع الحكومة المالية والذي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي الى الانفصال عن دولة مالي وهدا يشكل من اكبر التحديات التي تواجهه الجزائر نتيجة الترابط الثقافي والاجتماعي بين طوارق الجزائر وطوارق مالي مما يحرك ويشجع رؤية انفصالية لدا طوارق الجزائر ، كما أن ارتباط التنظيمات الإرهابية بالطوارق الى زيادة كمية التموين بالسلاح للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة .[2]

[1] – أشريف ، **مرجع سابق** ، ص . 165 .

[2] – إدريس أحمد ، " الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي " ، **مجلة الدراسات المتوسطة والدولية** ، العدد.6 ، ( سبتمبر 2011 ) ، ص . 1 .

## المبحث الثالث : الآليات الدبلوماسية في التعامل مع النزاعات الإقليمية

لقد أدى تأزم الوضع في داخل المنطقة الإقليمية للجزائر نتاج الحراك السياسي داخل المنطقة العربية والذي شاهدته اغلب الدول العربية كتونس وليبيا ، والنزاعات والتهديدات في الساحل الإفريقي والتي أصبحت تمثل تحديا كبير للجزائر، إلى تبني الجزائر مقاربة متعددة الأبعاد ، وذلك حسب ما ينسجم مع الوضع الداخلي للدول وما يتماشى مع مبادئها الدستورية التي على أساسها تتفاعل خارج حدودها.وتتشكل المقاربة الجزائرية تجاه منطقة دول الجوار من الآليات السياسية التي تقوم على الوساطة والحل السلمي للنزاع إضافة الى التنسيق الأمني والعسكري مع دول الجوار خاصة مع ظهور التحديات الجديدة ، كما اعتمدت المقاربة أيضا على البعد التنموي .

### المطلب الأول : الآليات السياسية والدبلوماسية في التعامل مع النزاعات الإقليمية

#### 1- التحرك وفق المبادئ المحددة لسياسية الخارجية في تسوية النزاعات الإقليمية

صنعت الدبلوماسية الجزائرية تميزها من خلال تمسكها بمبادئ ثابتة لا يمكن المفاصلة فيها على غرار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ووقوفها الدائم مع حق الشعوب في تقرير مصيرها ومرافعتها من اجل القضايا العادلة سواء في محيطها الإقليمي أو على المستوى العالمي دون التخلي عن لعب دور فعال في الأزمات الإقليمية والعربية .[1]

وتقوم المقاربة الجزائرية في التعامل مع المشاكل والنزاعات التقليمية في جانبها المرتبط بمبادئ السياسية الخارجية الجزائرية وموقفها من نزاعات وأزمات دول الجوار على مبدأ نصت عليها الدساتير الأربعة الجزائرية التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض التدخل الأجنبي والمساس بسيادة الدول ، [2] كما تعتبر الجزائر من الدول التي تدعو الى التعاون بين دول الجوار والمساهمة في النهوض بالاقتصادي وتحقيق التنمية التي تتطلع إليها الشعوب التي تساهم صناعة الأمن والاستقرار ، كما تعمل الجزائر على تعزيز مبد الحوار البسيط والذي تم الإعلان عنه من قبل

[1] – صونية بن طيبة ، " مواقف الجزائر وسياستها الخارجية " ، ( ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: " **السياسة الأمنية في الساحل** " ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 24-25 نوفمبر 2013 ) ، ص . 3 .

[2] – تسعديت مسح الدين ، " المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي : التحديات والرهانات " ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد . 04 ، ( ديسمبر 2015) ، ص ص . 9، 10 .

الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه يوم 20 ديسمبر 1981 حيث أعلن أن حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية لا يكفي لضمان الاستقرار والوفاق ، كما أكد على ضرورة التعاون والتنسيق والسعي الى التكامل في إطار كتلة موحدة قصد القدرة على المواجهة لمختلف التحديات التي تواجه المنطقة.[1]

إن موقف السياسية الخارجية الجزائرية من النزاعات القائمة في دول الجوار سواء النزاعات والتهديدات في منطقة الساحل أو النزاعات في البلدان العربية نتيجة الحراك السياسي منذ 2011 في ليبيا وتونس ، فرغم وقوع هذه الأزمات داخل الفضاء الجيوسياسي للجزائر ورغم التحديات والمخاطر الأمنية على الأمن القومي الجزائر، بالإضافة الى امتلاك الجزائر الى المقومات والإمكانيات التي تسمح لها بالتدخل خارج حدودها السيادية دون صدور مواقف رافضة لسلوكها ، إلا إن الجزائر مازالت تسير وفق المنهج المحدد لسلوكها الخارجي والذي ترفض التدخل الأجنبي وتدعو الى المعالجة السلمية للخلافات والأزمات الإقليمية وأزمات دول الجوار .[2]

يعتبر موقف الجزائر من الحراك العربي أنه نابغا من مبادئها الدستورية الرافضة الى التدخل الأجنبي فالجزائر اعتبرت الأزمة الليبية قضية داخلية تخص الشعب الليبي وحده ولا يمكن بأي حال من الأحوال محاولة بعث قوات عسكرية أجنبية داخل التراب الليبي فالجزائر اتخذت هذا الموقف تجاه القضية الليبية ، فالجزائر في بداية الأزمة انتهجت موقف الحياد وعدم التسارع حيال ما يجري في المنطقة العربية ، حيث صرح وزير الخارجية مراد مدلسي ان الجزائر اتخذت مواقف مسؤولة خلال أحداث الربيع العربي وأوضح في لقاء له مع لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة أن مواقف الجزائر تجاه الأحداث التي تعيشها المنطقة الإقليمية للجزائر جاءت منسجمة مع مبادئها التي ظلت تحكم الدبلوماسية الجزائرية على مدى عدة عقود والتي تتمثل في مناصرة القضايا العادلة والحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام إرادة الشعوب في تقرير مصيرها والاختيارات التي تتبناها ، كما فسر الوزير عدم مسايرة الجزائر للإحداث والقضايا العربية نتج عن العمل على

[1] – إبراهيم سعادة ، **مرجع سابق** ، ص . 9 .

[2] – سليم العايب ، **مرجع سابق** ، ص . 30 .

اتخاذ مواقف التي تحقق المصالحة العليا للجزائر ومصالحها الإستراتجية سواء على المستوى الإقليمي والمستوى العربي.[1]

كما عملت الجزائر على اتخاذ نفس النهج في التعامل مع الأزمة المالية ، ورغم ما تشكل هذه الأزمة من تحديات على الأمن الوطني الجزائر نتاج ظهور التنظيمات الإرهابية وتحالفاتها مع الجريمة المنظمة ، إضافة الى الوضع الهش والمنهار التي تعيشه بلدان الساحل إلا أن الجزائر رفضت أي تدخل خارجي وألحت على ضرورة إتباع الحل السلمي والحوار بين أطراف النزاع . يمكن تفسير التغير النسبي للموقف الجزائري تجاه التدخل الأجنبي الى مراعاة بعض المعطيات وإحساس الجزائر بفقدان هيبتها لصالح قوى إقليمية اخرى كالمغرب الذي يريد استغلال أي فرصة لإيجاد مكانة له في إفريقيا ولعب ادوار كبيرة ومنافسة الجزائر على دورها الريادي في القارة .[2]

### 2- آلية الوساطة لحل النزاعات الإقليمية

تسعى الجزائر دائما الى تكريس آلية الوساطة لحل وتسوية النزاعات القائمة على دول الجوار واحترام الحدود الترابية للدول والسعي الى تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف ، وقد لعبت الجزائر دور الوساطة في العديد من النزاعات الإقليمية وحتى الدولية ومنها النزاع الإثيوبي الاريتري الذي قاد وساطتها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، كما لعب الجزائر دور كبير احتواء الأزمة المالية سنة 2012 والوصول الى توقيع ميثاق السلم والمصالحة بين الجماعات الازوادية والحكومة المالية يوم 15 ماي 2015 رغم التحديات التي واجهت المقاربة الجزائرية سواء التحديات الدولية والمتمثلة في صراع القوى الكبرى على المصالح الإستراتجية فالجزائر باشرت وسطتها للنزاع في مالي مند بدايته وهذا بطلب الحكومة المالية ، كون الجزائر كانت قد قادت عدة وساطات للنزاع كالوساطة الجزائرية للنزاع سنة 1991 التي وقعت في اتفاقية تمنراست 1991 إضافة الى الوساطة الجزائرية سنة 2006 ن فقد عملت الجزائر على اعتماد الحنكة في التفاوض ، مع مراعاة مطالب

[1] – أمينة بوعرعور ، **سياسة الجزائر تجاه النزاع في مالي بين القيود والرفض** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، ( جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية ، 2014-2015 ) ، ص . 186 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 190 .

كل الأطراف ، إضافة الى انتهاج سياسية مسك العصا من الوسط مع جميع الأطراف وعدم الميل أو اتخاذ مواقف و سلوكات تجعل احد الأطراف يحس بعدم صدق الطرف الجزائري .[1]

وقدر مرت الوساطة الجزائرية في القضية المالية بعدة مراحل فالمرحلة الأولى كانت سنة 2012 من خلال اجتماع الجزائر مع الحكومة المالية كطرف رئيسي في النزاع إما ثنيهما فكان حركة أنصار الدين والتي دعت الجزائر إلي التخلي عن مطلب الانفصال رغم التحديات التي عرفتها هذه المرحلة الى أنها مهدت الطريق الى الدخول في نسق جديد من المفاوضات والتي بدأت في 1 سبتمبر 2014 والتي أدت الى تشكل أربع لجان تختص الأولى في القضايا السياسية والثانية بالمسائل الأمنية والثالثة للعدالة والرابعة للتنمية والقضايا الاجتماعية قد انتهت الوساطة الجزائرية الى توقيع اتفاق السلم والمصالحة الوطنية يوم 15 ماي2015 ، وبالتالي حققت الدبلوماسية الجزائرية انجاز يضاف الى الانجازات السابقة .[2]

لقد أدى نجاح الوساطة الجزائرية في مالي الى دعوة الأطراف الإقليمية والدولية الى اتخاذ التجربة المالية في معالجة الأزمة المالية ، وتحاول الجزائر أن تلعب ادوار اخرى في الأزمة المالية وهذا بعد أن أبدى أطراف النزاع في ليبيا الرغبة في اللجوء الى المفاوضات عن طريق الوساطة الجزائرية في إيجاد حل للازمة الليبية

**المطلب الثاني : الجهود الأمنية والعسكرية**

تعد الجزائر اكبر قوة عسكرية في فضاء الجيوسياسي حيث تمتلك ميزانية تقدر 9.5 مليار دولار لسنة 2011 ، كما تمتلك قدرات كبيرة لعرض القوة العسكرية بفضل أسطولها الكبير من الطائرات والخبرة الواسعة في مجال مكافحة الإرهاب ، وقامت الجزائر في إطار تحقيق الأمن والاستقرار بجهود دبلوماسية وأمنية كبيرة وذلك من اجل مواجهة التهديدات الجديدة والمتمثلة في الإرهاب الدولي وظاهرة الجريمة المنظمة ، فبالإضافة الى الجهود الانفرادية التي قامت بها الجزائر

[1] –Louisa Dris-Ait Hamadouche, « L'Algérie et la Sécurité au Sahel : Lecture critique d'une approche paradoxale, » **Confluences Méditerranée**, n° 90 (Mars 2014), pp. 105-121.

[2] – عطية ، مرجع سابق ، ص . 20 .

لحماية حدودها ، تبنت أيضا مقاربة جماعية عبر التنسيق الأمني والعسكري بين مختلف بلدان دول الجوار. [1]

لقد تبنت الجزائر في إطار مقاربتها الأمنية الإقليمية العديد من الاتفاقيات والمبادرات ذات طابع الجماعي والعمل المشترك مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التهديدات لاسيما الإرهابية وتحالفاتها مع الجريمة المنظمة بكل أنواعها ، في هذا الإطار قامت الجزائر بمعية دول الساحل بتأسيس مركز قيادة إقليمي في تمنراست بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تحرك جيوش كل من دول الساحل ، وتعد إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة في افريل 2010 أهم مبادرات الأمنية في للجزائر في المنطقة ، فالجزائر كدولة محورية في القارة الإفريقية وفي إقليمها الجيوسياسي وبرغم مبدأ عدم التدخل في خارج الحدود السيادية للجيش الجزائري لم تمتع الجزائر بتقديم الدعم العسكري واللوجستي لمختلف القوى الساحلة التي تمتلك قدرات عسكرية ضعيفة ، وقد تمت الجزائر أيضا في إطار التنسيق الجماعي الى تشكيل قوة عسكرية مشتركة قوامها 75 ألف جندي من بينهم 5000 من قبائل الطوارق لمحاربة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجريمة المنظمة ،[2] كما يشمل التعاون الأمني الجزائري جوانب عدة منها ما يتعلق بالشق اللوجستي والاستخباراتي ، حيث قامت الجزائر في العديد من المرات بتزويد قوات الساحل بالعتاد العسكري لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وغير من التحديات وعلى سبيل المثال قامت الجزائر بإرسال أول طائرة شحن محملة بكميات معتبرة من التجهيزات العسكرية الى مالي في ماي 2009.[3]

لقد أدركت الجزائر أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ومحاربة التهديدات الأمنية لا يتم عبر التنسيق والتعاون الأمني المشترك بين دول المنطقة خاصة أن التهديدات اللاتماثلية يصعب مراقبتها بطريقة انفرادية ، وسعت الجزائر الى تدعيم العمل الإقليمي المشترك من خلال المشاركة في عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات الأمنية للبحث عن الحلول الملموسة لمشاكل المنطقة دون

[1] – وهيبة دالغ ، **السياسية الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999–2014** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، ( جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية ، 2013–2014 ) ، ص . 257 .

[2] – مولود عشة ، " القوات الإفريقية الجاهزة " ، **مجلة الجيش** ، العدد . 548 ،( مارس 2009 )، ص . 14 .

[3] – عمار بوزيد و مليكة آيت عميرات ، " جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب " ، **مجلة الجيش** ، العدد .561 (افريل 2010 ) ، ص . 26.

تدخل أطراف خارجية ، وفي 12 أوت 2009 عقد اجتماع التنسيقي الأمني بين قادة الأركان ، كما عقد لقاء خارج الجزائر بليبيا في جوان 2009 والتي تهدف الى توسيع دائرة الدول لتحقيق الفاعلية المرجوة والقدرة على السيطرة على التحديات . [1]

كما قامت الجزائر بلقاءات أمنية إقليمية اخرى تمثل في اجتماع رؤساء أجهزة الأمن لدول الساحل الإفريقي في تمنراست في 21 أكتوبر 2009 بمشاركة مالي والنيجر وموريتانيا ، كما شهدت سنة 2010 عقد خمسة لقاءات هامة في الجزائر منها الندوة التنسقية لدول الساحل الإفريقي التي انعقدت في الجزائر يوم 16 و17مارس 2010 بمشاركة وزراء الخارجية لكل من مالي والنيجر بوركينافاسو ليبيا التشاد موريتانيا ، كما شاركت الجزائر في إطار إيجاد تسوية اللازمة المالية في كل اللقاءات منها اجتماع القادة العسكريين في نواكشوط يوم 11 جويلية 2012 وقد سعى اللقاء الى دراسة الوسائل الممكنة لمواجهة الأزمة في مالي ومساعدة الدولة المالية في استعادة سيادتها الترابية .

إن الهدف من اللقاءات الأمنية التي حرصت الجزائر على عقدها هو التأكيد على أن محاربة القاعدة والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي تقوم عبر إعطاء الأولوية لحماية مصالح دول المنطقة بدل التركيز على مصالح الدول الكبرى وحدها في مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية ، وان القوة العسكرية لدول الساحل الإفريقي هي قوة ذاتية التكوين يقوم دورها بشكل أساسي على تحقيق مصالح دول المنطقة دون الحاجة الى المساهمة الأمريكية في هذه الخطة التي يرعاها الاتحاد الإفريقي وتنفذها دول الساحل .[2]

إضافة إلى هذه اللقاءات الأمنية والتي هدفت الجزائر منها لتامين محيطها الخارجي وكيانها الداخلي والعمل بحزم على عدم خروج أزمة الساحل عن إطارها الإقليمي مهما بلغت حدة الأزمات فيها سواء من حيث الرؤية إليها أو من حيث المعالجة ، دون رفض إمكانية القبول بالمساعدات الخارجية أو التنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى في إطار الشرعية الدولية ، دون أن يتعدى التفكير في قواعد عسكرية أجنبية في بلد من بلدان المحيط الإقليمي ، ومن هذا المنطلق

[1] دالغ ، **مرجع سابق** ، ص . 206 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 210 .

دعمت الجزائر أيضا فكرة إنشاء منظمة الدرك الإفريقي التي تمت المصادقة عليها سنة 2003 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2008 وتم تعين ثلاث مراكز إقليمية بالنسبة للمركز الإقليمي للمنطقة والتي تضم دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي ومقره في الجزائر[1]

أما على مستوى الاتحاد الإفريقي فقد لعب الجزائر دور كبير خلال قمة سرت في ليبيا من إقناع دول القارة الإفريقية في وضع مشروع قانون يجرم دفع الفدية للإرهابيين مقابل تحرير الرهائن المحتجزين لدا الجماعات الإرهابية ، وتهدف الجزائر من وراء ذلك الى منع تمويل المنظمات الإرهابية وقد لقيت هده المبادرة الجزائرية إجماع من قبل قادة الاتحاد الإفريقي[2]

**المطلب الثالث : المبادرات الاقتصادية والتنموية**

يؤكد أغلب الخبراء في الشؤون السياسية أن أغلب الأزمات والحروب والتهديدات الأمنية التي تعاني منها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل على الوجه الخاص هو نتاج غياب تنمية حقيقة في هذه الدول والتي تساهم في كبح الفقر والتخلف وتحقق الرفاه ، كما تمنع انزلاق الأفراد وراء الأعمال الغير مشروعة والتنظيمات الإرهابية ، ومن هذا المنطلق أدركت الجزائر أهمية هذا البعد في صناعة الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي نتاج الأزمات والنزاعات التي يعاني منها والتي أفرزت تحديات جديدة تهدد الأمن الداخلي للجزائر، وفي هذا الإطار تبنت الجزائر العديد من المبادرات الاقتصادية والتنموية التي تسعى من خلالها الى النهوض بالقارة الإفريقية ، فعملت على إقامة الاستثمارات و تقديم الدعم المالي ، حيث قامت بدعم تعهدات مجموعة البنك الدولي للعامين 2014-2015 المتمثلة في شكل استثمارات جديدة بالمنطقة بواقع 1.5 مليار دولار ، تتمثل أساسا في دعم شبكات الأمن الاجتماعي والإنساني والتي تساعد الأفراد على التخفيف من المعاناة و الأوضاع المتدهورة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعة وعلى تحسين البنية التحتية وخلق فرص في المناطق الريفية .[3]

---

[1] – Khadija Mohsen-Finan, "Les Défis Sécuritaires au Maghreb", **Institute Français des Relations International** ( **I.F.R.I** ) PARAIS , France , JUIN 2008 , P 51

[2] – علالي ، **مرجع سابق** ، ص . 35 .

[3] – دالغ ، **مرجع سابق** ، ص . 309 .

تعتبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا( النيباد) من أهم المبادرات التنموية المتكاملة الأبعاد ، وهي خطوة هامة في تحقيق التنمية الشاملة بالقارة الإفريقية ،وتعتبر من الآليات الجماعية التي اعتمدتها السياسية الخارجية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة في الساحل الإفريقي قصد النهوض بالمنطقة التي أصبحت تشكل تحديا للجزائر ومصدر قلق إزاء التهديدات المتولدة في المنطقة، ولقد جاءت مبادرة النيباد في سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي وهي مبادرة تم اقتراحها من قبل رؤساء خمس دول افريقية على رأسهم السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة .[1]

وتكمن أهمية المبادرة في أنها تتضمن عدة قطاعات تعتبر من أولويات الأساسية في التنمية مثل الزراعة والتعليم والصحة والتكنولوجيا والبنية التحتية والبيئة والاتصالات ، وقد تولت الجزائر في إطار هذه المبادرة ملف التنمية البشرية التعليم والصحة الذي يحتوي على برامج بناء القدرات لخلق كوادر وطنية قادرة على بالنهوض بالدول الإفريقية وبمسؤولياتها في تحقيق التنمية السياسية ، وقد أبدت العديد من الدول والمؤسسات المانحة اهتماما كبير بدعم البرامج الخاصة في هذا القطاع ، خاصة في ظل الاتصالات المكثفة التي قامت بها الجزائر.[2]

إضافة الى الأدوار الجزائرية في إطار النيباد قامت الجزائر أيضا بمبادرات تنموية اخرى من خلال تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي ، وذلك في إطار دعم التعاون جنوب بدء بوضع إطار لتعاون الجهوي سمي بندوة التعاون الصحراوي وذلك بهدف ترقية التعاون متعدد الأطراف مع دول الساحل الصحراوي ، ذلك وضع إستراتجية للبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية .

كما عملت الجزائر في إطار تنمية منطقة الساحل الإفريقي ، قامت باستثمار 200 مليون دولار أمريكي لتنمية النيجر ومالي ، كما قامت الجزائر بإلغاء بعض الديون لبلدان الساحل قدرت بـ

[1] – martin ohouda le nepad et les enjeux du developement en afrique، paris، (2002 ) ، p. 12

[2] – دالغ ، مرجع سابق ، ص . 309

03 مليار دولار، وفي سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي تعتبر من الدول الأقل نموا في إفريقيا .[1]

كما قامت في إطار تفعيل الآليات التنموية في المنطقة الساحلية الصحراوية الى تبني إستراتجية التعاون الثنائي ، حيث عملت على بعث النشاط التنموي في شمال مالي بمنح هبة بقيمة 10 ملايين دولار الى الحكومة المالية موجهة الى تمويل مشاريع تنموية لفائدة ثلاثة مناطق في شمال مالي غاو كيدال وتمبكتو سنة 2010 ، وتأتي هذه المساعدة تجسيدا للقرارات المتخذة خلال أشغال اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية المالية التي عقدت في جوان 2009 بباماكو والتي توجت بالمصادقة على عدة مشاريع جوارية ويتعلق الأمر ببناء وتجهيز ثلاثة مراكز للتكوين المهني ومراكز للمساعدة الاجتماعية ، وحفر ثلاث أبار بمحافظة شمال مالي وكدا تشيد مراكز للعلاج .[2]

وتسعى الجزائر في إطار هذه المبادرات التنموية الى محاولة النهوض بالمنطقة وهي آلية من آليات السياسية الخارجية الجزائرية ، كما أنها إستراتجية من الجزائر قصد استعادة مكانتها في القارة الإفريقية خاصة بعد الجمود الدبلوماسي والتفاعل الدولي نتيجة اوضاعها الداخلية والمنية اين وجت الجزائر اهتمامها تجاه الداخل قصد ترتيبه .

[1] – دالع ، **مرجع سابق** ، ص . 313 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 315 .

**خلاصة الفصل**

من خلال ما تناولنه يمكن القول أن الجوار الجزائري يشهد حراك وتوترات كبيرة في الوقت الراهن خاصة أحداث 11 سبتمبر أين عرفت المنطقة تحولات وزيادة معدل التوتر وصراع أرضية لتنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة إضافة الى مساهمة عوامل اخرى ترتبط بخصوصيات المنطقة كهشاشة الدولة وانخفاض الأداء الاقتصادي وانتشار الفساد السياسي وغياب التجانس والكامل الاجتماعي والثقافي وغير من الحركيات المسببة الى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة .

إن تجنب الجزائر لتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل القادمة من دول الجوار والساحل الإفريقي باعتباره ساحل أزماتي يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها إن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وإتباع آليات على أصعدة مختلفة مع مراعاة المبادئ الأساسية المحركة لسلوكها الخارجي.

لقد عملت الجزائر في إطار خلق منطقة أمنة ومستقرة الى تبني آليات التنموية التي أصبحت ضرورية لتحقيق التنمية خاصة في دول الساحل الذي يؤكد اغلب المنظرين أن أسباب أزمات الساحل هي أسباب تنموية ، كما تبنت الجزائر أيضا على التعاون الأمني والعسكري خاصة في يخص التهديدات الجديدة التي تتطلب تنسيق استخباراتي وامني للقضاء عليها فالجزائر ورغم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أن هدا لم يمنعها من تقديم دعم عسكري ولوجستي لمكافحة الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة.

كما تعد السياسية الجزائرية ثابت غير متغير فهي تتعامل مع المعضلات الإقليمية وفق المبادئ الدستورية القائمة أساس على الحل السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

# الفصل الثالث

## الوساطة الجزائرية تجاه النزاع المالي

## 2015-2012

عرفت معظم الدول الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال حروب ونزاعات مختلفة وعلى مستويات متعددة ، وذلك راجع إلى الطبيعة السوسيولوجية المتعددة للمجتمعات الإفريقية من جهة والى الواقع السياسي والاقتصادي لهذه الدول ، ويعتبر النزاع المالي من اعقد واخطر هذه النزاعات والذي تعود جذوره إلى مرحلة الستينيات من القرن العشرين ،كونه لم يعرف تسوية وحل رغم بعض المبادرات من طرف بعض الدول لإيجاد تسوية نهائية وحل جذري للقضية المالية .

لقد أدى تجدد النزاع في مالي سنة 2012 والذي أنتج وضع يسوده الفوضى وللاستقرار ليس على الدولة المالية فقط ، بل امتدت انعكاساته إلى دول الجوار، مما دفع بالجزائر إلى المبادرة لإيجاد حل للقضية المالية وبطلب من الحكومة المالية نظرا لكونها قادت عدة وساطات في سنوات التسعينات وخلال الألفية الجديدة ، لكن الاتفاقات الموقعة لطالما فشلت عند تطبيقها نتيجة لتعقد طبيعة الأزمة وللخلفيات التاريخية له والأطراف المشاركة فيه .

سنتناول في هذا الفصل النزاع المالي من خلال التطرق إلى مراحله وأطرافه وتداعياته وأثاره الجانبية على الأمن الوطني الجزائري ، إضافة التعرض إلى الجهود و الآليات الجزائرية القائمة على أساس الوساطة و الحوار بين إطراف النزاع من خلال السعي الى تقريب وجهات النظر ودلك بشراك العديد من الفاعلين الإقليمين والدوليين ، إضافة التطرق الى التدخل العسكري الفرنسي في النزاع والمواقف المتباينة للجزائر تجاه هذا التدخل وفي الأخير التعرض إلى التحديات التي واجهت المقاربة الجزائرية في إطار وساطتها للنزاع .

## المبحث الأول : النزاع في مالي وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري

يعد عدم الاستقرار وبروز حركات التمرد في إقليم الازواد المالي سمة دائمة من سمات الوضع في جمهورية مالي ، فقد شكل الإقليم الواقع في شمال البلاد طوال قعود من الزمن منطقة نزاع مسلح بين حركات مسلحة تتشكل من الطوارق والعرب ضد الحكومة المركزية والذي كانت انعكاساته كبيرة على المنطقة كلل.

### المطلب الأول: الجذور التاريخية للنزاع في مالي

قبل مجيء الاستعمار الفرنسي إلى إقليم الأزواد شهدت منطقة الصحراء الكبرى استقرار نسبيا دعمه غناها بالثروات الطبيعية وهذا ما دفع بتكوين مجتمع مميز .

فعلى الرغم من أن حياة الطوارق تمتاز بالبساطة إلا أن هذا لم يمنعهم من التأثير على الحياة الاجتماعية لمنطقة غرب إفريقيا أ فقد أقاموا مدارس جلبت إليها طلبة من مختلف البلاد الإسلامية ، إضافة إلى امتنانهم تربية الحيوانات والفلاحة كنشاط اقتصادي يضاف إليها الحركة التجارية الواسعة التي تشهدها المنطقة بوصفها حلقة وصل بين الشمال الإفريقي ومملكة غانة وسائر بلاد جنوب الصحراء.أن الرفض المستمر للطوارق للمستعمر الفرنسي في المنطقة جعل هذا الأخير ينتقم منهم ويلجأ الى إتباع سياسة فرق تسد من خلال إعطاء مكانة للسود وامتيازات على حساب القبائل الأخرى منهم الطوارق التي كانت تنظر الى نفسها أنها تتميز على القابل الأخرى

على العموم يمكن تقسيم النزاع في مالي الى ثلاث مراحل رئيسية :

**1- مرحلة ميلاد النزاع** : ومرت بمرحلتين :

#### 1-1 مرحلة الاحتلال الفرنسي :(قبل 1960)

جذور أزمة الإقليم الأزواد في مالي تعود إلى نهاية القرن 19 ، عندما وصلت قوات الاستعمار الفرنسي إلى الصحراء التي كان يسيطر عليها الطوارق من شمال الأهقار إلى جنوب نهر النيجر ، ومن شرق بيرما إلى تمبكتو غربا ، وهي إقليم يشكل تنوع بشري ومعيشي في ظل

حضارة الرحالة فقد اعتمد الطوارق على نظام دقيق في تسير شؤونهم واستعملوا التحكيم كأساس لتوازن السلطات . [1]

عارض شعب الطوارق كغيره من شعوب إفريقيا وقبائل الساحل الاحتلال الفرنسي ورفضوا الخضوع لسلطته وقد قاموا بعدة ثورات لإنهائه والتخلص من عبوديته ، وعمت ثورات الطوارق كل لإقليم الازواد .[2]

لقد أدى الرفض الأجنبي من طرف الطوارق بسلطات الفرنسية إلى انتهاج سياسية المغايرة الثقافية القائمة على أساس التفريق العنصري القبلي بين الصحراء الكبرى ، حيث لجأت إلى إقامة حدود بين الأمازيغ والعرب والبيض والسود واعتبرت الأمازيغ السود طبقة دنيا وطوارق الشمال طبقة نبيلة [3]

لقد عمد الاحتلال الفرنسي على التقسيم العشوائي للحدود حيث انه لم يراعي خارطة توزيع الأقليات والإثنيات وهذا ما نتج عنه دول مصطنعة تتكون من فسيساء متنوعة تحمل في أحشائها جذور الانقسامات والصراعات.

مع اكتشاف الغاز والبترول في منتصف خمسينيات القرن الماضي زادت أهمية المنطقة عند الاحتلال الفرنسي ،وهو ما جعله يبحث عن صيغ مختلفة لترتيب أوراق المنطقة لصالحه خاصة مع موجات التحرر التي ظهرت في بلدان العالم الثالث وانحسار نفوذ القوى الاستعمارية التقليدية.

مع حصول دولة السودان الغربي والنيجر على استقلالهما الشبه تام سنة 1957 وتجاهل مطالب الطوارق بعدم إلحاق إقليم أزواد بدولتي مالي والنيجر ، مما دفع بهم إلى التمرد ، خاصة مع سيطرة قبائل **الهوسا** ، والذين كانوا في السابق عبيدا للطوارق على مقاليد السلطة ، وهذا ما دفع

---

[1] – نبيل بوبيبة ، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ( معهد البحوث والدراسات السياسية : القاهرة ، 2009-2010 ) ، ص . 30.

[2] – خالد بشكيط ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي** ، مذكرة مكملة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،( جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية ، 2010-2011) ، ص . 77.

[3] – فاطمة بقدي ، " مسألة الطوارق والمساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل " ، ( ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول : " **حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** " ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 24-25 نوفمبر 2013) ، ص . 5 .

السلطات الفرنسية إلى طرح مشروع جديد يتمثل في إنشاء المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء **OCRS**[1] .

لقد كان الهدف الفرنسي الاستراتجي من وراء هذا المشروع هو اقتطاع منطقة الجنوب الصحراوي للجزائر والشمال المالي والغرب النيجري ، كون هاته المناطق تتميز بغناها بالموارد الطاقوية والمعدنية ، ولكي تحقق هذا ارتأت تجنيد فئة البيض في هذه المناطق ، كون هؤلاء لا يتحملون فكرة العيش أو التواجد مع السكان السود الأفارقة خوفا من الاضطهاد ،لكن هذه الفكرة لم تجسد على ارض الواقع بفعل رفض دولة النيجر من جهة ورفض زعماء القبائل والعشائر التي تقطن ضمن نطاق الساحل الإفريقي من جهة أخرى لهذا المشروع .[2]

لقد أدى حصول معظم المناطق على استقلالها إلى محاولة فرنسا ربط علاقات إستراتجية مع الدول الوطنية الجديدة وذلك بهدف الحفاظ على مناطق النفوذ وتحقيق المصالح ، وقد شملت هذه العلاقات ضمان الحصة الأكبر للشركات الفرنسية في مجال استغلال الموارد الولية خاصة البترول والغاز واليورانيوم ، وبهذا كان الطوارق هم الخاسر الأكبر ، فلا هم أعطوا الفرصة لقيام دولتهم المستقلة ، ولا هم أدمجوا في النسيج السياسي والإداري للدول الجديدة التي ينتمون إليها خاصة دولتي مالي والنيجر.

### 1-2 مرحلة الاستقلال ( 1960-1990):

مع استقلال ليبيا 1951، النيجر 1960 ، مالي 1960 ، وبوركينافاسو 1960 ، والجزائر 1962 وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في الصحراء نفسها مقسمة بين خمسة بلدان ذات سيادة ، هذه البلدان اتفقت فيما بينها على احترام مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار ، وقد استطاعت أن تحث منظمة الوحدة الإفريقية على تبني هذه الصيغة في رسم الحدود ، وهذا ما كان لها بداية من سنة 1993

1 – Keita Modibo ، la résolution du conflit touarègues ou mali et ou Niger ، note de recherche du GRIP، n$^0$ chaire Raoul – dandurand en études stratégiques et diplomatique ، 2002 ، p 08

2 – أحمد طالب أبصير ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ( جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية ، 2009- 2010 )، ص . 37، 38 .

في ظل هذا الواقع ظهر تيارين داخل الطوارق ، التيار الأول رافض لواقعهم المقسم ويدفع باتجاه ضروري قيام دولة الطوارق في الصحراء الكبرى أو بإقليم أزواد التاريخي ، وتيار ثاني مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول الوطنية الجديدة والتمتع بنوع من الحرية في إظهار الخصوصية الترقية المتمثلة في الترحال وكذا التمتع بإدارة ذاتية لمنطقتهم في ظل السيادة الوطنية [1]

وقد عمدت جمهورية مالي غداة الاستقلال في عهد الرئيس **موديبو كايثا** في 1960 على ضم أقاليم كيدال ، تمبوكتو ، غاو قسريا حيث تشكل هذه الولايات إقليم أزواد في مالي .[2]

لقد رفض الأزواديين الطوارق والعرب للسياسات التي تنتهجها الحكومة المالية القائمة على الاستئثار بالمناصب القيادية والنفوذ لصالح فئة معينة دون غيرهم ، إضافة إلى محاولة القضاء وطمس مقومات الهوية للجماعة الازوادية ، حيث لم يرضخوا للسياسات الشيوعية الاشتراكية التي نادى بها **موديبو كايثا** وحاول تطبيقها في أرجاء البلاد ، وهو الأمر الذي جعله يطبق سياسة العصا الغليظة ، حيث قام الجيش المالي في ولاية كيدال بقتل النساء والأطفال وتسميم الآبار وإحراق حتى الماشية ، وقد استمرت عمليات الجيش المالي إلى أن تمكن من السيطرة على الإقليم وإخضاع سكانه بعد أن استخدم سياسة الأرض المحروقة ضدهم .[3]

مع نجاح الجيش المالي في قمع حركة التمرد بشكل نهائي سنة 1964 لم يكن الكثير من الطوارق سوى الهجرة إلى البلدان المجاورة خاصة الجزائر ، واستمرت حركة الهجرة خلال الفترة من 1964-1974 حيث انتقلت خلالها أعداد كبيرة نحو المدن الجزائرية ، وشكلت صدمة لدى سكان مالي وعقمت الانسداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي خاصة مع الإعدامات التي تمت ضدهم جراء قيام الحكومة الجزائرية بإرجاعهم من مخيمات اللاجئين ، كما تم وضع المنطقة تحت الإدارة العسكرية ، إضافة إلى الحرمان الاقتصادي وسوء توزيع العادل للثروة داخل الإقليم ، وخلال سنوات

---

[1] – قوي بوحنية ، " الإستراتجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ،( 03 جوان 2012 ) ، ص . 7.

[2] – مصطفى قطبي ، " إمارة أزواد السلفية ...إلى أين ...؟" في :

تاريخ الاطلاع 2017/04/12 الساعة 23.00 **http:// alfikralarbi1.blogsopot.com**

3– معاوية الأنصاري ، " لمحات تاريخية في شمال مالي" ، **مركز الدين والسياسة** ،(23-03-2013 ) ، ص . 16 .

السبعينات انتشر الجفاف في شمال ملي مما دفع بمجموعات أخرى من الطوارق إلى الهجرة نحو الجزائر وليبيا ، ويقول الزعيم الترقي إياد غالي في هذا الصدد "إن الذي لم يفقد عائلته أو قريب من أقربائه بسلاح الجيش المالي سنة1963 فقده بالموت جوعا خلال سنوات 1972-1973-1974 وهو ما أدى إلى نزوح السكان الهجرة الثانية هربا الفقر والجوع والموت".[1]

لكن قضية إقليم الأزواد عرفت ديناميكية جديدة مع نهاية فترة السبعينات وبداية الثمانينات وذلك نتيجة للممارسات الجديدة لنظام معمر القدافي ، يقو أياد غالي في هذا الصدد " كانت لنا في عامي 1978-1979 اتصالات مع البوليساريو للتعرف على هذه الظاهرة الثورية ، ثم اتصالنا بعد ذلك بالإخوة الليبيين ، و ذلك بعقد أول مؤتمر لمناقشة القضية الأزوادية ، وكان ذلك بمدينة الخمس ، وهي مدينة ليبية تقع على ساحل المتوسط في 1 سبتمبر 1980 ، وهو ما يعرف بمؤتمر الخمس ، وبعد ذلك أدلى العقيد معمر القدافي بأول تصريح له يوم 16 أكتوبر 1980 بالجنوب الليبي ، وفيه ندد بممارسات النظام المالي ضد الأزواد ، ثم تم بعد ذلك افتتاح أول معسكر للتدريب في ليبيا ، وبدأنا التدريب في شهر نوفمبر 1980".[2]

## 2- مرحلة تطور النزاع (1990-2010)

مما لا شك فيه أن تطور المسألة الأزوادية في مالي وتحولها إلى نزاع مسلح بعد سنة 1990 لها ارتباط واضح بتطور إشكالية الأمن و السلام في إفريقيا والعالم ، فمع سقوط جدار برلين في 09نوفمبر 1989وما تبعه من تواصل تفكك الاتحاد السوفياتي ، وصولا إلى إعلان نهايته باستقالة **ميخائيل غورباتشوف** في 25 ديسمبر 1991 فزالت الثنائية القطبية التي حكمت العالم منذ الحرب العالمية الثانيـة ،وانتصرت الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي اتجهت صوب صياغة نظام دولي جديد سمته الأساسية هيمنة المنظومة الليبرالية .

لقد شهدت بداية التسعينات أول صـدام حقيقي بين قبائل الطوارق والجيش النظامـي المالي ، فتراجع أزمة الطوارق طوال العقدين الماضيين لم يكن نتيجة لحلها ،إنما كانت تنمو في صمت

[1] - أحمد شنه ، **العاصفة الزرقاء : تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية** (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2000) ، ص . 61 ،63

[2] - **نفس المرجع** ، ص 64

وسرية طوال هاته المدة [1] . فبالإضافة إلى المتغيرات الدولية ، ساهمت متغيرات داخلية في اندلاع النزاع ويمكن حصرها في :[2]

نتيجة لتمكن الجيش المالي من السيطرة على إقليم أزواد وإقامة حكم عسكري فيه بالإضافة إلى العوامل المناخية التي ضربت الإقليم والتي دفعت بالطوارق للهجرة نحو المناطق الحضرية والإدارية أو باتجاه الدول المجاورة.

هجرة عدد كبير من الطوارق نحو ليبيا ، حيث تلقوا تكوينا عسكريا من النظام الليبي ، كما اكتسبوا خبرة قتالية كبيرة نتيجة لمشاركتهم في بعض الحروب كالحرب الليبية التشادية أو حروب الشرق الأوسط ،هذا فضلا عن التكوين الإيديولوجي الذي يمجد الحضارة واللغة والانتماء والذي يختلف عن ثقافة سكان الجنوب المالي .

العودة الكبيرة للاجئين الطوارق من الجزائر وكان من بينهم جزء معتبر من الشباب البطال الذي ذاق معاناة العيش في ظروف صعبة وتولدت لديه الرغبة في استرجاع حقوقه وتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة والعيش في الرفاه .

في محاولة لإعادة الاستقرار للإقليم عقد مؤتمر للدول المطلة على الصحراء بالجزائر في سبتمبر 1990 ، حيث نجح المجتمعون في فتح قنوات الاتصال بين الطرفين وأسفرت الاتصالات على إبرام معاهدة تمنراست في جانفي 1991 تعهدت بموجبها الحكومة المالية تخصيص 47.3 بالمائة من مخصصات التنمية للإقليم ودمج المقاتلين الأزواديين في الجيش وتطبيق نظام لا مركزي( فيدرالي ) يسمح بقدر من الإدارة الذاتية وسحب الجيش من المناطق التي يتواجد بها المدنيين وإغلاق بعض القواعد العسكرية في الشمال وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في المذابح التي نفدها الجيش في صفوف المدنيين العرب والطوارق في المقابل هذا يلتزم الأزواديين بالتخلي عن المطالبة بالانفصال لكن هذه المعاهدة سرعان ما أنهارت لتعود الحرب أكثر ضراوة ويقوم الجيش المالي بارتكاب العديد من المذابح ، لتتدخل الجزائر مرة أخرى سنة 1992 وتنجح في قيادة وساطة

[1] – بشكيط ، **مرجع سابق** ، ص 78

[2] – توفيق بوستي وإسماعيل بوقنور ، " جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي – المالي" ، ( **ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول** : " المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي " ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،24-25 نوفمبر 2013) ، ص . 4 .

انتهت بتوقيف القتال ومنح الإقليم وضعا خاصا تكون بموجبه مجالس محلية تتولى تسيير أموره الذاتية .[1]

رغم نجاح الحركة الانفصالية الأزوادية في فرض نفسها كشريك سياسي فعالا في اتفاقية تمنراست سنة 1991 مع الحكومة المالية التي أفضت فيما بعد إلى توقيع الميثاق الوطني سنة 1992 ، إلا سرعان ما انقسمت على نفسها لأسباب قبلية وعرقية محضة .[2]

لم تتمكن الحكومة المالية من تطبيق اتفاق السلام ، حيث لم تكن قادرة على دمج العدد الكبير من المقاتلين الازواديين في الجيش المالي الصغير ، فالقوى السياسية المالية رأت في وجود العرب والطوارق بهذا الشكل إخلالا بالتوازن العرقي داخل الجيش ، وفي جوان 1994 بدأت موجة جديدة من الاقتتال ، حيث اتهم الطوارق الحكومة المالية بإنشاء حركة غاندا كووي المتطرفة التي أقامت بمجازر ضد العرب والطوارق .[3]

عاد النزاع من جديد إلى التصعيد سنة 2006 بعد الهدنة التي امتدت لمدة عشر سنوات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش المالي إلى الانتشار في المناطق التي تم الاتفاق بعدم التواجد فيها ، وهذا ردا على الهجوم الذي استهدف مواقعه العسكرية في مدينة كيدال من طرف قوات التحالف الديمقراطي للتغيير بزعامة **إبراهيم أغا باهانغا والحسن فاغاغا** الذين أعلنا الحرب على الحكومة المالية بعد فشل محادثات غير معلنة قام بها الزعيم إياد أغا غالي وفشل فيها بإقناع **أمادو ثومانـي توري** بالمطالب التي قدمها التحالف .[4]

---

[1] – مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، ج18 ( لبنان : الشركة العالمية للموسوعات ، ط .3 ، 1999) ، ص .152،153 .

[2] – عبدالله مامادو باه ، " أفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي " ، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** ( 29 أوت 2012 ) ، ص . 4 .

[3] – مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، ج 4 ( لبنان : الشركة العالمية للموسوعات ، 1999 ) ، ص229 .

[4] – محمد دخوش ، " الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات في مالي " في :
**http : // elkraed.com/ara/sujets. Opinions/310020 تاريخ الاطلاع 2017/04/20 الساعة 11.00**

لقد أدى تجدد النزاع بين الأطراف في مالي إلى دخول الجزائر خط الوسط من جديد للبحث عن آلية لوقف القتال وتحقيق المصالحة ، حيث تم التوصل إلى اتفاقية في 4 جويلية 2006 نصت على النقاط التالية :[1]

- انسحاب الحكومة المالية و قواتها العسكرية من مناطق الازوادية
- التمسك بالجمهورية الثالثة لدولة مالي والتأكد على احترام الوحدة الوطنية والترابية
- تنفيذ مشاريع التنمية واعتمار لصالح السكان وتوفير مناصب الشغل
- وضع نظام جبائي تفضيلي لشمال مالي محدد بعشر سنوات

وقد شهدت قضية تطبيق بنود اتفاقية الجزائر خلافات بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية استدعت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الجزائر حول بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق :[2]

الوثيقة الأولى تضم الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق 2006 ،أما الوثيقة الثانية فعبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم والوثيقة الثالثة تضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي .

لكن غياب المرونة في التواصل والحوار على نقاط الخلاف أدى إلى تجدد القتال في شهر مارس 2008 ، فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع طرفي النزاع في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام من 24 إلى 27 جويلية 2008 أفضت إلى توقيع على اتفاق لوقف وتثبيت القتال بين الطرفين [3]

### 3- مرحلة تدويل النزاع 2012 ...

لقد انهيار نظام **القدافي** في ليبيا إلى انعكاسات خطيرة على المشهد السياسي والأمني في مالي نتيجة عودة الطوارق إلى ديارهم وبالتحديد يوم 17 جانفي 2012 ، حيث استغلت الحركة

[1] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 45 .
[2] – **نفس المرجع** ، ص . 45.
[3] – دخوش ، **مرجع سابق** ، موقع من الانترنت

الوطنية لتحرير الازواد ضعف وهشاشة الحكومة المالية والقيام بهجمات عسكرية على أهداف معينة للجيش المالي .[1]

لقد انسحاب الطوارق من ليبيا بمجرد الإطاحة بحكم نظام **القدافي** ومقتلة ، حيث جلبوا معهم معداتهم وعتادهم الحربي ، ليجدوا أمامهم جيشا ماليا ضعيف البنية والتسليح ، كما أن كفاءته القتالية وجهزيته الميدانية ضعيفة جدا مقارنة بالطرف الأخر ، فلم يصمد الجيش المالي طويلا وانهزم بسرعة أمام مسلحي الحركة الوطنية لتحرير الازواد وانسحب نحو الجنوب تاركا وراءه ثلثي من مساحة الأراضي المالية خارج سلطة الدولة [2]

فوجئت السلطات المالية بقوة وسرعة الحسم الذي تم في إقليم الازواد الأمر الذي أدى إلى استياء وغضب شعبي ورسمي ترجم بالانقلاب الذي حدث ضد الرئيس ثوري بقيادة **الرائد أمادو سانوجو** في 22 مارس 2012 وهذا قبل ستة أسابيع من انتهاء فترة ولايته الثانية ، وقد تم تبرير هذا الانقلاب إلى فشل السياسات المتبعة من طرف الرئيس ثوري وعدم الاهتمام بالجانب الأمني من خلال غياب الدعم بالمعدات والتجهيزات الكافية للجيش والتي يمكنه من إنجاز مهمته في الدفاع عن الوحدة الوطنية.

استغلت الحركة الوطنية لتحرير الازواد هذا الانقلاب و أكملت سيطرتها على شمال مالي خاصة مع الحالة المعنوية السيئة التي دخل فيها الجيش المالي فقد قال مسؤول منطقة كيدال في الجيش المالي **الكولونيل ساليفو كوني** "....إن القوات الحكومية تراجعت من الجبهة الأمامية بعد أن سمعت عن الانقلاب في باماكو ، نحن محاصرون حاليا....."[3]

---

[1] – الحاج ولد ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص . 5 .

[2] – سيد احمد ولد أحمد سالم ، " أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ، (20 ديسمبر 2012 )، ص ص . 2،3

[3] – عبد الجليل زيد المرهون ، " الانقلاب العسكري في مالي " ، 31 جوان 2012 في :

تاريخ الإطلاع 2017/04/20 على الساعة 10.00 **www.elaph.com**

[4] –Malika groga-bada ، mali le M.N.L.A perd le nord ، jeune Afrique ، N$^0$ 2686 ، 17 juillet 2012 ، p16

أعلنت الحركة استقلال إقليم أزواد يوم 6أفريل 2012 وذلك في بيان تلاه الأمين العام للحركة بلال أغا الشريف وتعهدت فيه باحترام حدود دول الجوار والانخراط الكامل في ميثاق هيئة الأمم المتحدة وبناء دولة علمانية ، واتبعت هذا الإعلان بتشكيل المجلس الانتقالي لدولة أزواد في جوان 2012 ، غير أن خطوة الحركة لم تلقى تأييدا دوليا .

إن دخول الجماعات الجهادية على خط المعركة في شمال مالي أخلط حسابات الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، فقد تراجعت أمام ضربات حركة أنصار الدين ، وحركة التوحيد والجهاد التي خرجت من رحم القاعدة في المغرب العربي ،ولم يشفع للحركة التحررية محاولاتها المتكررة للتقارب من أنصار الدين من حيازة الشرعية السياسية ميدانيا ولا كسب ما يمكن اعتباره مهادنة ضمنية مع الأصوليين الرافضين لفكرة الانفصال من حيث المبدأ والذين يسعون لتحقيق دولة الخلافة الإسلامية في كافة ربوع غرب إفريقيا وتطبيق الشريعة الإسلامية .[1]

وجدت الحركة الوطنية لتحرير الازواد نفسها مضطرة للتنازل عن عاصمتها غاو وكبرى المدن التي كانت تتواجد فيها ، حيث تركتها تحت سيطرة الإسلاميين ، لقد كانت الحركة تضم أكثر عدد من المقاتلين لكن تحالف الجهاديين كان أكثر فعالية .[2]

مارست القوى الإقليمية ضغوطات كبيرة على قادة الانقلاب تمثلت في تعليق عضوية مالي في منظمة الاكواس وقد نجحت هذه الأخيرة في فرض تعيين رئيس البرلمان **ديونكوندا طراوري** في 6أفريل 2012 رئيسا مؤقتا للبلاد والذي بدوره قام بتعين الشيخ **موديبو ديارا** رئيسا للوزراء وهو الشخصية المحسوبة على رئيس البلاد الأسبق **موسى طراوري** الذي حكم البلاد ما بين 1968-1991 ، كما قامت الجزائر كدولة إقليمية باحتياطات أمنية عالية المستوى فإضافة إلى تكثيف وجودها في الحدود ،قامت بإنشاء لجنة عسكرية عليا في تمنراست وظيفتها الأساسية تقييم الأوضاع

[1] – مامادو باه ، **مرجع سابق** ، ص . 5 .

[2] – –Malika groga-bada ، meme p ، p .16

والمخاطر الأمنية بعد تبلور تدخل وشيط من القوات الإفريقية الاكواس تعززها قوات مالية وفرنسية [1].

لقد طلبت الحكومة المؤقتة الحكومة المؤقتة في مالي سنة 2012 من الاكواس مساعدته على قمع التمرد الازوادي وتهديدات الحركة الإسلامية ، وهو الطلب الذي وافقت عليه المنظمة واعتمدت مقاربة تتكون من شقين :[2]

أولا: كلف الرئيس البوركينابي بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين على أمل إقناعها بقطع علاقتها بالمنظمات الإرهابية وهذا ما نجحت فيه بعد تعهد هذه الأخيرة بنبذ التطرف والإرهاب ، ومكافحة الجريمة المنظمة والانخراط في العملية السياسية

ثانيا : الضغط دبلوماسيا من أجل التدخل عسكريا حال فشل المفاوضات وقد أحالت الاكواس إلى مجلس الأمن طلب الحكومة المالية للتدخل عسكريا.

وفي12 أكتوبر 2012 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071 ، الذي يفوض الاكواس والاتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري في مالي وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوما .

أعطى مجلس الأمن الضوء الأخضر لنشر AFISMA لفترة أولية مدتها سنة واحدة ، مع إشارته إلى ضرورة فتح المفاوضات مع الأطراف التي ترفض الإرهاب وواصلت الاكواس مفاوضاتها مع المتمردين الإسلاميين حيث طالبت أنصار الدين بالحكم الذاتي وتطبيق الشريعة الإسلامية ،ثم أعلنت تحللها من التعهد السابق بالسلام واتهمت الحكومة المالية بعدم الجدية . [3]

بعد انهيار محادثات السلام التي جرت في وغادوغو والجزائر بدأت الجماعات الإسلامية المسلحة في جانفي 2013 بالهجوم على مدينة كونا الإستراتجية الواقعة على بعد 65 كلم من مدينة موبتي عاصمة إقليم الوسط والمتاخمة لمدينة سيفاري ، ومع تمكن المسلحين من السيطرة على كونا

[1] – فريدوم أنوها ، " التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة " ، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** ( 13 فيفري 2013 ) ، ص . 3 .

[2] – **نفس مرجع** ، ص . 4 .

[3] – **نفس المرجع** ، ص . 5 .

ومواصلة زحفهم نحو الجنوب ، حدث التدخل الفرنسي المفاجئ والذي شرعنه الفرنسيون بالطلب الرسمي من الحكومة المالية وكذا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012 من أجل محاربة الجماعات المتطرفة وقد شكل هذا التدخل انتكاسة لتعهدات الرئيس **فرانسوا هولند** الذي أكد انتهاء عصر ما يسمى سياسة "إفريقيا –فرنسا"[1] ، قد لقيت الخطوة الفرنسية ترحيبا إقليميا ودوليا من خلال التعهدات التي تهاطلت على الحكومة المالية لدحر المسلحين .

إن نجاح فرنسا وحلفائها في تحجيم قدرات التنظيمات الإرهابية لا يعني نهاية النزاع في مالي ،فردم الهوة بين الأطراف المتنازعة هو أساس أي عملية لبناء سلام حقيقي وهذا لن يأتي إلا إذا أطلقت عملية سياسية جدية بدعم إقليمي ودولي ، هده العملية تقتضي تنازلات متبادلة من الأطراف المالية وتفضي إلى وضع سياسة تنموية شاملة لإقليم الازواد المالي.

في جوان 2014 انخرطت الحكومة المالية والقوى الازوادية المعارضة في مسار الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر بمعية مجموعة من الوسطاء الدوليين يتمثلون في المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوربي وكدا دول جوار مالي . [2]

وبعد مرور خمس جولات من مفاوضات الفرقاء الماليين تم التوصل في الجولة الأخيرة إلى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلام ومصالحة حيث وقعت على هده الاتفاقية الحكومة المالية و ممثلو الجماعات السياسية والعسكرية في شمال مالي التي توصف بأنها قريبة منها ، بينما أرجات تنسيقية الحركات الازوادية التي تضم ابرز فصيل و هو الحركة الوطنية لتحرير ازواد التوقيع حيث قالت بأنها بحاجة إلى استشارة الشعب في أي التزام يتعلق بحياته ومستقبله و التشاور معه حول دلك بالوسائل المناسبة، قبل اتخاذ أي قرار وفقا لخارطة الطريقة المتوقعة في 24 جويلية 2014.[3]

[1] – " التدخل الفرنسي في مالي الاسباب و المآلات " ، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** ( 16 جانفي 2012 ) ، ص . 4 .

[2] – أنوها ، **مرجع سابق** ، ص . 4 .

[3] – **نفس المرجع** ، ص . 5 .

**المطلب الثاني: أطراف النزاع في مالي**

هناك العديد من الأطراف التي تسببت في تأزم الوضع في دولة مالي ، غير أن كل طرف تختلف درجة تأثيره في مسار النزاع وتصعيده ، ويمكن أن نميز نوعين من الأطراف :

1- **الأطراف المباشرة :**

وهي الأطراف التي ساهمت بشكل مباشر في اندلاع النزاع وهي غالب ما تكون تنمي وترتبط بإقليم النزاع ومن بين أهم الأطراف المباشرة في النزاع المالي مايلي :

**1- 1الحكومة المالية :** شكلت الأوضاع الغير مستقرة في شمال مالي التحدي الأبرز لمختلف الأنظمة والحكومات المتعاقبة التي حكمت مالي مند استقلالها إلى اليوم ، فبغض النظر عن الصلابة والحزم التي أظهرها البعض والمرونة التي يتعامل بها البعض الأخر ، كانت السمة المشتركة بين هؤلاء هي وحدة مالي وسلامتها الترابية .

لقد شهدت دولة مالي مند استقلالها العديد من الاضطرابات السياسية والصراعات على الحكم والتي أثرت بشكل مباشر في قدرة الدولة على التحكم في تحقيق أمنها القومي والعمل على تجسيد مشاريع التنمية ، كما أدى هذا الوضع إلى فشل كل الجهود المطروحة لتسوية النزاع في شمال البلاد.

إن أهم مميزات النظام الحاكم في مالي مند الاستقلال هو شخصنة السلطة وإقصاء الطوارق وأبناء الشمال عموما من المناصب العليا في الدولة ، فالقادة السياسيين لم يستطيعوا أن يخرجوا نمط انتماءاتهم العرقية ، حيث استخدموا وسائل الإعلام في نشر الكراهية والعداء نحو مختلف المكونات الأخرى للمجتمع المالي التي لا تروق لهم.[1]

فالانقلاب الذي وقع في مارس 2012 ضد حكم الرئيس توري يرجع حسب منفذيه إلى تراخيه في مواجهة تمرد الطوارق وسياسية القوة الناعمة التي انتهجها ضدهم .وكذا الفساد الذي مؤسسات الدولة خلال فترة حكمه ، وفتحه الباب أمام ممارسة الجماعات الإجرامية والجهادية في الشمال

[1] – أنوها ، **مرجع سابق** ، ص . 5 .

لأنشطتها التخريبية ،فقد أكد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أن أموال المنح التي قدمها لمالي انتهت في جيوب المسؤولين[1]

**2-1 الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA:** هي حركة سياسية وعسكرية أعلن عن تأسيسها في مؤتمر بمدينة تمبكتو في 1 نوفمبر 2010 في إقليم أزواد شمال مالي .[2]

تعتبر هذه الحركة أكبر تنظيم مسلح أنشأ في إقليم أزواد المالي مند بداية هذا النزاع ، وتأخذ هذه الحركة طابع قوميا حيث تضم في صفوفها عربا وطوارق وتدعوا إلى استقلال شمال مالي التي تضم (تمبكتو ، كيدال ، غاو) عن الدولة المالية وتضم الحركة مجموعة من الأسماء والقيادات المعروفة على المستوى المحلى والإقليمي وحتى العالمي.[3]

بعد وفاة إبراهيم أغا باهنغا اندمجت العديد من الحركات الازوادية مع الحركة الوطنية لتحرير الازواد ومن أهم هذه الحركات الحركة الوطنية للازواد التي تتشكل من مثقفين يقيمون خارج مالي ، إضافة إلى الجناح العسكري لحركة باهنغا الذي يعرف بتحالف 23 ماي لطوارق مالي والنيجر، حيث تم توقيع الاندماج بتاريخ 16 أكتوبر 2011 وقد لعب المؤتمر الأمازيغي العالمي الموجود في باريس دورا أساسيا في هذا الاتفاق من خلال الدعم الإعلامي للحركة والتعريف بها والعمل على تقديمها للعالم كمنظمة تحررية علمانية .[4]

وتقوم القوة العسكرية للحركة الوطنية لتحرير أزواد على عدة مكونات :

الوحدات السابقة في الجيش الليبي الذين يحملون أعضائها الجنسية الليبية وأصولهم طوارقية ، حيث كانوا يخدمون في الجيش الليبي ويمتازون بتكوين عسكري عالي حيث أغلبهم ضمن الوحدة رقم 32 التي يقودها نجل العقيد خميس القدافي .

---

[1] – أنوها ، **مرجع سابق** ، ص . 6 .

3 – salima telemçani ، le mali ou bord de l'implosion ، el watan ، n$^0$ 6515 ، 24/03/2012 ، p04

[3] – الحاج ولد إبراهيم ، **مرجع سابق** ، ص . 2 .

[4] – مامادو باه ، **مرجع سابق** ، ص6

المجندون السابقون في حركة 23 ماي 2006 التي كان يرأسها إبراهيم أغ باهنغا ،سواء الذين انظموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقية الجزائر للسلام سنة 2006 ثم خرجوا منه بعد انهياره أو الرافضين لتلك الاتفاقية الذين تمسكوا بسلاحهم . [1]

بدأت الحركة معركتها ضد الجيش المالي في 17 جانفي 2012 وحققت نجاحات كبيرة في البداية نتيجة استغلال الأوضاع الدولية والإقليمية السائدة خاصة مع سقوط القدافي وكذا الأوضاع الداخلية المتمثلة في الصراع على السلطة في باماكو الذي انتهى بالانقلاب على الرئيس أمادو ثوماني توري في 22 مارس 2012

**1-3 حركة أنصار الدين :** هي حركة جهادية سلفية أسسها الزعيم التاريخي إياد أغ غالي، والذي يعتبر من وأبرز الزعماء الطوارق بعد وفاة كل من إبراهيم أغ باهنغا ومقتل القائد بركة الشيخ ، كما تقلد إياد أغ غالي العديد من المناصب في الدولة المالية منها قنصل عام لدولة مالي في المملكة العربية السعودية .[2]

لقد استغل زعيم الحركة الظروف الإقليمية والداخلية وعاد إلى مالي واتخذ من جبال أغرغار في أقصى شمال البلاد مقر له ، وقد عمل على بناء قدرات قتالية من خلال جمع المقاتلين الطوارق وتهريب كميات من الأسلحة والذخيرة وكان هدف هذه الحركة هو إقامة الشريعة الإسلامية وإيجاد مجتمع إسلامي وفقا للرؤية السلفية الجهادية إضافة إلى الانفصال عن الحكومة المركزية .[3]

استطاعت حركة أنصار الدين بفضل الحنكة السياسية الكبيرة التي يتمتع بها زعيمها من أن توسع نشاطها وهذا من خلال تلبيتها للبعد القبلي و القومي الانفصالي لدى الطوارق وتناغمها بالبعد الديني المتجذر لدى سكان المنطقة ، كل هذا أدى بالمئات من أبناء قبيلة الإيفوغاس التي ينتمي إليها زعيمها وبعض المقاتلين من قبائل طوارقية أخرى للانضواء تحت رايتها ، وقد دشن إياد غالي

[1] – بوحنية ، " الإستراتجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في الساحل " ، مرجع سابق ، ص .7.

[2] – الحاج ولد إبراهيم ، **مرجع سابق** ، ص .8.

[3] – محمد محمود أبو المعالي ، " القاعدة وحلفائها في الساحل والصحراء " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ( 7 أفريل 2012) ، ص . 3 .

عملياته العسكرية بالهجوم على مدينة أغيلهوك في أقصى الشمال المالي حيث سيطر، ثم الهجوم على قاعدة تساليت العسكرية واقتحامها .[1]

لكن مطالب أنصار الدين الانفصالية سرعان ما تغيرت ، حيث أعلنت في وثيقة سلمتها إلى الرئيس بوركينافاسو " الحكم الذاتي والشريعة الإسلامية لشمال مالي ضمن إطار الدولة المالية " فأنصار الدين تخلت عن مطلبها الانفصالي مكتفية بمطلب الحكم الذاتي .

**1-4 القاعدة في المغرب الإسلامي :** هو تنظيم مسلح غير قانوني ظهر من رحيم الجماعات الإرهابية التي كانت تنشط في الجزائر وقد كانت بداية ظهور سنة 2006 من خلال إعلان تنظيم القاعدة انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إليه وفي جانفي 2007 أعلن التنظيم الجزائري تغير أسمة ليصبح تنظم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، مستغلة الروابط الأسرية والعلاقات السياسية مع القبائل الطورقية والعربية في شمال مالي لأجل كسب مكانة لدا الشعوب العربية والطورقية ، كما سمحت الظروف الإقليمية من تقوية هذا الكيان من خلال الاستفادة من الأسلحة والذخيرة ومختلف الوسائل الحربية جراء انهيار الدولة في ليبيا .[2]

**1-5 حركة التوحيد والجهاد :** ظهرت هذه الحركة في أواخر عام 2011 وتوصف أخطر جماعة إرهابية في شمال مالي حيث أن لها تمويل وتسليح يوصف بالجيد ، زعيمها هو الموريتاني حماده ولد خيرو المعروف ب أبو القعقاع وتتشكل من عناصر عربية موريتانيا ومالي وتعتبر الهضبة الصحراوية الشائعة الممتدة من منطقة تساليت في أقصى شمال مالي إلى مدينة غاو المعقل الرئيسي للحركة [3]، خرجت هذه الحركة من رحم القاعدة في المغرب العربي ، حيث انشقت عنها ، وهنك روايات عن سبب انشقاقها:

[1] – أنصار الدين. تاريخ الدخول إلى الموقع : 20/04/ 2017 على الساعة 15.00 http:// at.wikipedia.org

[2] – علالي ، **مرجع سابق** ، ص ص ص . 18،19،20

[3]– حركة التوحيد والجهاد تاريخ الدخول إلى الموقع : 2017/04/20 على الساعة 15.00 http: //at.wikipidia.org

- رفض القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي السماح بتشكيل كتيبة أو سرية خاصة بالمقاتلين العرب قدوة بسرية الأنصار التي يقودها أبو عبد الكريم الطارقي والتي تمثل أحد فروعها وتضم في عضويتها مقاتلتين غالبيتهم من الطوارق .[1]
- صراع الزعامة داخل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ورفض قادة التوحيد والجهاد أغلبهم موريتانيين وماليين لهيمنة الجناح الجزائري على القيادة وتحديد أولويات العمل ، حيث رأت قيادة التوحيد والجهاد أنها تسعى لنشر فكر الجهاد في غرب إفريقيا بدلا من أن تكتفي فقط بمنطقة الساحل .[2]
- الانفصال يمكن أن نسميه بالانفصال التكتيكي حيث سمح تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بحصول الانشقاق بين صفوف لرغبته في تحصيل فرص جديدة للتمويل والتجنيد ويفسر هذا بقدرة حركة التوحيد والجهاد على التعاون مع القاعدة التي رفضتها في السابق وكذا قدرة بعض قادة القاعدة في المغرب الإسلامي في التأثير على قرارات التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا[3] ، وتمتلك هذه الحركة نفوذا كبيرا في شمال مالي ويعود هذا إلى الأموال التي تجنيها من عملية اختطاف الأجانب وطلب الفدية.

هذا وأعلنت الحركة رفضها لأي حوار مع السلطات المالية ودعت للجهاد ضدها وإلى ما وصفتهم بجيوش الغزاة الكفرة ، حيث قال أبو الوليد الصحراوي " إن التحركات التي تقوم بها فرنسا من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن يدعم الخيار العسكري لحرب الإسلام في شمال مالي وهذا ليس إلا حلقة من حلقات الحروب الصليبية . "

---

[1] – كمال الشيخ محمد عرب ، " التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي الإفريقي " ، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** ( 4 فيفري 2014) ، ص . 3 .

[2] – إيمان أحمد عبد الحليم ، " تأثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي" في :
تاريخ الاطلاع : 2017/04/20 الساعة 13.00**www.siyassa.org** :// **http**

[3] – كبوسة عمراني وسهام زروال ، " الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القدافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل " ، ( ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول : " **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** " ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، نوفمبر 2013) ، ص ص . 11،12

**2- الأطراف الغير مباشرة :**

هناك العديد من الأطراف الغير مباشرة التي كان لها دور بارز فيما يجري في الشمال المالي ، من خلال العمل على إثارة الوضع وإفشال خطط السلام والتسوية ودلك باستعمال العديد من الأساليب واستراتجيات والتي تتماشى مع الحفاظ على مصالحها وتقوية نفوذها . وقد تشكلت هذه الأطراف من دول ومنظمات دولية وإقليمية .

**2-1 ليبيا:** تميزت العلاقة بين الطوارق ونظام القدافي بالحوار والتفاهم ، والتعايش وقد عمل القدافي على استغلال هذا الوضع والاتجاه إلى تنفيذ مخططاته التي تهدف بالأساس إلى إنشاء الدولة الطوارقية ،كما دعم القدافي الطوارق بمختلف الأسلحة والتي ساهمت في تكوين الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الكبرى.[1] فالقدافي كان دائما يبحث نحو الاتجاه نحو الجنوب وطرح فطرة الولايات المتحدة للصحراء والتي تقوم تقوية أطرا اجتماعية تقليدية مبنية على الولاء والانتماء للطوارق بدلا من الانتماء إلى الدولة الوطنية .[2]

وتعتبر الدولة الليبية أحد أهم دول الجوار الإقليمي التي ساهمت في تأزم الوضع واندلاع النزاع في دول الساحل كلل من تمويل الجماعات بمختلف الأسلحة ، إضافة إلى العمل على تجنيد أبناء المنطقة في كتائب ما يسمى بالفيلق الأخضر ، كما أن هناك تقرير ومصادر تتحدث عن الدور الكبير الذي لعبه القدافي في تعطيل مسارات التسوية بين الحكومة المالية والمتمردين مثل اتفاق تمنراست 1991 اتفاق الجزائر 2006 .[3]

**2-2 المغرب:** لقد حاول المغرب لعب أدوار محورية في المحيط الإقليمي وذلك في إطار التنافس مع الجزائر إضافة إلى كسب النفوذ وتقوية أركان الدولة المغربية على المستوى الخارجي وذلك من خلال التدخل في الأزمة المالية والاهتمام بحيثياتها ومناقشتها ودليل ذلك الحضور القوي والمستمر بصفة رسمية وغير رسمية في الاجتماعات التي تقيمها المجموعة الاقتصادية بخصوص

---

[1] – حسين بوقارة ، " مشكلة الأقليات التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي " ، **مجلة العالم الاستراتجي** ، العدد . 7 ،( نوفمبر 2008) ، ص . 8 .

[2] – منصور لخضاري ، **مرجع سابق** ، ص . 4 .

[3] – " الجزائر أكبر خاسر في الحرب على مالي و القدافي مسؤول فيما يقع " : في

تاريخ الاطلاع 2017/04/05 الساعة16.00 **http:// www.echoroukonline.com/ara/articles/147339**

الأزمة المالية ، وكان عبر إرسال موفدين على هامش القمم الإفريقية [1]، فخلال اجتماع أديس بابا للدول المانحة والذي نظم على هامش القمة الإفريقية رقم 20 شارك المغرب رسميا ووعد بتمويل ونشر القوات الإفريقية في مالي والمساهمة في إعادة تنظيم الجيش ، وأعلن وزير الخارجية المغربية بهذا الخصوص عن تقديم المغرب لدعم مالي بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي ، كما يبرز مسؤولون مغاربة بأن مجلس الأمن في قراره رقم 2085 الذي سمح بالتدخل العسكري في مالي قد تم اتخاذه وفق مبادرة مغربية على هامش رئاستها للمجلس في تلك الفترة .

**2-3 فرنسا** : لقد اختارت فرنسا بعد الاستقلال العمل وفق إستراتجية مغايرة ، وذلك بالاهتمام والتركيز على محاور دول افريقية معينة ، كانت في مقدمتها دول منطقة الساحل الإفريقي ودول غرب إفريقيا على غرار السنغال والكوت ديفوار والغابون نظرا إلى الارتباطات الثقافية والاجتماعية والتاريخية من جهة والأهمية الإستراتجية لتلك المناطق لما تحتويه من مواد أولية وثروات طبيعية .[2]

وقد قال فرنسوا مثيران الرئيس الأسبق لفرنسا في القمة الإفريقية التي عقدت بفرنسا في نوفمبر 1994 " أنه بدون إفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الواحد والعشرين ، فالقارة السمراء كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية " [3]

لقد أدى التصعيد في منطقة الساحل وظهور الجماعات الإرهابية التي أصبحت تشكل خطر كبير على المنطقة بفرنسا إلى التعجيل للقيام بالتدخل الأجنبي في جانفي 2013، وذلك قصد إعادة الاستقرار للمنطقة والتي يهيأ لها مناخ مناسب لاستثماراتها ويساعدها على الحفاظ على مصالحها .

**2-4 الولايات المتحدة الأمريكية** : تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الفواعل الدوليين الذين لهم تأثير ونفوذ في العديد من المناطق في العالم ، كما تعد أهمية المنطقة وامتداد المصالح هي التي تحدد اهتمام الدولة بمنطقة ما ، وتعد إفريقيا ومنطقة الساحل خصوصا أحد أهم

[1] – بوبيبة ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية ، **مرجع سابق** ، ص . 141 .

[2] – قطسمي ، بن الشيهب ، **مرجع سابق** ، ص . 34 .

[3] – خير الدين شمامة ، " التدخل العسكري الفرنسي في مالي بين خصوصية الأزمة والمصالح الإستراتجية والشرعية القانونية " ، **المجلة الجزائرية لدراسات السياسية** ، العدد . 02 ( ديسمبر 2014 ) ، ص . 55 .

الأماكن التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما خاصا وعلى أثر ذلك قامت بالعديد من الخطوات في سبيل فرض هيمنتها ووجودها في المنطقة في إطار التنافس مع فرنسا والصين.

لقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة تغير إستراتجيتها في منطقة الساحل خاصة مع ظهور الجماعات الإرهابية وانتشار تهريب الأسلحة والمخدرات ، فقامت بإعداد مخطط مبادرة الساحل PSI والذي يهدف إلى حماية الحدود من تجارة المخدرات والأسلحة والإرهابيين كما قامت أيضا بتدريب عسكريين في كل من النيجر وتشاد ومالي هذه الأخير منحتها 475 دولار من ميزانية هذا المخطط بهدف تأهيل مدرج قاعدة سينو في باماكو.

وبعد ذلك أنشأت الولايات المتحدة مشروع الرد على الإرهاب العابر للصحراء TSTC والذي كانت مالي عضوا فيه رفقة المغرب العربي ثم عوضت هذه الآلية بالأفريكوم ، كما أن واردات من البترول بلغت 25بالمائة سنة 2015 هذا يفسر التقارب الأمريكي من القارة التي تحتوي على اكبر احتياطي من النفط .[1]

لقد أدى الانفلات الأمني والتصعيد العسكري من قبل الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية والعمل على التوسع نحو الجنوب المالي إلى إحداث تغير في الموقف الأمريكي اتجاه القضية المالية، والتي أكدت على ضرورة اللجوء إلى التدخل العسكري قصد إحداث توازن في القوى و تحطيم قدرات الجماعات الإرهابية وإرغامها على التراجع كما تأكد بعد المصادر هي من ضغطت على الجزائر من أجل فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية التي شاركت في العمليات العسكرية في مالي. [2]

وعلى العموم فإن اهتمام الولايات المتحدة بما يجري في مالي ومنطقة الساحل كلل ينطلق من حرصها على مصالحها في المنطقة وخاصة إمدادات النفط ، إضافة إلى توفير المناخ المناسب لمختلف استثماراتها في العديد من بلدان الساحل كالجزائر و التشاد وليبيا.

[1] – شمامة ، **مرجع سابق** ، ص . 56

[2] – قطسمي و بن الشيهب ، **مرجع سابق** ، ص . 36

**2-5 المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا( إكواس):** لقد أدى تدهور الأوضاع الأمنية في مالي والساحل ككل إلى تحرك المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا من خلال العمل على إيجاد الحلول المناسبة لأزمة المالية والحفاظ على الأمن في المنطقة ، خاصة مع تزايد نشاطات الجماعات الإرهابية (حركة التوحيد والجهاد ،القاعدة في المغرب الإسلامي ) التي ساعدها تأزم الوضع في مالي على خلق بيئة حاضنة لها.

بدأت الجهود التي قامت بها المنظمة كرد على طلب الحكومة المالية المؤقتة تقديم المساعدة سنة 2012 نظرا لعدم قدرة الحكومة المالية على مواجهة الحركات المتمردة والجماعات الإرهابية ، وقد اعتمدت الاكواس على مقاربة تتألف من شقين فيتعلق الشق الأول بتكليف الرئيس البوركينابي بالتفاوض مع حركة أنصار الدين من اجل قطع العلاقة مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وقبول اتفاق السلام مع الحكومة المالية ، أما الشق الثاني فيتمثل في الضغط الدبلوماسي التي قامت به المجموعة من أجل التدخل العسكري في حال فشل المفاوضات وبناءا على هذا أحالت طلب الحكومة المالية في مساعدتها على قمع التمرد إلى مجلس الأمن الذي أصدر بدوره القرار رقم 2071 الذي يفوض للمنظمة والاتحاد الأوروبي بوضع خطة للتدخل العسكري في شمال مالي، وقد عقد اجتماع في ابوجا في 11 نوفمبر 2012 حيث أجمع ممثلو الاكواس إضافة إلى خبراء عسكريين وأفارقة و أوروبيين على تشكيل قوة من 3300 جندي لاستعادة شمال مالي من المتمردين وأحيل الطلب إلى مجلس الأمن والسلم الإفريقي الذي أيده وقدمت خطة التدخل لمجلس الأمن الدولي بموجب قرار التفويض عنه رقم 2071 .[1]

**2-6 هيئة الأمم المتحدة :** لقد جعلت الأمم المتحدة القضية المالية من أولوياتها خاصة مع تزايد المد الإرهابي في المنطقة وقيام الجماعات الإرهابية بالممارسات والتهديدات التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ، وقد تزامن هدا الاهتمام مع الدعاوي التي نادت بها الأطراف الدولية والإقليمية للمشاركة في حل الأزمة المالية .

[1] - أنوها ، **مرجع سابق** ، ص . 6،7 .

وقد أصدر مجلس الأمن عدة قرارات تتعلق بالنزاع المالي والتي كان لها تأثير كبير على مسار النزاع وفي هذا الصدد نجد[1] أول قرار اتخذه المجلس في هذا الشأن القرار تحت رقم 2056 بتاريخ 03 جويلية 2012 بخصوص الأوضاع في مالي التي عرفت تدهور كبير خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي حصل في 22 مارس 2012 ، حيث أكد القرار على ضرورة الالتزام سيادة الأراضي المالية ووحداتها الترابية ، إضافة إلى إدانة الانقلاب العسكري ، كما أشاد بالجهود التي تبدلها الاكواس والاتحاد الإفريقي ، وفي الأخير أكد القرار على دعم مجلس الأمن لجهود الأمين العام للأمم المتحدة بواسطة ممثله الخاص بغرب إفريقيا[2] .أما القرار الثاني الذي اتخذه المجلس بخصوص الأزمة المالية الذي جاء تحت رقم 2071 بتاريخ 12 أكتوبر 2012 وعبر فيه عن قلقه من انعدام الأمن نتيجة الممارسات التي تقوم بها الجماعات المسلحة ، إضافة الى دعوة الحكومة المالية على بدل مجهودات كبيرة من اجل حماية المدنيين وتحقيق الأمن.أما القرار الأخير الذي اتخذه المجلس فجاء تحت رقم 2085 والصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2012 والذي يعتبر من القرار

الحاسمة والداعية الى القوة العسكرية وذلك استناد الى الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي يجيز اللجوء الى استعمال القوة العسكرية في حال فشل كل المساعي السلمية ، وقد سمح القرار الأخير بنشر قوات دولية بقيادة افريقية لفترة أولية مدتها سنة ، كما حث القرار دولة مالي على التعاون معها مع تقديم تقارير كل 90 يوم في مجلس الأمن حول المستجدات حول النزاع في مالي [3]. وعلى العموم فقد أعطى هذا القرار لفرنسا الضوء الأخضر والشرعية الدولية للقيام بالتدخل العسكري .

إن الأزمة في مالي سمحت للاكواس بأن تتدخل في النزاع لدواعي أمنية وإنسانية وقد أدى التعاون بينها وبين منظمة الى بيان دور المنظمات في مثل هذه النزاعات ، خاصة في ظل تكامل الأدوار وتنسيق الجهود فيما بينهما.

[1] – " قرار مجلس الأمن ، رقم 2056، يوم 5 جويلية 2012 " في:
تاريخ الاطلاع 2017/04/15 على الساعة 10.00 www.diplomatique .gouv.fr

[2] – قرار مجلس الأمن ، رقم 2171 ، يوم 12 أكتوبر 2012 في:
تاريخ الاطلاع: 2017/04/15 على الساعة 10.00 www.diplomatique.gouv.fr

[3] – قرار مجلس الأمن ، رقم 2085 ، يوم 20 ديسمبر 2012 في :
تاريخ الاطلاع 2017/04/15 على الساعة 10.00 www.diplomatique.gouv.fr

**المطلب الثالث : الانعكاسات النزاع المالي على الأمن الوطني الجزائري**

لقد أدى تجدد النزاع في الإقليم المالي سنة 2012 إلى تداعيات إقليمية وتأثيرات جانبية على منطقة الساحل ككلل ودول الجوار ، وتعتبر الجزائر من اكبر دول تضرر من هذا النزاع والتي كانت له انعكاسات خطيرة ليس فقط على الأمن الوطني فحسب بل وصلت تبعاته الى ميادين اخرى كالميدان الاقتصادي والسياحي إضافة الى المشكلات المتعلقة الهجرة الغير شرعية واللجوء ، فبوادر ظهور دولة فاشلة على الحدود الجنوبية للجزائر كانت جد واضحة.

لعل أهم الانعكاسات للنزاع المالي سنة 2012 على الجزائر هو تعرض القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمال مالي لاعتداء مسلح نفذته المنظمة الإرهابية حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ، وكان ذلك يوم 05 مارس 2012 ، حيث احتل المسلحون مقر القنصلية واعتقلوا الدبلوماسيين الجزائريين بما فيهم القنصل الجزائري ، قد تم إعدام نائب القنصل الجزائري المدعو الطاهر التواتي كرد على الجزائر التي رفضت التفاوض معهم.[1]

أن تداني الوضع الأمني في مالي وفشل الحكومة المالية في التحكم والسيطرة على أجزاء سيادتها الترابية واستحواذ الإرهابيين والمنظمات الجهادية على الشمال المالي أصبح يمثل اكبر تهديد للجزائر ، حيث قامت مجموعة تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بعملية اقتحام لمحطة الغاز بتيقنتورين في 16 جانفي 2013 ، والتي على إثرها احتجزت العديد من العمال خاصة الأجانب .[2]

لقد أدى الهجوم الإرهابي على محطة الغاز الى رد قوي من طرف الجيش الوطني الشعبي مما خلف خسائر كبيرة في صفوف التنظيم ، وحسب بيان لوزارة الداخلية الجزائرية حول الحادثة فأن الجماعة الإرهابية مكونة من 32 عنصر بينهم جزائريين والباقية من الأجانب ، وقد أسفرت العملية

[1]- قطسمي و بن الشيهب ، **مرجع سابق** ، ص . 42.

[2] - أنوها ، **مرجع سابق** ، ص . 11 .

التي قامت بها القوات الخاصة من الجيش الوطني الشعبي عن تحرير 685 عاملا جزائريا و107 من عمال الأجانب والقضاء على 32 إرهابيا إضافة إلى العديد من الأسلحة الثقيلة والمتطورة .[1]

أسفر هذا الهجوم عن استياء العديد من الدول العاملة بحقول النفط في الصحراء الجزائرية ن خاصة بعد وفاة 37 رهينة أجنبية من جنسيات مختلفة ، كم أن طبيعة الحسم العسكري من طرف الجزائر ورفضها التفاوض خلفت الكثير من ردود الفعل الدولية ، وقد أثر هذا العمل على الجزائر من خلال توقيف العديد من الشركات الأجنبية لأنشطتها بصفة مؤقتة كنتيجة لتدهور الوضع الأمني وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري ، كما هدد التنظيم الإرهابي ببلاد المغرب الإسلامي بشن عمليات اخرى ، حيث أشار أن العملية الاعتداء على مصنع الغاز كانت انتقاما من الجزائر نظرا فتحها لمجالها الجوي لعبور الطائرات الفرنسية نحو الشمال المالي للقيام بالتدخل الأجنبي .

بالإضافة الى التهديدات العسكرية والأمنية نجد أن تأزم الوضع في مالي كانت له انعكاسات سياسية واجتماعية على الجزائر ، فخطر ظهور الدولة الفاشلة باعتبارها غير قادرة على ضمان أمنها وضعيفة من الناحية البنيان السياسي والمؤسساتي بما فيه ضعف الجيش وعدم قدرته على حماية الموطنين شكل تحديا كبير للجزائر في سبيل مواجهة انتشار السلاح وتزايد نشاط الجريمة المنظمة والعابرة للحدود الوطنية ، هذا بالإضافة الى تأثير الروابط الاثنية والتاريخية ممثلة في المكون التارقي على استقرار الجزائر ، وخاصة بعد المطالب الانفصالية لهده الفئة في الشمال وإمكانية انتقالها للجزائر نظرا لوجود روابط متينة بين الطوارق في البلدين .[2]

ومن التحديات والأزمات التي واجهتها الجزائر على صعيد هذه الأزمة هو تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء الى الجزائر بسبب الوضع الأمني والإنساني في شمال مالي فقد أكد مسؤول الهلال الأحمر الجزائري انه تم إيواء أكثر من 500 لاجئ في شهر فيفري 2012 في مخيمات برج باجي المختار الحدودية مع مالي ، وبأن الدولة سخرت العديد من الإمكانيات لتكفل بهم وقد أكد ممثل المفوضية السامية للشؤون اللاجئين بالجزائر بان المساعدات المالية للتكفل بهؤلاء اللاجئين المسجلين في الدول المجاورة تقدر 123 دولا أمريكي ، لكن توفير

[1] – " تيقنتورين ، بيان للوزارة الداخلية والجماعات المحلية " في :
تاريخ الاطلاع 2017/04/20 على الساعة 11.00 **http://www.oran-aps.dz/spip.php**

[2] – طبال ، **مرجع سابق** ، ص . 106 .

الحاجيات الضرورية للاجئين أصبح يكلف الخزينة الجزائرية مبالغ مالية كبيرة ، حيث كشفت الهيئة نفسها عن ارتفاع ميزانية التي تم تخصيصها لتكفل باللاجئين سنة 2015 بـ 3302 مليون دولار أمريكي [1]، كما أن انتشار أعداد كبيرة منهم في المدن الجزائرية أصبح يطرح العديد من التحديات الأمنية.

انعكس هذا الوضع سلبا على الاقتصاد الجزائري كذلك من خلال تدهور القطاع السياحي فقد أكدت وزارة السياحة عن تراجع السياحة في الصحراء ، وخاصة في أقصى الجنوب في منطقة الاهقار وتندوف وغيرها من المدن ، وذلك راجع الى التهديدات المختلفة وغياب الأمن ، فقد انخفض عدد السياح الوافدين لولاية تمنراست سنة 2013 بنسبة 60 بالمائة مقارنة بسنة 2011 وهو ما أدى الى غلق العديد من الوكالات السياحية كما تعثرت العديد من المشاريع الاقتصادية في مجال المحروقات .[2]

[1] – هناء و بن الشيهب ، **مرجع سابق** ، ص . 46 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 48 .

## المبحث الثاني: جهود الوساطة الجزائرية تجاه النزاع المالي الراهن 2012- 2015

نتيجة للروابط التاريخية و الجغرافية التي تجمع مالي بالجزائر، لم تتخلف الأخيرة عن تقديم جهودها لتسوية النزاع المتجدد في إقليم ازواد المالي سنة 2012 ، فبحكم اضطلاعها الجيد على حيثيات النزاع وفشل مقاربتها السابقة في التوصل إلى السلام شامل ومنع تجدد النزاع، انطلقت التصورات الجزائية من ضرورة تبني مقاربة شاملة مبنية أساسا على عدم إمكانية الفصل بين مقاربتي الأمن والتنمية في التوصل إلى التسوية.

### المطلب الأول : قبل التدخل العسكري الأجنبي

على اثر التطورات الجديدة التي وقعت في منطقة المغربي العربي والساحل الإفريقي مع بداية العشرية الثانية من القرن الحالي، دخلت الجزائر في دوامة من التحديات المتعددة الأبعاد لم تشهدها البلاد مند استقلالها سنة 1962 فالتغيير العنيف الذي قاده الغرب في ليبيا وفشل وانهيار الدولة الليبية واغتيال زعيمها **معمر القذافي** الذي ظل لسنوات يمارس نفوذا في الدول الجنوبية المحيطة بالجزائر، هذا النفوذ ورغم مساوئه الكثيرة في رأي المتابعين لشؤون المنطقة إلا انه شكل عامل مهم لاستقرار المنطقة خاصة مع تمكن الجزائر من تحسين علاقتها مع نظامه وإيجاد أرضية مناسبة للعمل المشترك " لجنة قيادات الأركان العملياتية المشتركة ووحدة التنسيق والاتصال ولواء شمال إفريقيا الذي فصلنا فيهم في المطلب السابق"، حيث أدى انهيار نظامه إلى انتقال كرة النار إلى شمال مالي ابتداء من 2012.

مند اندلاع النزاع المالي الراهن قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع الاتفاقيات السابقة بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية له ، و مهدت الجزائر لذلك في مسعى أرادت من خلاله إبراز نفسها بأنها تقف مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع وبالتالي كسبت صفة "الوسيط النزيه" فقامت بوقف تزويد الجيش المالي بالسلاح والتي كانت تبرزه سابقا بمحاربة الإرهاب ، كما سحبت خبرائها العسكريين من شمال مالي تحت حجة أنها تخشى أن يستخدم سلاحها أو خدمات خبرائها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين الازواديين وأعلنت عدم استعدادها لدعم أي من الطرفين.[1]

[1] – أبو المعالي ، **مرجع سابق** ، ص .3.

و أدانت الجزائر الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس **امادو ثوماني ثوري** ورافعت من اجل عودة الشرعية الدستورية في باماكو ومع تعنت قادة الانقلاب قامت الجزائر بتجميد كل أنواع التعاون العسكري والأمني مع مالي و أوقفت المساعدات الإنسانية التي كانت تنقل من بداية النزاع إلى الأماكن المتضررة في شمال البلاد.[1]

ومع نجاح الحركات الازوادية في دحر الجيش المالي و إعلان استقلال " إقليم ازواد" كان الرد الجزائري واضحا وصريحا حيث قال **عبد القادر مساهل** الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية أن الحل يكون سلميا فقط و ركز على مبدأ التفاوض وان الحل السياسي التفاوضي ممكن لمعالجة الأزمة، لكنه شدد على أن الوحدة الترابية لجمهورية مالي خط احمر وغير قابل للتفاوض.[2]

إن فشل المساعي التي قامت بها الجزائر طوال العقود الماضية في التوصل إلى سلام شامل في مالي ، جعل صناع القرار الجزائري يطورون مقاربة شاملة على أمل أن تحقق ما عجزت عنه في السابق وفي هذا الصدد أكد وزير الخارجية الجزائرية **مراد مدلسي** إن تنسيق الجهود ضروري لمكافحة الإرهاب ولكن موضوع التنمية يعد عاملا مهما للقضاء على الظاهرة ". ومن هذا المنظور دعا دول الساحل إلى إجراء دراسة معمقة لواقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية حول البؤر المغلقة والمعزولة في المنطقة والتحرك عبر حلول ناجحة ومتجددة لتقليص الفقر والاستجابة إلى الحاجيات الملحة للسكان المحرومين."[3]

وفي هذا الصدد يضيف الوزير الجزائري" ايلاء اهتمام اكبر لعمل ملموس من شأنه تحسين ظروف الحياة في المناطق المحرومة ويؤدي إلى تدعيم النسيج لاجتماعي فيها "، ومنه يمكن أن ندرج الموقف الجزائري من النزاع الازوادي في مالي في إطار إدارة الجزائر سياسيا و امنيا لملف

[1] – الجزائر تغلق حدودها مع مالي وتجمع تعاونها العسكري ، **جريدة الشروق** العدد . 3321 ، الجزائر، 23 مارس 2012 ، ص . 3 .

[2] – Sofiane ait iflis ، nous des contacts avec toutes les parties : mesahel confirme ، le soir d'Algérie ، n$^0$ 6597، 25/09/2012 ، p. 4.

[3] – خالد عبد العظيم ، " الجوار المالي : التداعيات الإقليمية لانفصال الازواد في مالي " ، **مجلة السياسية الدولية** العدد . 189 ، مصر (جويلية 2012) ، ص . 111 .

الإرهاب، وتتسم هده الإدارة بدرجة عالية من الدقة التي تستلزم تحليلا متكامل الأبعاد لخطورة وحيوية الملف باعتباره وثيق الصلة بالاستقرار الداخلي للدولة والمجتمع. [1]

خاصة وان الجزائر دولة مركزية في القارة الإفريقية وتبقى مستهدفة في أمنها ، لكنها تبقى قوية وبعيدة عن مظاهر الدول المنهارة لذلك تتبنى إستراتيجية نسج علاقات نفعية مع دول الجوار.

تقوم المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع في شمال مالي على إستراتجية تهدف لإيجاد حل سلمي بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة " الاكواس" بإيعاز من أطراف خارجية معينة على رأسها فرنسا، الموقف الجزائري أكده الوزير الأول **أحمد أويحي** في حواره مع جريدة لوموند الفرنسية عندما قال " أن أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديدا امنيا مباشرا للجزائر ، الجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي" ويخشى النظام الجزائري أن من شان التدخل في مالي أن يهدد التوازن الذي أقامه بمشقة بين أولوياته الداخلية والخارجية ، فالحفاظ على النظام وتلميع صورته لدى القوى العالمية هو المحرك الرئيسي للسياسية الخارجية الجزائرية ، وأجرى أكاديمي جزائري مقارنة بين التدخل الجزائري في مالي وبين خطا المجلس العسكري في الأرجنتين في حرب جزر الفوكلاند سنة 1982 التي الحق فيها البريطانيون هزيمة مذلة بالأرجنتين الذين احتلوا الجزر ، وكانت لتلك الهزيمة وقع قوي في " بيونس ايرس" حيث أنهت الحكم العسكري وبشرت بمرحلة انتقالية ديمقراطية.[2]

إن الجزائر لا تثق في الجهود الغربية- الإفريقية وتتهمها بالسعي لنشر الفوضى الخلاقة وصوملة مالي، فالعقيدة الفكرية لصناع القرار الجزائري تتوجس من أي مبادرة أجنبية خاصة إذا كانت غربية ، فقد وصف السفير الأمريكي السابق في الجزائر المسؤولين الجزائريين فقال " هم عبارة عن مجموعة من الأشخاص حادي الطباع ومصابون بجنون الارتياب".[3]

---

[1] - عبد العظيم ، **مرجع سابق** ، ص . 112 .

[2] - أنوار بوخرص ، " الجزائر والصراع في مالي أوراق كارينغي " ، بيروت : **مؤسسة كارينغي للسلام الدولي** ( أكتوبر 2012 ) ، ص . 16، 17

[3] - بوخرص ، **نفس المرجع** ، ص . 15 .

إن الموقف الجزائري يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي مع ضمان عدم إقصاء و تهميش سكانها الطوارق، فقد دعت الجزائر إلى تضافر جهود كل قوى الوساطة من اجل مساعدة مالي على تسوية الأزمات التي تواجهها فورا، حيث ترى الجزائر أن ألازمة في مالي لها ثلاث أبعاد الأولى داخلية وهو ما سيتوجب استعادة النظام الدستوري الديمقراطي حقوقه في باماكو، أما الأزمة الثانية فلها صلة بمطالب شرعية هوياتية في الشمال تع التعبير عنها بشكل لا تؤيده الجزائر والمتمثل في التقسيم والانفصال ، وتتمثل الأزمة الثالثة في التهديد الإرهابي، وترى الجزائر في مالي بلد مجاور وشقيق تربطه بالجزائر علاقات إنسانية واقتصادية وسياسية وجيواستراتيجية عميقة، ومنه فان ما يجري في مالي يهم الجزائر بالدرجة الأولى، و تتهم الجزائر من طرف منتقديها داخل المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا بسعيها لعزل منافسيها الإقليميين والحد من نفوذ القوى الخارجية أكثر من اهتمامها بتنسيق موارد القوة في المنطقة لتنظيم دفاع إقليمي فعال ضد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على حدودها الجنوبية.[1]

إن إعادة تقسيم الأدوار والفواعل في المنطقة يجبر الجزائر على إعادة التفكير في إستراتجية جديدة لإدارة الأزمات الإقليمية ، فمع رفضها للتدخل الأجنبي وإحجامها على التدخل عسكريا في إقليم ازواد المالي مخالفة التورط خارج الحدود في نزاع قد لا يمكنها السيطرة علي تداعياته، اعتمد صناع القرار الجزائري على إستراتيجية التوازن الهش بين أطراف النزاع،[2] فعملت الجزائر على التأكيد أن تمثيل سكان الازواد ليس محسوب فقط على الحركة الوطنية لتحرير ازواد ذات المطالب الانفصالية الواضحة، حيث أكدت أن جماعة أنصار الدين التي تقودها "إياد اغ غالي" هي حركة ليست إرهابية ولها تمثيل واسع في أوساط المجتمع الازوادي وبالتالي فمن حقها أن تكون احد أطراف الفعالة في المفاوضات مع الحكومة المالية لتحديد مستقبل الإقليم.[3]

وقد نجحت الجزائر في مسعاها هذا الى ابعد الحدود حيث وافقت الحكومة المالية على الدخول في مفاوضات مع "أنصار الدين" والأكثر من هذا تعزز نفوذها في الميدان ولم توضع على

[1] – بوخرص ، **مرجع سابق** ، ص . 24 .

[2] – بقدي ، **مرجع سابق** ، ص . 12 .

[3] – خالد خنفي علي ، " مأزق السياسية الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي "، مقال في الانترنت ، 30 جانفي 2013 تاريخ الاطلاع 18/04/ 2017 على الساعة 11.00: **http://rcssmideast.org.2013**

اللائحة الأممية للمنظمات الإرهابية، وهو الأمر الذي ضرب نفوذ الحركة الوطنية لتحرير ازواد وحجم قدراتها على المناورة وهو ما جعل هذه الأخيرة تتهم الجزائر مباشرة بأنها السبب الرئيسي لإجهاض حلمها في الانفصال.

لقد قادت الجزائر هذه الجهود في ظرف دولي إقليمي بالغ الحساسية والخطورة وهو ما جعلها تعمل في اتجاهات مختلفة، ففي جبهتها الداخلية تعاملت بمرونة لم تشهدها البلاد مند الاستقلال ورفعت من قدرتها الدفاعية لأرقام عي الأعلى في تاريخها.[1]

**المطلب الثاني : التحول النسبي في الموقف الجزائري :**

**1- معطيات التحول النسبي في الموقف الجزائري**

شهد الموقف الجزائري تجاه النزاع الأزوادي في مالي تحولا نسبيا بعد انهيار وساطتها ووساطة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وتجدد القتال بعد انسحاب حركة أنصار الدين من المفاوضات وزحف الحركات الإسلامية جنوبا اتجاه المدن المحيطة بباماكو ، فالجزائر التي رافعت كثيرا من أجل الحل السلمي ورفضت التدخل الأجنبي يبدوا أنها استجابات للضغوطات الغربية ووافقت على التدخل العسكري لمحاربة المتشددين الإسلاميين.

بوادر التحول النسبي في المقاربة الجزائرية بدأ يظهر مع موافقتها لأول مرة على مبدأ المطاردة خارج الحدود خلال اجتماع هيئة أركان جيوش الميدان ( الجزائر، موريتانيا، النيجر ،بوركينافاسو ) والذي يسمح لهذه الدول بمطاردة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود بعد إبلاغ الدولة التي تقع على أرضها المطاردة.

كما أعلنت الجزائر دعمها لأي تحرك عسكري في مالي إذا كان الهدف منه هو محاربة الإرهاب ،وذكر وزير الخارجية مراد مدلسي " الجزائر قد سبقت وأن أبدت رأيها حول الموضوع حيث أعربت ليس فقط عن نيتها وإنما عن إرادتها في المضي قدما في مكافحة الإرهاب بشتى الوسائل " ، وأكد أن الجزائر بصدد تطوير عملها بالاعتماد على ثلاث محاور تعتبرها مكملة لبعضها البعض

[1] – قوي بوحنية ، " الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي " ، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** ، (29 جانفي 2012 ) ، ص . 5 .

" فهناك عمل إنساني وأخر سياسي وعمل ثالث يتمثل في التعاون لمكافحة الإرهاب " وتابع قائد الدبلوماسية الجزائرية يقول حول هذه العوامل الثلاث " ينبغي أن يتم التكفل بها بكل جدية وجعلها أكثر تناسقا ....إننا على ثقة بإمكانية تطوير حوار بين الإخوة الماليين ومحاربة الإرهاب في آن واحد " وهي المقاربة الجديدة التي ستدافع عنها الجزائر مستقبلا .[1]

ووصفت الجزائر على لسان الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية **عمار بلاني** اللائحة الأممية رقم 2071 الصادرة عم مجلس الأمن الدولي بالايجابية ، هذه اللائحة تمنح المنظمات الإقليمية الإفريقية والأمم المتحدة مهملة 45 يوم لتقديم مخطط للتدخل العسكري في شمال مالي ، مع مباشرة عمليات التفاوض بين الحكومة المالية والأطراف المتنازعة الغير الإرهابية ، وقال رئيس مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **كادري ديريري** أن السلطات الجزائرية تعهدت مسبقا بأنها ستغلق حدودها عند انطلاق التدخل العسكري الأجنبي في مالي لمنع هروب الجماعات المسلحة وأكد أن الجزائر شاركت في كل الاجتماعات التي جرت تحضيرا للعملية العسكرية تحت إشراف الإكواس وهذا ما يتناقض مع الموقف الرسمي الجزائري والذي لا ينسجم مع تصرف السلطات الجزائرية ميدانيا [2]

### 2- دوافع التحول النسبي في الموقف الجزائري

شكل التدخل الفرنسي في شمال مالي إرباكا كبيرا للسياسة الخارجية التي تحولت لتصبح أكثر مرونة تجاه التدخلات الخارجية في المنطقة ،فرغم رفضها علنية أي مشاركة عسكرية إلا أنها لعبت دور كبيرا في التدخل الأجنبي ، ويمكن أن نفهم هذا التحول من خلال معرفة دوافعه التي نجمل في :

1) **الضغوطات الأجنبية والخوف من التهميش الدور الجزائري** : والتي ظهرت مؤشراته في الزيارة الأخيرة لوزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** في أكتوبر 2012 حيث خشيت الجزائر من تهميش دورها خاصة مع مسعى فرنسا لتشكيل محور إقليمي بقيادة المغرب ودول الساحل حال

[1] – عاطف قدادرة ، " المجموعة الدولية تكشف تعقيدات الأرض في مالي وصعوبة التدخل " ، **جريدة الخبر** ، العدد . 6871 ، الجزائر ، ( 20 أكتوبر 2012 ) ، ص . 3 .

[2] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 59 .

استمرار العناد الجزائري ضد التدخل ، ضف إلى دلك قلق الجزائر من التقارب المغربي الليبي بعد سقوط **القدافي** فضلا عن شكوك حوا العلاقة بين المغرب وحركة التوحيد والجهاد التي اختطفت الدبلوماسيين .

**2) هشاشة النظام الحاكم في الجزائر** : فبعد الأحداث العربية والتطورات السياسية التي ميزت أغلب الدول العربية ، ووصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس ومصر والمشهد الغامض في ليبيا وكدا الصراع الصامت في هرم السلطة حول خليفة **بوتفليقة** [1]، إضافة إلى الفراغ المؤسساتي التي ميز الواقع السياسي في الجزائر وغياب الحقوق والحريات .

**3) تعرض المصالح الجزائرية للخطر في مالي** : حيث تعرض النفوذ الجزائري إلى ضربات متتالية من قبل حركتي القاعدة والتوحيد والجهاد في غرب إفريقيا من خلال اقتحام قنصليتها في مدينة غاو وخطف البعثة الدبلوماسية الجزائرية وإعدام نائب **القنصل الطاهر تواتي** فيما بعد.[2]

**4) وجود لائحة أممية** :حيث على رأت القيادة الجزائرية أن مخالفتها يشكل خطر على اقتراحاتها في منظمة الأمم المتحدة ويجعل الجزائر في موضع منافي للشرعية الدولية .

**5) موقف الحكومة المالية** : فالحكومة المالية هي التي طلبت التدخل الأجنبي ومساعدتها على تحرير شمال البلاد وبهذا لم تجد الجزائر الذرائع الصلبة لتبرير موقفها المبدئي في منع التدخل العسكري الأجنبي ما دامت السلطة في البلاد التي يعترف بها المجتمع الدولي هي نفسها تنادي بمساعدتها ، وفي هذا الصدد قال المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية عمار بلاني " ينبغي التسجيل بوضوح أن مالي طلبت بكل سيادة من الدول الصديقة مساعدتها لتعزيز قدراتها الوطنية في مواجهة الإرهاب "فصانع القرار الجزائري يحترم رغبة دولة مالي في طلب المساعدة الخارجية .[3]

**6) الضمانات الأمريكية المقدمة** : وهذا من خلال التقارب الجزائري الأمريكي الذي حدث عقب زيارة وزيرة الخارجية **هلاري كلينتون** إلى الجزائر على حساب الرؤية الفرنسية ، هذه الضمانات تتمثل في إعطاء الوقت الكافي قبل التدخل العسكري وجعل حركة أنصار الدين طرفا مهما في

[1] – حنفي علي ، **مرجع سابق** ، موقع في الانترنت

[2] – خالد ، **نفس المرجع** ، موقع في الانترنت

[3] – قوي بوحنية ، الجزائر والانتقال الى دور اللاعب في إفريقيا **مرجع سابق** ، ص . 6 .

معادلة الحل على عكس فرنسا التي تسعى إلى تدخل سريع وإقصاء أنصار الدين من مفاوضات الحل على اعتبارها حركة إرهابية لها علاقة بالقاعدة والتوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. [1]

7) **تحسن العلاقات الجزائرية الفرنسية** : وكان ذلك بعد التغير الذي حصل على سدة الحكم الفرنسي بوصول **فرنسوا هولند** الذي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي والذي وصل على حساب **نيكولا ساركوزي** الذي تميزت فترة حكمه ببرودة العلاقات الجزائرية الفرنسية ، هذه البرودة تصاعدت أكثر لتصل أقصاها مع مساهمته الكبيرة في التدخل الأطلسي في ليبيا وإسقاط الدولة الليبية التي كانت في سنواتها الأخير شريكا مهما في حفظ الاستقرار الإقليمي ،ومع مجيء **فرنسوا هولاند** الذي تربطه علاقة متطورة مع صناع القرار الجزائري حتى قبل وصوله إلى الحكم ، هذه العلاقة تداعمت أكثر بعد مساندة السلطات الجزائرية له في حملته الانتخابية ، حيث حثت عدة أطراف جزائرية رسمية المهاجرين الجزائريين المزدوجي الجنسية على التصويت له في الرئاسيات ، وقد تعززت هذه العلاقات أكثر بعد زيارته للجزائر ف ديسمبر 2012 .[2]

**المطلب الثالث : بعد التدخل العسكري الأجنبي**

نجح التدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي في تحرير المدن من سيطرة الجماعات الإرهابية وإيقاف تقدمها نحو الجنوب المالي , أعطى هدوء نسبيا للأوضاع العامة ، لكنه بالمقابل بقي عاجزا حل المعضلة المالية والتي لن تأتي إلا بحل شامل وعادل لمشكلات ساكنته خاصة الطوارق الذين يشعرون بلاعدالة مقابل باقي أطياف المجتمع المالي .

إن حسابات الفواعل القوى الكبرى لم تغب عن ادارك صانع القرار الجزائري فاستنادا إلى عقود من الخبرة ،فإن الجزائر تعرف جيدا ديناميكية النزاع في مالي ولديها القدرة على الضغط والتأثير على صاحب القرار في الأطرف المسلحة الرئيسة في البلاد ،[3] فاستنادا إلى اتفاقية "واغادوغو" التي نصت على ضرورة مساهمة المجموعة الجهوية، الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وذكرت الجزائر

[1] – فضيلة عيسات ،" السياسية الخارجية الجزائرية بين تداتانية القرار وتعقيدات الأزمة المالية " ( ورقة مقدمة من الملتقى الدولي حول : " **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**" ، جامعة قالمة 8 ماي 1945 ، 25-25 نوفمبر 2013 ) ، ص . 11 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 12 .

[3] – بوخرص ، **مرجع سابق** ، ص . 12 .

بشكل أساسي في دعم الجهود الإقليمية والدولية لدفع مسار التفاوض بين السلطة الشرعية في مالي والحركات السياسية والمسلحة في شمال مالي وهو الدور الذي تحاول أن تقوم به الجزائر التي بإمكانها إن تقدم لإنجاح وساطتها والخروج من بؤرة التوتر الفرص التالية:[1]

- تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية السابقة في إدارة النزاع فرصة للإطراف النزاع في مالي لبعث مسار التسوية وفق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي خصوصا إن دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضي أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي.
- يمكن للجزائر أن تقدم إغراءات لإطراف النزاع مسار التسوية النهائية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة، وفق مشاريع تغري أطراف النزاع في الشمال لانخراط في العملية السياسية وبرنامج التعمير والإنشاء في المناطق الشمالية المهمشة والهشة.
- يمكن أن تستند الجزائر على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي لإنجاح مسار تسويتها مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية.

تسعى الدبلوماسية الجزائرية من قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف النزاع المالي، والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي، فالجزائر تحظى بثقة الدولة المالية والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ومن خلفهم فرنسا والاتحاد الإفريقي بناءا على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالجزائر وآمنها القومي ودورها القاري ومن هذه الاعتبارات حساسية النظام الجزائري من انفصال الإقليم او حصوله على حكم ذاتي موسع وهو الذي يمثل نفس النسيج الاجتماعي في الجنوب الجزائري الغني بالنفط و الغاز، أما الاعتبار الثاني

[1] – مصطفى صايج ، " الجزائر والأمن الإقليمي : التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلة على الأمن القومي الإقليمي " ، العدد . الأول ، **المجلة الجزائرية للدراسات المستقبلية** ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ( ديسمبر 2014 ) ، ص . 15 .

فيتعلق بدور الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري، حيث يسيطر محور الجزائر- أبوجا- بريتوريا على رسم توجهات الاتحاد الإفريقي.[1]

وضعت الجزائر خارطة طريق للمفاوضات بين فرقاء النزاع المالي هذه الخارطة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- وضع إطار عام لمفاوضات السلام والتي يجب ان تصل إلى حل تفاوض شامل للازمة الازوادية.
- الحل يجب أن يعزز بمناخ الثقة الضرورية للتوصل إلى التسوية النهائية للنزاع.
- تهدف مفاوضات الجزائر إلى عرض آلية عميقة للسلام، وينبغي إن تؤدي إلى تناول جميع جوانب النزاع، بما في ذلك تلك التي تعتبر حساسة، وينبغي أن تكون المناقشات مفتوحة وصريحة وصادقة ويجب على المتفاوضين مراعاة المصلحة العامة.
- كما ينبغي الاهتمام بالاتفاقيات القديمة إذ أنها تحتوي على مصدر إرشاد والتمسك بجوانبها الايجابية وتجنب الانزلاق في إخفاقاتها الماضية.

ومع اعتماد خارطة الطريق الجزائرية 24 يوليو 2014 أوضح وزير الخارجية الجزائري "**رمطان لعمامرة**" أنها تحدد مضمون الوساطة بين الأطراف المالية و تحدد من يقودها والأطراف التي تكونها والتي تشمل مجموعة من المنظمات الدولية بالإضافة إلى موريتانيا وبوركينافاسو والنيجر والتشاد، وتتمثل الأطراف المالية المشاركة في الحكومة وستة حركات سياسية وعسكرية في شمال مالي وهي: الحركة العربية للازواد والتنسيقية للشعب الازواد والتنسيقية للحركات و الجبهات القومية للمقاومة والحركة الوطنية لتحرير الازواد والمجلس الأعلى لوحدة الازواد والحركة العربية للازواد المنشقة.[3]

---

[1]- سيدي أعمر بن شيخنا ، " المفاوضات المالية – الازوادية في الجزائر : قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ، ( 29 ديسمبر 2014 ) ، ص.3 .

[2] – نبيل بوبيبة ، " التنمية والأمن في السياسية الخارجية تجاه الأزمة الازوادية في مالي : مسار إلى أين " ، (ورقة من الملتقى الوطني حول : " **السياسية الخارجية بعد 50 سنة** " ، جامعة سكيكدة )، ص . 16 .

[3] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 102 .

وكانت الجزائر قبلها قد توصلت مع الأطراف المالية لإعلان وقف إطلاق النار وأشرفت على عملية تبادل أسرى بين الحكومة المالية والحركات الازوادية في مسعى منها لتلطيف الأجواء وبناء الثقة بين أطراف النزاع المالي.

ومع انطلاق الحوار المعمق بين أطراف النزاع المالي في 01 سبتمبر 2014 الذي يجري أساسا مع فرق التفاوض المتخصصة التي تقدم أعمالها إلى الجلسة العامة التي تمثل الإطار الرسمي للمفاوضات.

اعترف فريق الوساطة بقيادة الجزائر بالمظالم التاريخية التي وقعت في حق سكان إقليم ازواد المالي وأكدوا أحقية ساكنته على التمتع بنظام حكم يتوافق مع خصائص الجغرافيا التاريخية والاجتماعية والثقافية لمنطقتهم ، لكن في المقابل أكدت وثيقة الوسطاء على النقاط التالية:[1]

- احترام الوحدة الوطنية، والوحدة الترابية وسيادة دولة مالي وشكل نظامها في الحكم (الجمهوري العلماني).
- الاحترام والحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي، وتعزيز مشاركة كل مكونات الشعب المالي خاصة النساء والشباب في مشروع بناء الوطن
- قيام السكان بإدارة فعلية لشؤونهم الخاصة عن طريق نظام حكم يأخذ بعين الاعتبار أمالهم و احتياجاتهم الخاصة.
- القيام بتنمية متوازنة في جميع أقاليم مالي مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاعها الخاصة.

هذه الوثيقة منسجمة تماما مع طموحات الحكومة المالية لمنها لكنها طموحات الجانب الأخر، فوثيقة منسقية الحركة الازوادية رسمت بوضوح تصورها لمستقبل العلاقة بين الازواد و مالي، حيث رأت قيام نظام فدرالي يسمح بقيام دولة الازواد الاتحادية و دولة مالي الاتحادية اللتان تشكلان معا دولة اتحاد مالي.

وتقول وثيقة الحركات الازوادية: عبر هذا الاتفاق "يتفق الأطراف على نموذج سياسي من النوع الفيدرالي وإقامة اتحاد يتكون من ازواد و مالي، إن مواطني دولة ازواد الاتحادية يدير شؤونهم بحرية بواسطة المؤسسات التالية:[2]

[1] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 103.

[2] – بن شيخنا ، **مرجع سابق** ، ص . 4 ، 5.

- دستور متناغم مع دستور الدولة الفدرالية يتم إعداده من قبل مجلس انتقالي يتأسس فور التوقيع على الاتفاق.
- جهاز تنفيذي يقوده رئيس منتخب حسب المواصفات التي يحددها دستور أزواد.
- برلمان مكلف بالتصويت على القوانين مع احترام مجال اختصاصات دولة أزواد ، ويضمن شرعيتها.
- سلطة قضائية تضمن دولة القانون على كامل تراب الكيان الاتحادي وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والدنية لمواطني أزواد.

وتقترح وثيقة الوسطاء التي توسعت لتشمل الاتحاد الأوروبي والمنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا وهيئة الأمم المتحدة ودول جوار المالي اتفاق الأطراف المتنازعة على وضع هندسة مؤسسية وتنموية تسمح لسكان الشمال بإدارة شؤونهم الخاصة على قاعدة مبدأ الإدارة الحرة مع ضمان أكثر نسبة من التمثيل لسكان إقليم أزواد في المؤسسات الوطنية لدولة مالي.

فبالإضافة إلى مسألتي التنظيم الفدرالي والحصص بالعرق ، فالوساطة الجزائرية قامت بتدليل عقبة معطى أخر وقد يتسبب في عدم التوصل إلى سلام شامل وهو الخلاف بين التنظيمات المسلحة الازوادية وتبادل التهم بالعمالة لباماكو ، حيث تجد الوساطة الجزائرية نفسها تحت ضغط شديد لأنها مطالبة بإزاحة هذه العقبات من طرف المفاوضات وقد عمل صناع القرار في الجزائر من أجل هذا باقتراح الصيغة التالية : " مناطق الشمال التي يطلق عليها البعض اسم الازواد " في محاولة لامتصاص قوة الطرح من قبل المعارضة المسلحة دون إزالتها ، ودون أن تثير في نفس الوقت رد فعل سلبي من جانب الحكومة المالية ، هذه الأخيرة تخشى تقدم تنازلات قد تضعها تحت رحمة بعض المؤسسات ، فالبرلمان المالي تحفظه على بعض المصطلحات المتداولة على غرار " المناطق المتكاملة" والحق الممنوح لبعض المناطق في اختيار تسميتها فضلا عن منح كوطات لبعض المجموعات الإقليمية لاختيار ممثلهم في مؤسسات الدولة المالية وكدا منح الجماعات المحلية الخوض في مؤسسات الدولة المالية وكذا منح الجماعات المحلية الخوض في المسائل المتعلقة بشؤون الدفاع والأمن ، توجسا من أن يحقق الازواديين مكتسبات قد تكون مقدمة لتحقيق مطلبهم الرئيسي وهو الاستقلال عن الوطن الأم. [1]

[1] – بن شيخنا ، **مرجع سابق** ، ص . 6،5

وبعد جهود صعبة وشاقة للدبلوماسية الجزائرية تمكنت من تحقيق اختراق أولي مهم تمثل في التوقيع بالحرف الأولى للاتفاقية النهائية لإنهاء النزاع 19 فيفري 2015 ، و كان ذلك بين الحكومة المالية والحركات الازوادية التي تضم أبرز أصيل الحركة الوطنية لتحرير أزواد التوقيع إلى ما بعد استشارة الشعب الازوادي حول بنود الاتفاق حسب تعبيرها.[1]

ووصف وزير الخارجية **رمطان لعمامرة** توقيع الأطراف المالية على إتفاق السلم والمصالحة الوطنية باليوم التاريخي حيث وصف الوثيقة " بالاتفاق الذي يفتح أفاقا واعدة من أجل مستقبل أفضل لجميع الماليين[2] " كما هون من إرجاء تنسقية الحركات الازوادية التوقيع على الاتفاقية وقال : "أعلم جيدا أن الاتفاقية ليست متكاملة الأبعاد ، وأشقاؤنا في التنسيقية لم يوقعوا عليها ، وهذا ليس رفضا ،وإنما قدموا وجهة نظرهم في بيان أصدروه ، وأعلم جيدا أن تحفظهم أخذوه من ثقافتهم العريقة من أجل العودة للتشاور مع من أوكلوهم الحديث باسمهم" ، وتتحدث وثيقة السلم والمصالحة عن تشكيل مجالس إقليمية منتخبة ، ومنح تمثيل أكبر لسكان المناطق الشمالية في المؤسسات الوطنية وإجراء انتخابات محلية في غضون 18 شهرا ونقل مجموعة من السلطات المركزية إلى سكان الأقاليم الشمالية ، لكن من دون الإشارة إلى حكم فدرالي أو ذاتي ، كما تحدثت عن نقل 30 بالمائة من عائدات الميزانية من الدولة إلى السلطة المحلية في الشمال ابتداء من عام 2018 ، واقتراح منطقة تنمية في الشمال تحظى بدعم دولي لرفع مستوى المعيشة فيه خلال مدة تتراوح بين 10و 15 عام وقيام لجنة تحقيق دولية في جرائم الحرب والإبادة التي شهدها النزاع .

وقالت وثيقة الوساطة إن توقيع على الاتفاق يعد مرحلة هامة كونه يمثل استكمالا لمسار التفـــاوض ، وأشارت إلى أن المرحلة المقبلة ستتعلق بتطبيق مختلف التوصيات المتفق عليها والتي يستدعي إنجازها الالتزام الصادق والمستمر للأطراف وكذا تجندهم الدائم .[3]

ورغم أن هذه الاتفاقية وقعت في 1 مارس 2015 وتأكيد مصادر بأن توقيع تنسيقية الحركات الازوادية مسألة وقت فقط ، إلا أن هذا لم يحدث إلى غاية كتابة هذه الأسطر ، حيث اكتفت بالتوقيع الرمزي على وثيقة السلام التي أبرمت في 15 ماي 2015.

---

[1] – **نفس المرجع** ، ص . 7 .

[2] – خالد بودية ، " الجزائر تنهي الأزمة في مالي وعينها على ليبيا " ، **جريدة الخبر** ، الجزائر ، 2 مارس 2015 ، ص . 3 .

[3] – بن شيخنا ، **نفس المرجع** ، ص .7 .

## المبحث الثالث : التحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع في مالي

تعترض المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع في مالي عدة تحديات تشكل عقبة حقيقة أمام الجهود الجزائرية لإشاعة السلام المنطقة الإقليمية للبلاد ، هذه التحديات تتنوع مصادرها بين ما هو متعلق [ادوار القوى الخارجية سواء كانوا قوى دولية أو إقليمية وبين ما هو داخلي متعلق بأطراف النزاع أو وضعية البيئة الداخلية

### المطلب الأول : التحديات الداخلية

تمثل أهم عقبات أما المقاربة الجزائرية للوصول الى سلام شامل حيث أن الدولة في مالي وإفريقيا عموما لها فجوات حرجة و عميقة تجعل التزامها بمبادرات ضئيلة، ويمكن أن نجمل هذه التحديات الداخلية التي تواجه تطبيق الرؤية الجزائرية في:

**1- تحدي هشاشة الدولة المالية:** الشيء المتفق عليه في العديد من التحليلات الأكاديمية المهتمة بالساحل هي حقيقة أن كل حالات عدم الاستقرار والأمن سببها الأساسي هشاشة الدولة التي تصل إلى حد الفشل، فالساحل من أكثر المناطق الغير مستقرة في القارة حتى بعد أن مر معظمها من الاستعمار إلى الاستقلال. فمن موجات التمرد و الحروب الأربعة التي اندلعت في شمال مالي في 1963-1990-2006 و 2012 مرورا بحروب شمال النيجر بين الحكومة و الطوارق و الحرب التشادية السودانية إلى الحرب في جنوب السودان، ودارفور كذا الحروب بين الدول مثل الحرب بين ليبيا و تشاد وبين مالي وبوركينافاسو و بين النيجر و مالي يؤكد انه لا تكاد تخمد نار للحرب إلا لتشغل أخرى.[1]

إلى جانب ما سبق يعد غياب مؤسسات حكومة فعالة ومتجاوبة مع الواقع هو الأخر من سمات الدول الهشة. وكان بعض النخب في إفريقيا – ما بعد الاستقلال – كانت تعتبر إقامة مؤسسات قوية و دائمة ( من حيث قوة تمثيلها لشعوبها، أو من حيث نجاعة أدائها ) أخر انشغال لها، بل ابتكرت أسلوبا أخر تتصل به مع جزء من شعوبها من خلال اتصالات وثيقة عبر العلاقات العشائرية وصلة القرابة والانتماء العرقي. وكلها مؤشرات قوية تدل على ضعف مؤسسات الدولة

[1] – علالي ، **مرجع سابق** ، ص . 13.

وعجزها عن تقديم بديل مقنع، وتحويل الولاء من القبيلة والعشيرة إلى ولاء الدولة وتقوية صلة المواطنة.[1]

وهذا ينطبق في جمهورية مالي التي تفتقر إلى مؤسسات قوية قادرة على تسير ذلك التعدد اللغوي والعرقي وتصريف أمورها وهذا ما يجعل ملاحظة وزير الخارجية الأمريكي السابق **هنري كسجنر** تنطبق عليها حيث قال " في معظم دول العالم يسبق وجود مجتمع أو أمة وجود الدولة ،وعلى النقيض من ذلك فإنه في غالبية الدول الإفريقية ، تسبق الدولة الأمة وتبدل جهدا لخلق الوعي الوطني من خلال فيض من القبائل والإثنيات وفي حالات كثيرة الديانات المختلفة.[2]

فالضعف الشديد لمؤسسات الدولة صاحبة انتشار واسع للفساد السياسي مما أدى لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات ، هذا بالإضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي وغياب التنمية الاقتصادية وفي جميع المجالات والأصعدة والتي تعتبر من أهم المغيرات تحقيق السلم والاستقرار يقول اودنيس في أهمية التنمية في توفير عامل السلام لا تنمية بدون استقرار ولا استقرار بدون تنمية ، إضافة الى غياب العدالة التوزيعية اجتماعي، اقتصاديا، سياسيا وهو ما ينتج حالات الإحباط السياسي والتي تخلق حركات للتمرد والعنف السياسي.[3]

فافتقار جمهورية مالي إلى مؤسسات فاعلة يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ اتفاقيات التسوية الجزائرية أحد العراقيل الرئيسة للوصول إلى اتفاق شامل بين أطراف النزاع في مالي ، فطوال العقود الماضية لم تتمكن من تنفيذ اتفاقيات التسوية ولم تتمكن من الالتزام بوعودها نتيجة لوجود أكثر من رأس في سلطتها السياسية واختلاف نخبتها السياسية ، فف اتفاقيات التسعينات لقيت رغبة الحكومة بإدماج المسلحين الازواديين في نسيجها العسكري معرضة داخلية واسعة من بعض الاثنيات التي اعتبرت الأمر مخلا بتوازن الجيش المالي ذو العدد المحدود في أفراده ،ورفضت من النخب السياسية في باماكو المصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية استعلائية وطبقية بين الهويات

[1] – عبد الحليم غازلي ، " الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في التنظير والممارسة " ، **المجلة الجزائرية للدراسة السياسية** ، العدد. 2 ، ص . 45 .

[2] – شمامة ، **مرجع سابق** ، ص . 55 .

[3] – weak states and globa lthearts :factor fiction the wachintin , quarterly,sprig 2006 , p .27

المكونة للدولة وهو ما يدفع إلى بطء توزيع السلطة والثروة بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال المهمش عمليا في المشاركة السياسية.[1]

والأعقد من هذا النوع أن النزاع في مالي سنة 2012 يجري في ظل مرحلة هي الأضعف في تاريخ الدولة المالية والتي تشهد ولأول مرة اختلال في موازين القوى لصالح الحركة الازوادية ، فالقوات المسلحة في شمال مالي وحلفائها صارت أقوى من الجيش المالي الذي أصبح ليس بمقدوره فرض سيطرته الميدانية على كامل إقليم الازواد ، والتي تضاعفت مع غياب الإرادة الحقيقة من القوات الداعمة له في السيطرة على النزاع والذي أدى إلى حصول انشقاقات دخل الجيش المالي [2].

**2 - تحدي طبيعة النزاع وتعدد أطرافه وتناقضهم:** لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي تم تصنيفه على انه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة و من النزاعات المجمدة، وهو ما يؤكد على صعوبة إيجاد حل نهائي له. وذلك بسبب ديناميكية أطراف النزاع سواء من حيث نشأتها و اختفاءها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة ، وان بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية والانفصال والحكم الذاتي.[3]

وتربط طرفي النزاع في مالي علاقات الريبة المتبادلة ، حيث عايش الطوارق وكل الازواديين التلاعب بمطالبهم التي يرون بأنها مشروعة وكذا تهميشهم وإقصائهم من اللعبة السياسية و الفرص الاقتصادية، كما أن الحكومة المالية عادة ما تخرج عن إطار التسوية السياسية إلى القمع، بحجة ضرورة استتاب الأوضاع و استرجاع الأمن وهو ما يحقق دوامة الضغائن المتبادلة.

واللافت للانتباه أن الانقسام بين أطراف النزاع في الشمال، انشطر بدوره إلى شاطرين رئيسيين في بداية التفاوض مع الحكومة في باماكو، بحيث وقع القسم الأول من الحركات الازوادية على خريطة الطريق في إطار مسار الجزائر ومثلتها كل من الحركة العربية للازواد و تنسقية حركات قوى الوطنية للمقاومة و تحالف الشعب من اجل الازواد، أما القسم الثاني من الحركات فقد وقع مع ممثل الحكومة المالية وثيقة موازية بنفس التسمية السابقة و يتمثل هذا القسم من التنظيمات في: تنسيقية المجلس الأعلى لوحدة الازواد، الحركة الوطنية لتحرير ازواد والحركة العربية للازواد،

[1] - صايج ، **مرجع سابق** ، ص . 5 .

[2] - زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 113 .

[3] - صايج ، **نفس المرجع** ، ص . 6 .

ويضاف إلى هذه الحركات الازوادية المنتشرة في شمال مالي جماعات إرهابية تحاول تدمير المسار التفاوضي والاتجاه السلمي في مالي.[1]

وفي إطار تصنيف النزاع على أساس أنه من النزاعات المجمدة التي تتصاعد مرحليا ، فإن الرهان على التسوية النهائية التي تسعى إليه الجزائر سيصطدم حتما بهذه الظروف المتناقضة ، بسبب صراع الزعامات وارتباطات بعضها بأطراف إقليمية ودولية تريد فرض إرادتها في المنطقة ، كما هو الحال مع الحركة الوطنية لتحرير الازواد التي ترتبط بعض قيادتها بالمملكة المغربية وفرنسا لمواجهة النشاط الجزائري في الساحل الإفريقي خصوصا بعدما اتجهت مساعيها السياسية قبل انهيار القدافي والانقلاب على الرئيس أمادو ثوري إلى بناء نموذج أمني إقليمي مستقبل من خلال آليات دول الميدان.[2]

**المطلب الثاني : التحديات الإقليمية**

رغم كون النزاع في مالي من الناحية الواقعية هو مصدر تهديد لكامل المنطقة المغاربية ، إلا أنه لم يستطيع توحيد الجهود لاحتوائه ،فقد شكل على مر العقود الماضية فرصة سانحة أمام بعض الأنظمة المغاربية لتصفية حساباتها في المنطقة ، الأمر الذي ترك تحديات أمام الرؤى الصادقة للجزائر للوصول إلى سلام انطلاقا من كونه ركيزة أساسية في استقرار المنطقة .

**1- التحدي الذي يشكله الحسابات المغربية :**

حاول النظام الملكي المغربي استعمال ورقة الأقلية في الساحل للضغط على الجزائر وإدارة علاقته الصراعية معها ، حيث يرى المغرب أنه عبر هذه النافذة يمكنه من مساومة جاره الجزائري حول قضية الصحراء الغربية ، صرح الملك المغربي الراحل " الحسن الثاني في هذا الشأن إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم "، ولا يدخل هذا الموقف في إطار زعزعة المنطقة فقط ، بل يتعداه إلى تحقيق هدف بناء

[1] - صايج ، **مرجع سابق** ، ص . 6.

[2] - **نفس المرجع** ، ص . 7 .

المغرب الكبير الذي طالما حلم به نظام المخزن وشكا أحد الأرضيات الصلبة التي يرتكز عليها النظام الملكي ويحقق به الشرعية والقبول لدى الأوساط المجتمع المغربي.[1]

إن المغرب يتحرك وفق إستراتجية تحكمها ثلاث اعتبارات أساسية هي الاصطفاف مع مواقف الحلفاء الغربيين والتنافس الإقليمي مع الجزائر ونزاع الصحراء الغربية ، وهي اعتبارات متداخلة فيما بينها ومتبادلة التأثير ، ولم يسبق للمغرب أن اتخذ موقف معارضا لمواقف حلفائه الغربيين ، بل ظل متناغما مع مواقفهم ،ولم يحد عن هذه القاعدة مع تجدد النزاع في إقليم الازواد المالي سنة 2012 ،حيث فتح أجوائه لعبور الطائرات الفرنسية ، وقام الموقف المغربي على ضرورة اعتباره معنيا بالنزاع المالي بحكم الجوار المغاربي والدور المغربي بين فرنسا وإفريقيا السوداء ، وهذا في محاولة لإحباط الإستراتجية الجزائرية التي تقصيه من مشاورات التعاون على المستوى الإقليمي الساحلي بحجة أن المغرب ليس بلدا ساحليا .[2]

لقد حاول المغرب أن يجعل النزاع في شمال مالي البوابة التي تسمح له بالعودة إلى الاتحاد الإفريقي فسجل حضوره بكثافة في الكواليس الإفريقية من اجل مناقشة النزاع الازوادي سواء من خلال مشاركته الرسمية أو غير الرسمية في اجتماعات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا أو عبر إرسال موفدين على هامش القمم الإفريقية، ففي اجتماع "أديس بابا" للدول المانحة التي دعا إليها الاتحاد الإفريقي عقب القمة الإفريقية العشرين، حضر المغرب رسميا وشارك على مستوى وزير الخارجية وهنا وعدت الرباط بتمويل نشر قوة افريقية في مالي وإعادة تنظيم الجيش وأعلن وزير الخارجية "سعد الدين العثماني" خلال الاجتماع عن تقديم دعم مالي بمبلغ 5 مليون دولار.[3]

ولعب المغرب دورا كبيرا في التدخل العسكري الأجنبي بقيادة فرنسا في إقليم ازواد، فالمسؤوليين المغاربة نواهو كثيرا بدور بلادهم في استصدار مجلس الأمن 2085 الذي سمح بالتدخل الدولي، حيث أن القرار اتخذ بمبادرة مغربية أثناء رئاستها للمجلس (حينها كان عضو غير

[1] – نبيل بويبية ، " مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف " ( ملتقى الوطني الأول حول : " **إشكالية الأمنية في الوطن العربي** " ، جامعة جيجل ، 2012 ) ، ص . 12.

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 21.

[3] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 130 .

دائم في مجلس الأمن )، وقال وزير الداخلية المغربي "محمد العنصر" إن بلاده لا تعتزم إرسال قوات عسكرية إلى مالي لكنه أكد أن بلاده ستدعم التدخل الفرنسي.[1]

ويمارس المغرب نفوذا كبيرا على أهم واكبر مكون ازوادي في جمهورية مالي حيث قال الأمين العام "للحركة الوطنية لتحرير ازواد" "بلال اغ الشريف" عن ترحيب الحركة ومعها المكونات الأخرى في مالي بأي مبادرة مغربية من اجل طي صفحة الخلافات بين الفرقاء السياسيين في البلاد وأكد أن دور المغرب يبقى مركزيا في أي حل للنزاع.

**2- التحدي التي تشكله الأوضاع في ليبيا:**

تاريخيا لعبت ليبيا دورا محوريا في إدارة القضايا الداخلية في بلدان الساحل الإفريقي، فمع قيام الجماهيرية في ليبيا بوصول العقيد الراحل "معمر القذافي" إلى السلطة سنة 1969 وإزاحته الملكيـة، شهدت السياسية الخارجية الليبية تحولات عميقة من خلال تبنيها خطا قوميا عربيا مناهضا للمشروع الامبريالي الغربي الذي زرع الكيان الصهيوني في جسد الأمة العربية، فقد كان العقيد معمر القذافي من اشد المتحمسين لقيام حرب 1973 ضد الكيان العبري، لكن نهاية الحرب الغير مرضية للقذافي ودخول مصر ( قلب العروبة ) في مفاوضات سلام مع إسرائيل برعاية أمريكية وما تبعه من تصدع وتأزم في العمل العربي المشترك جعل القدافي يراجع أولويات سياسات بلاده الخارجية حيث اتجه بها جنوبا صوب إفريقيا وخاصة دول الساحل الإفريقي وقد ارتكزت على نشر الدين الإسلامي من خلال بناء المساجد و المراكز الإسلامية وتفويض التواجد الإسرائيلي ومساندة الحركات التحررية.[2]

ويكمن السر في التأثيرات الليبية على هذا الملف كون الجماهيرية اللبيبة هي البلد الذي استوعب ألاف الشباب من الملثمين، بعد موجات الجفاف الصعبة التي ضربت المنطقة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ومكن ذلك التواجد الكثيف لشبان بلا مؤهلات ولا تكوين تربوي الحكومة الليبية من الحصول على مجندين يمكن استخدامهم كمرتزقة في حروبها التوسعية،

[1] – محمود معروف ، " أزمة مالي بوابة المغرب للعودة إلى الإتحاد الإفريقي " في : **http://www.swissinfo.ch** تاريخ الاطلاع 2017/04/16 على الساعة 11.00 .

[2] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص .131 .

كما حدث في التشاد أو إرسالهم إلى فلسطين ولبنان لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كما استخدموا في حروب استنزاف ضد بعض الأنظمة التي لا تروق توجهاتها لطرابلس.[1]

تنامي الدور الليبي في المنطقة حيث قامت بفتح قنصلية لها بمدينة كيدال قرب الحدود الجزائرية المالية وخطاب القدافي سنة 2005 الذي دعا فيه قبائل الطوارق إلى التوحد في إطار فيدرالية وهو ما اعتبرته تشجيعا على الانفصال حيث وصفت الخارجية الجزائرية خطاب القدافي "بالأمر الخطير للغاية".[2]

بعد الوساطات الشاقة والمتتالية التي قادتها الجزائر استطاعت أن تصل إلى تفاهم بين الحكومة المالية وجزء كبير من المتمردين ، لكن القدافي تعهد بإيواء الرافضين لاتفاقية الجزائر ، وقام بدمجهم في مختلف التشكيلات العسكرية الليبيـة وهذا ما أدى إلى إغراق بعض الوحـدات الأمنية بعناصر طارقيـة ، ومن بين هؤلاء محمد أغ ناجم الذي أصبح فيما بعد أحد قيادات كتائب الجيش الليبي الشهيرة ولعب دورا كبيرا خلال الأحداث الليبية وبعد سقوط القدافي أدى دورا مهما في تهريب الأسلحة الليبية نحو مالي حيث يتواجد عناصر حليفه إبراهيم أغا باهنغا .[3]

تعد الأوضاع الداخلية حاليا في ليبيا أحد التحديات والمعوقات الرئيسية أمام المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع في شمال مالي نتيجة ما تمثله الساحة الليبية من سوق مفتوحة وكبيرة لمختلف الأسلحة للجهاديين التي تتغذى بها الحركات الانفصالية والإرهابية التي دخلت على خط النزاع في مالي ،ولن تساعد الأوضاع في ليبيا في عودة مختلف التشكيلات التي تحمل الجنسية الليبية والتي أصول مالية إلى مدنها الليبية والتمتع بمستوى معيشي جيد يسمح لها بالاستقرار والتفكير عن العودة إلى حمل السلاح في شمال مالي ، خاصة مع انهيار المتسرع لمكونات وروابط المجتمع الليبي ، فأغلب حكام ليبيا الجدد يسعون إلى إقصاء الطوارق من جنسيتهم التي محنها لهم القدافي وأفنوا على إثرها سنوات من حياتهم في خدمة الدولة الليبية ، فليبيا التي كانت الشرارة الأولى لانطلاق النزاع يجب أن تكون الطريق الأول لبداية الحل في مالي وهذا عن طريق إعادة تأهيل الدولة الليبية حتى تتمكن

[1] – ماماداوباه ، **مرجع سابق** ، ص.3 .

[2] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 132 .

[3] – ماماداوباه ، **نفس المرجع** ، ص . 41 .

من القيام بوظائفها في ظل الحرص على عدم إقصاء أي مكون من النسيج الليبي ،فالحل الشامل في مالي يكون عن طريق مقاربة شاملة للأمن الإقليمي وهذا ما تدافع عنه الجزائر.[1]

**المطلب الثالث : التحديات الدولية**

رغم أن جمهورية مالي تصنف من أفقر دول العالم إلا أنها تقع ضمن مناطق النفوذ لقوى دولية ، خاصة مستعمر الأمس فرنسا إضافة إلى الولايات المتحدة كقوة عظمى تسعى إلى بسط الهيمنة على القارة الإفريقية والعطاء المنطقة اهتمام اكبر خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .كما يشكل امتلاك هاته القوى الدولية لحق الفيتو و الذي يخول لها اكتساب الشرعية الدولية في مختلف تدخلاتها وسلوكياتها العائق الأكبر أمام التصور الجزائري لمستقبل المنطقة .

**1- التحدي الذي تشكله الإستراتجية الفرنسية**

قال فرنسوا ميثران الرئيس الأسبق لفرنسا في القمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت في نوفمبر 1994 " إنه بدون إفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الواحد والعشرين ، فالقارة السمراء كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية "[2]

لقد اختارت فرنسا بعد استقلال الدول الإفريقية العمل وفق إستراتيجية مغايرة ، وذلك بالاهتمام والتركيز على محاور دول افريقية معينة ، كانت في مقدمتها دول منطقة الساحل الإفريقي ودول من إفريقيا الغربية على غرار السنغال والكوت ديفوار والغابون ، ومن هذا المنطلق تبنت فرنسا مقاربة أمن اقتصادي وعسكري إضافة إلى مقاربات ثقافية (منظمة الفرانكفونية ) ، وذلك في شكل مداخل أمنية لمواجهة التهديدات التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي .[3]

يعتبر النفوذ الفرنسي في مالي من أهم الدوافع التي وجهت الاهتمام الجزائري بما يجري في المنطقة ،وهذا نتيجة لتوجس صانع القرار الجزائري من المبادرات الفرنسية ، خاصة أنه ينطلق من خلفيات تاريخية تشهد على السعي الفرنسي للسيطرة على هذه المنطقة ، وأن أهدافه الحقيقة تتعدى إقليم أزواد المالي الذي يعتبر فقيرا مقارنة بالمناطق المحاذية له في كل من النيجر والجزائر وليبيا ، فالذاكرة التاريخية للجزائريين مازالت شاهدة على محاولة ديغول حرمانهم من صحرائهم التي تمثل

[1] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 119 .

[2] – عبد الرحمن حميدي ، " القمة الافرو أوروبية الأولى : صراع الأولويات "
تاريخ الاطلاع 2017/04/20 الساعة 11.00 **http://www.islomonline.net /14/04/2011**

[3] – بشكيط ، **مرجع سابق** ، ص ص . 117،116

عماد الاقتصاد الجزائري ومركز قوة الدولة الجزائرية ويتهم الجزائريون فرنسا بأنها تسعى لإقامة قواعد عسكرية قرب برج باجي المختار عبر فرض الحل الذي يتلائم مع إستراتجيتهم وتهميش الدور الجزائري الساعي إلى السلام الشامل انطلاقا من أنه يشكل صمام أمان للمصالح العليا الجزائرية المتمثلة في إبعاد التوترات والقلاقل عن مركز ثرواتها الطبيعية (البترول ، الغاز،المياه المعدنية ، اليورانيوم ،الذهب)[1]

فحسب الرؤية الجزائرية فعرقلة الحل الجزائري في مالي هو مقدمة لضرب الجزائر ومحاولة لاستعمال ورقة الطوارق كوسيلة ضغط على توجهات صانع القرار الجزائري ، بحيث هناك بعض الفصائل التي تدعمها فرنسا تطالب بإقامة دولة طارقية مشابهة للمشروع الفرنسي القديم في المنطقة (المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية) ، هذه المطالب تشمل الجنوب الجزائري ، وتجد الرؤية الجزائرية تبريراتها من خلال وسائل الاستقطاب والاحتواء التي اتبعتها الإستراتجية الفرنسية من خلال :[2]

3- الحملات الإعلامية المكثفة وإبراز معاناة الطوارق.

4- إنشاء جمعيات التضامن ومساعدة الطوارق تحت شعارات إنسانية.

5- تقديم المساعدات المادية.

6- ربط العلاقات مع زعماء الطوارق للضغط على السلطة المركزية ، وهذه السياسة ليست جديدة فقد حاول ديغول تكريسها في اتفاقية أيفيان مع الجزائر عندما زعم بأن الجزائر ليست أمة وإنما سكان يتوزعون بين الطوارق وبني ميزاب والقبائل ،و هي سياسة مكشوفة تعتمدها القوى الاستعمارية لتجزئة الدول حتى يسهل عليها استغلال الموارد الحيوية.

7- ضعف المبرر الفرنسي للتدخل في المنطقة ،لأنها مسؤولة بقسط كبير عن التدهور الأمني بفعل تدخلها في ليبيا ضد نظام القدافي وإسقاط الدولة اللبيبة وما تبعه من الانتشار الواسع للسلاح وانتقاله إلى شمال مالي وهو السيناريو الذي حذرت منه الجزائر.

سعت فرنسا إلى إقصاء الحركات الازوادية التي تقع خارج دائرة نفوذها وحركت آلة الإعلام من أجل تشويه صورتها وإلصاقها بالإرهاب الدولي المتمركز في المنطقة ، وهذا كمحاولة لضرب

[1] - زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 120 .

[2] - بوستي وبوقنور ، **مرجع سابق** ، ص . 07 .

الجهود الجزائرية الساعية لضمان إنجاح مسار التسوية عبر إشراك أكبر قدر ممكن من الحركات الازوادية التي أثبتت أن لديها حاضنة شعبية كبيرة .[1]

لم تعطي فرنسا الوقت المناسب للجهود التي بدلتها الجزائر اتجاه النزاع في مالي ، حيث بمجرد صدور مذكرة مجلس الأمن رقم 2071 التي تبنت شقين سياسي وعسكري في شمال مالي ، باشرت الجزائر فورا الشق السياسي من المذكرة الأممية في حين انصبت الجهود الفرنسية نحو الشق العسكري وذلك من خلال عقد اجتماع باريس الذي حصص لوضع الخطة العسكرية للتدخل في مالي، وأطلق الرئيس الفرنسي فر**نسوا هولاند** من قمة خمسة زيد واحد التي جرت في مالطا تصريحات صادمة للدبلوماسية الجزائرية لما لمح لممانعة الجزائر لمشروع التدخل قائلا "هناك دول يمكنها أن تكون متحفظـة ، لكنها ليست تلك التي تذهب إلى مجلس الأمن للعرقلة ،لأنه لا أحد سيعرقلها ".[2]

إن ما يثبت أن فرنسا لا تهمها النزاع والاستقرار في مالي بقدر ما يهمها مصالحها هو رفض فرنسا على العمل على مساعدة القوات المالية على استرجع مدينة كيدال التي تركتها تحت سيطرة حلفائها من الحركة الوطنية لتحرير الازواد ،وهذا ما كشفته الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء المالي موسى مارا إلى كيدال ، حيث جرت محاصرته في قاعدة عسكرية في كيدال من قبل بعض الحركات الازوادية ومنعت زيارته إلى المدينة ، ورغم تواجد القوات الفرنسية في المدينة إلا أنهم رفضوا تقديم المساعدة للحكومة المالية وهي رسالة واضحة مفادها أن الأمور ليست كما يريدها الماليون ،وأن عودة الحكومة المالية إلى الشمال ليس متاحا وأن عليها تقديم تنازلات (التنازل يعني القبول بالانفصال ).[3]

إن الأسئلة التي تبادر إلى الدهن إزاء الإستراتجية الفرنسية في مالي هي : ما هو سبب رفض الفرنسيين مساعدة الدولة المالية على إخضاع مدينة كيدال ؟ ولماذا كيدال بالضبط وليس ولاية أخرى من ولايات الإقليم ؟ وهل ترك كيدا تحت سيطرة الانفصاليين كان اعتباطيا ؟ أم أنه كنتيجة لحسابات عميقة ودقيقة

[1] – حسين زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 121 .

[2] – **نفس المكان** ، ص . 121 .

[3] – **نفس المرجع** ، ص . 122 .

الأكيد أنه لا يوجد شيء للصدفة في العلاقات الدولية خاصة إذا كانت إحدى أطرافها هي القوى الكبرى ،فمدينة كيدال هي أكثر المدن في الإقليم مرتبطة بالداخل الجزائري والمصالح الجزائرية ، والتي من خلالها يمكن لفرنسا المساومة والضغط على صانع القرار الجزائري .[1]

**2- التحدي الذي تشكله الإستراتجية الأمريكية :**

تعود أهمية القارة الإفريقية في السياسة الخارجية الأمريكية لعوامل متعلقة بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد ، كما يرجع لعوامل أخرى متعلقة بالقارة الإفريقية ذاتها ، حيث تحتوى القارة على ثروات ضخمة ، إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بتجاذبات القوى بين أقطاب النظام الدولي على الموارد قيما يخص ثروات القارة الإفريقية ، فقد حدد مؤتمرا لأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاحتياطي النفطي لإفريقيا بـ 80 مليار برميل ، أي 8 بالمائة من الاحتياطي العالمي الخام ، وحتى يوما هذا تكتشف أبار جديدة خاصة في خليج غينيا ، حيث تحصل الولايات المتحدة على حوالي 22 بالمائة من احتياجاتها النفطية من إفريقيا.[2]

وتزايدت مكانة القارة أمنيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالنسبة لأمريكا خاصة بعد الهجمات العديدة ضد مصالحها في العديد من البلدان الإفريقية ، الأمر الذي دفع صناع القرار في الولايات المتحدة إلى التنبيه بضرورة التنسيق العسكري مع دول القارة الإفريقية خصوصا في المنطقة الساحلية الصحراوية بعد تحولها لملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية .[3]

رغم إدراك صانع القرار الجزائري بأن الجهود الأمريكية تهدف إلى عسكرة المنطقة وتشكل خطرا على الأمن القومي الجزائري والمقاربة الجزائرية لحل مشاكل المنطقة ، فقد أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال أن التدخل الأجنبي يشكل مبررا مقنعا من يزيد شرعنة الحركات الإرهابية ويقوي حواضنها في الأوساط الشعبية ،إلا أن صانع القرار كان يرى فرصة سانحة للخروج من العزلة الدولية التي يعيش فيها على أثر الحرب الأهلية في البلاد وروج لنفسه أنه شريك مهم في

---

[1] – زناشي، **مرجع سابق** ، ص . 123 .

[2] – محمد سليمان ، مفاهيم رئيسية في إستراتجية الأمن القومي الأمريكي في **http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.comscontemt** تاريخ الاطلاع : 2017/04/20 الساعة11.00

[2] – بشكيط ، **مرجع سابق** ، ص . 111 .

محاربة الإرهاب العالمي ، وهو الأمر الذي يسمح للنظام الجزائري يتجاوز التحقيق الدولي في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها في التسعينات .[1]

إن واشنطن حاولت أن يكون الطوارق حلفاء لها في المنطقة مثل حلفـها مع الأكراد في الشــرق الأوسط ،إلا أن تسارع الأحداث وعدم إيجاد حليف داخل الطوارق وكذا مصالحها الإستراتجية والحيوية دفعها للمحافظة على علاقات قوية بأنظمة المنطقة.

مع تجدد النزاع في شمال مالي سنة 2012 وتمكن الحركات الازوادية من طرد الجيش المالي من شمال البلاد وإعلان حركة تحرير أزواد أكبر أهم فصيل أزوادي استقلال الإقليم عن جمهورية مالي وما تبعه من تنامي نشاط الحركات الإرهابية التي دخلت على خط النزاع في الإقليم ، ترواح موقف واشنطن بين الغموض والتردد، أرادت أن يكون موقفها أكثر براغمـاتية ومتماشي مع التطـورات المشـهد الميدانـي ، فعلمت في البداية على عدم إغضاب الطرف الجزائري وأبدت تأييدها للحل السلمي للنزاع وهذا تماشيا مع الموقف الجزائري.[2]

لكن موقفها ما لبث أن تغير، فبالتوازي مع سباق الدبلوماسيين الجزائريين والفرنسيين في اتجاهين مختلـفين كشـف مسؤول أمريكي دعم بلاده لمشـروع التدخل الأجنبي في مـالي إذا قـررت فرنسـا ذلــك ، حيث كشف فيليب غوردن نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بأوروبا عن موقفه لا يشبه تصريحات سابقة لمسؤولين أمريكيين قائلا " أمريكا ستدعم فرنسا إذا رأت أن الضرورة تقتضي التدخل العسكري "وكان موقف واشنطن حاسما في التدخل العسكري الفرنسي – الإفريقي ، حيث لم تعارض المساعي الفرنسية في مجلس الأمن من أجل إصدار قرار أممي للتدخل عسكريا.[3]

[1] – بوخرص ، **مرجع سابق** ، ص . 131 .

[2] – **نفس المرجع** ، ص . 132 .

[3] – زناشي ، **مرجع سابق** ، ص . 126 .

## خلاصة

النزاع في مالي هو نتيجة لتطور تاريخي معين في هذا البلد وجذوره تعود الى فترة الاستعمار الفرنسي ، كما ساهمت عوامل مرتبطة بواقع الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تأزم الوضع في جمهورية مالي ، فسياسات القائمة على القهر والتهميش والحرمان على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية ضد الجماعات والاثنيات خاصة جماعات الطوارق أنتج منطقة يسودها التوتر والتأزم مند ستينات القرن الماضي ، كما لعب البعد الدولي الإقليمي في تجدد النزاع سنة 2012 بفعل الحراك السياسي العربي وانهيار الدولة في ليبيا التي تستحوي الطبقة الطارقية المتمردة.

الوضع في مالي هو جزء من الأوضاع المتدهورة في الساحل الإفريقي ككل والتي ترتبط أساسا بضعف التنمية وانتشار كل أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود الوطنية للدول ففي حالة مالي يتداخل النزاع مع الحكومة المالية بعلاقة الحركات المسلحة بالمجموعات الإرهابية الناشطة في المنطقة ، وهو ما أدى الى تأزم الوضع أكثر وفتح الباب إمام القوى الأجنبية الى التدخل قصد محاربة الإرهاب.

الوساطة الجزائرية هي محاولة استباقية لتجنب تأزم الوضع أكثر خاصة بعد الانقلاب العسكري 2012 والتدخل العسكري الأجنبي في النزاع واللذين عقد الأزمة أكثر في هذا البلد وكانت انعكاساته كبيرة على الأمن الوطني الجزائري .

رغم التحديات والمعوقات الدور الجزائري في إيجاد حل للقضية المالية إلا أن الوساطة الجزائرية حققت نجاح كبيير من خلال قبول الأطراف وتوقع اتفاق المصالحة الوطنية 15 ماي 2015 ، والتي تلقت الجزائر إشادة كبيرة من المجتمع الدولي ودعت الى إسقاط التجربة الجزائرية على الأزمة في ليبيا .

# الخاتمة

## الخاتمة

لقد صنعت الدبلوماسية الجزائرية تميزها من خلال تمسكها بمبادئ لا يمكن المفاضلة فيها ، على غرار عد التدخل في الشؤون الداخلية للدول ووقوفها الدائم مع حق الشعوب في تقرير مصيرها ومرافعتها من اجل القضايا العادة في العلم دون التخلي عن لعب ادوار محورية في الأزمات الدولية وخاصة الإقليمية والعربية ومنطقة الساحل الإفريقي .

لقد عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري في مرحلة الألفية حركية ملحوظة خاصة على المستوى الإقليمي ودول الجوار، بسبب التحولات التي تعرفها مناطق الجوار مما دفع الى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة لتعاطي معها ، وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام وأصبح يطالب باتخاذها وتطبيقها في جميع الأزمات التي تحدث داخل المجتمع الدولي .

إن الدبلوماسية الجزائرية أصبحت تلي اهتماما كبيرا بالمنطقة الإقليمية ووجهت أنظارها للقارة الإفريقية بعد الخروج من الجمود الدبلوماسي بسبب الأزمة الداخلية ومعاناتها من الإرهاب خاصة بعد التطورات الخطيرة التي تستهدف مشارف الحدود الوطنية وتهدد الأمن الإقليمي ككل بسبب الأزمة المالية وواقع الدول في منطقة الساحل ككل باعتباره دول هشة ومنهارة والذي أنتج تهديدات جديدة يصعب التحكم فيها كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة .

أن الأزمة المالية تعتبر من اعقد الأزمات المحيطة بالأمن الإقليمي الجزائري والتي عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي ينعكس لا محالة على كافة مناطق الساحل ، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري الذي سيكون نتائجه وخيمة على أمنها الوطني والمنطقة كلل .

إن الجزائر تهدف من وراء تحركها اتجاه ما يحدث في منطقتها الإقليمية الى قطع الطريق بالدرجة الأولى أمام القوى الإستراتجية التي تسعى الى لعب ادوار متقدمة في المنطقة بسبب الأهمية الاقتصادية للمنطقة التي تحتوي على مواد طبيعة الأولية ، كما أنها تبحث على النفوذ والزعامة الدولية في التنافس بين الأقطاب السياسية والاقتصادية الكبرى .

أن الوساطة الجزائرية تجاه أزمة مالي تميزت بنزع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بالعمل الدبلوماسي والتأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل الأجنبي ، إلى جانب الاستعانة بالآليات اخرى تساهم في تحسن الوضع داخل الدول الإقليمية عموما ودولة مالي خصوصا من خلال اعتماد آلية العمل التنموي داخل الساحل ومالي جراء المبادرات الاقتصادية والمساعدات والتي ترفع من معاناة هذه الدول وتحقق الاستقرار ، كما استعانة الجزائر أيضا بالية التنسيق العسكري بين مختلف دول المنطقة الإقليمية ، وذلك من خلال السعي لإيجاد حلول ممكنة والقدرة على السيطرة على الوضع خاصة بعد تنامي التهديدات الجديدة في المنطقة كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والتي لها انعكاسات وخيمة على امن المنطقة .

## اقتراحات

إن على الدبلوماسية الجزائرية أن تراعي مجموعة من المتغيرات في تفاعلها مع الواقع الإقليمي وحتى الدولي المتدهور :

- الحفاظ على مبادئ السياسية الخارجية في ظل التهديدات المتصاعدة.
- اتخاذ آليات واستراتجيات لحماية الحدود الوطنية من الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.
- العمل على توسيع التكامل الإقليمي واستحداث مظلة إقليمية تنأى على التدخلات الأجنبية الخارجية في إطار مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي .
- التأكيد على الحل السياسي قبل العسكري لان العسكري من شانه أفغنة و بلقنة المنطقة التي تعد هشة على جميع الأصعدة.
- تنشيط مقاربة التنمية في منطقة السحل الإفريقي وجنوب الصحراء من خلال العمل على توسيع الاستثمار داخل القارة الإفريقية ومنح المساعدات الضرورية .
- العمل على تحقيق وتنويع الأدوات الدبلوماسية من ذلك العامة الذي يقضي على سبيل المثال لا الحصر من خلال توظيف وسائل الأعلام المختلفة فضلا عن الدبلوماسية الدينية على اعتبار إن الأئمة بعض المذاهب والطرق منتشرة في إفريقيا موجودين في الجزائر مثل الزاوية التجانية في عين ماضي .

- بناء مركبات للاستشراف لسياسة الخارجية من خلال دراسة الواقع الدولي والإقليمي والذي من شانه أن يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة ويسمح بإعطاء نظرة عامة حول ما سيحدث في الساحة الدولية .
- ضرورة إتباع الجزائر لسياسة وآلية الاستمرار والمتابعة للمراحل الأزمات التي تحاول معالجتها العمل ، والعمل على توطيد العلاقات والسعي الى لعب ادوار على العديد من المستويات .

# فهرس الخرائط

## قائمة الخرائط


| | |
|---|---|
| خريطة المغرب العربي | صفحة61 |
| خريطة دول الساحل الإفريقي | صفحة 63 |
| خريطة انتشار الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي | صفحة 72 |
| خريطة انتشار الجريمة المنظمة في الساحل | صفحة 76 |

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع :**

**المصادر والنصوص القانونية**

1 . الجمهورية الجزائرية الديموقرطية الشعبية ، الميثاق الوطني لجبهة التحرير الوطني ، 1976

**المراجع باللغة العربية :**

## 1 – القواميس والموسوعات

1. الخوند ، مسعود . **الموسوعة التاريخية الجغرافية** . ج18 . لبنان : الشركة العالمية للموسوعات ، ط3 ،. 1999
2. الخوند ، مسعود . **الموسوعة التاريخية الجغرافية** . ج 4 . لبنان : الشركة العالمية للموسوعات ، 1999 .
3. محمد صلاح ، صديق و احمد ، عثمان . **موسوعة المعرفة** . الإسكندرية : عتبة الثقافة ، ط 1. ، 2007 .

## 2 – الكتب

1) أبو الهيف . **القانون الدولي العام** . الإسكندرية : منشأة المعارف ، د.س.ن.
2) بالحبيب ، عبد الله . **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992 1997** . الأردن : دار الراية للنشر والتوزيع ، ط.1 ، 2012 .
3) بوعشة ، محمد . **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الايثوبية الاريترية** . لبنان : دار الجيل ، 2004 .
4) بوقارة ، حسين . **تحليل النزاعات الدولية** : مقاربة نظرية . الجزائر : مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، 2008.
5) جيفرسون ، فولر . **إدارة الحرب من عام 1789 إلى يومنا هذا** . ترجمة : أكرم الديري .بيروت : دار النهضة العربية ،1983 .

6) حداد ، كمال . **النزاعات الدولية : دراسة قانونية في علم النزاعات** . لبنان : الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط . 1 ، 1998 .

7) خلف ، محمود . **الدبلوماسية : النظرية والتطبيق** . عمان : دار زهران، ط .1 ، 2010 .

8) الدسوقي ، سيد إبراهيم . **العلاقات العربية المعاصرة بين النظرية والتطبيق** . القاهرة : دار النهضة العربية ، ط .1 ، 2007 .

9) دورتي ، جيمس و بالستغراف ، روبرت . **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** . ترجمة : وليد عبد الحي . بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1985 .

10) الراوي ، جابر إبراهيم . **المنازعات الدولية** . بغداد : دار السلام ، 1978.

11) سعد الله ، عمر . **الوجيز في حل النزاعات** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2012 .

12) السيد ، عليوة . **إدارة الأزمات والكوارث : حلول علمية أساليب وقائية** . القاهرة : مركز القرار للاستشارات ، 1997 .

13) السيد سليم ، محمد . **تحليل السياسة الخارجية** . مصر : مكتب النهضة المصرية ، ط . 1 ، 1998 .

14) الشامي ، علي حسين . **الدبلوماسية : نشأتها تطورها قواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية** . عمان : دار الثقافة ط .5 ، 2011 .

15) شنان عمر، عبد الحفيظ . **نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات** . مصر : دار الجامعة الجديدة ،2015 .

16) شنه أحمد ، **العاصفة الزرقاء : تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية** . الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع ، ط . 1 ، 2000 .

17) عبد الغفار، محمد أحمد . **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية** . الجزائر: دار هومة ، 2003 ، الجزائر.

18) عضبان ، مبروك . **المدخل للعلاقات الدولية** . الجزائر : دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007 .

19) عنصر، العياشي . **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر** . القاهرة : دار الأمين للطباعة والنشر، 1999 .

20) فاروق السيد ، عثمان . **التفاوض وإدارة الأزمات** . مصر : دار الأمين للنشر والتوزيع ، ط .1 ، 2004 .

21) قادري ، حسين . **النزاعات الدولية : دراسة وتحليل** . الجزائر : منشورات خير جليس ، ط . 1 ، 2001 .

22) مارسيل ، ميرل . **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** . ترجمة : حسن نافعة . القاهرة : المستقبل العربي ، ط .1 ، 1986.

23) مايكل ، لوند . **منع النزاعات العنيفة** . ترجمة : عادل عناني . القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط .1 . ، 1999.

24) مهنا ، محمد نصر و خلدون ناجي ، معروف . **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** . القاهرة : مكتبة غريب ، 2005 .

25) النعيمي ، أحمد . **السياسة الخارجية** . الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2009.

## 3 – الدوريات والمقالات

1) صواني ، يوسف محمد . الولايات المتحدة وليبيا : مستقبل الكيان الليبي " ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد .431 ، جانفي 2015 .

2) السنوسي الدوادي ، محمد . " فجوة الأمن : تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا ، القاهرة " : **مجلة السياسية الدولية** ، العدد .197 ، جوان 2014 .

3) أحمد ، إدريس ." الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي" ، **مجلة الدراسات المتوسطة والدولية** ، العدد.6 ، سبتمبر 2011 .

4) مسح الدين ، تسعديت . " المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي : التحديات والرهانات " ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد . 04 ، ديسمبر 2015 .

5) زقاع ، عادل و منصوري ، سفيان . " واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل : مقاربة سوسيو سياسية " ، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد . 23 ، جامعة باتنة ، مارس 2016 .

6)بوقارة ، حسين ." مشكلة الأقليات التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي " ، **مجلة العالم الاستراتجي** ، العدد . 7 ، نوفمبر 2008 .

7) شمامة ، خير الدين . " التدخل العسكري الفرنسي في مالي بين خصوصية الأزمة والمصالح الإستراتجية والشرعية القانونية " ، **المجلة الجزائرية لدراسات السياسية** ، العدد 02 ، ديسمبر 2014 .

8) الشيخ ، محمد عبد الحفيظ ." تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011 " ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد . 431 ، جانفي 2015 .

9) صايج ، مصطفى . "الجزائر والأمن الإقليمي : التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلة على الأمن القومي الإقليمي " ، العدد . الأول ، **المجلة الجزائرية للدراسات المستقبلية** ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، ديسمبر2014 .

10)عبد العظيم ، خالد ." الجوار المالي : التداعيات الإقليمية لانفصـــال الازواد في مالي " ، **مجلة السيـــــاسية الدوليـة** ، العـــدد . 189 ، مصـر ، جويلية 2012 .

11)عقل ، زياد . " عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية " ، **مجلة السياسية الدولية** ، المجلد . 46 ، العدد . 184 ، افريل2011 .

12)غازلي ، عبد الحليم . " الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في التنظير والممارسة " ، **المجلة الجزائرية للدراسة السياسية** ، العدد . 2 ، 2013 .

13) لخضاري ، منصور. " الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر" ، **مجلة الشؤون الأوسط** ، العدد . 143 ، خريف 2012 .

14) بلكعيبات ، مراد . " دور الأحزاب السياسية في تفعيل الإصلاحات في الجزائر" ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، العدد . 02 ، 2014 .

15) سويقات ، أحمد . " التجربة الحزبية في الجزائر : 1962– 2004 " ، **مجلة الباحث** ، العدد . 4 ، 2006 .

## 4- التقارير

1) أبو المعالي ، محمد محمود . " القاعدة وحلفائها في الساحل والصحراء " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ، 7 أفريل 2012.

2) الأنصاري ، معاوية ، " لمحات تاريخية في شمال مالي ، مركز الدين والسياسة ،23-03-2013 .

3) أنوها ، فريدوم . " التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة "، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** ، 13 فيفري 2013 .

4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP . **تقرير التنمية البشرية** ، لسنة 2015 .

5) بشارة ، عزمي . " الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية " ، الدوحة : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** ، ماي 2011 .

6) بن شيخنا ، سيدي أعمر." المفاوضات المالية الازوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ، 29 ديسمبر 2014 .

7) بوحنية ، قوي . " الإستراتجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ، 03 جوان 2012 .

8) بوحنية ، قوي ." الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي " ، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** ، 29 جانفي 2012 .

9) بوخرص ، أنوار. " التدخل الفرنسي في مالي الاسباب و المآلات "، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** ، 16 جانفي 2012 .

10) مامادو باه ، عبدالله ." أفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ، 29 أوت 2012 .

11) محمد عرب ، كمال الشيخ . " التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي الإفريقي" ، قطر : **مركز الجزيرة للدراسات** ، 4 فيفري 2014 .

12) ولد إبراهيم ، الحاج . " أزمة شمال مالي ....انفجار الداخل وتداعيات الإقليم " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ، فيفري 2012 .

13) ولد أحمد سالم ، سيد احمد . " أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة " ، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات** ، 20 ديسمبر 2012 .

14) إعداد قسم خدمات شبكة الانترنت بالأمم المتحدة – **إدارة شؤون الأعلام** – جميع الحقوق محفوظة . الأمم المتحدة ، 2013

## 5 – الأطروحات

1) دالغ ، وهيبة . **السياسية الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999–2014** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية ، 2013–2014 .

## 6 – مذكرات

1) أبصير ، أحمد طالب . **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية ، 2009– 2010 ،

2) أشريف ، يسرى . **تداعيات الأزمة الليبية عن الأمن في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة بسكرة : كلية العلوم السياسية ، 2015–2016.

3) بشكيط ، خالد . **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي** ، مذكرة مكملة نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية ، 2010–2011 .

4) بوعرعور، أمينة . **سياسة الجزائر تجاه النزاع في مالي بين القيود والرفض** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية ، 2014–2015 .

5) بويبية ، نبيل . **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير ، معهد البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 2009–2010 .

6) حسام ، حمزة . **الدوائر الجيوساسية للأمن القومي الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة : كلية العلوم السياسية ، 2011 .

7) زقاغ ، عادل . **إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دور الطرف الثالث ،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2003-2004 .

8) سعادة ، إبراهيم . **الجزائر و الأمن الإقليمي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، كلية الحقوق ، 2002-2003 .

9) طبال ، محمد . **الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع دول الجوار: دراسة حالة النزاع المالي 2012-2015** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، المدرسة العليا للعوم السياسية ، 2015-2016 .

10) العايب ، سليم . **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010-2011.

11) عديلة ، محمد الطاهر. **أهمية العوامل الشخصية في السياسية الخارجية :1999-2014** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2004-2005 .

12) قاسمي ،هناء وبن الشيهب ، عبد الرؤوف . **المقترح الجزائري لإدارة أزمة مالي في ظل التطورات الراهنة** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم سياسية ، جامعة قسنطينة : كلية العلوم السياسية ، 2012- 2013 .

13) قجالي ، محمد . **ضبط الحدود الإقليمية ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية – التونسية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر: كلية الحقوق ، 1990-1991 .

14) خالد ، توازي . **الظاهرة الحزبية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية ، 2005-2006.

15) سليمة بلهاوي ، مريم . **تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الإقليمي للجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، المدرسة العليا للهلوم السياسية : الجزائر ، 2013- 2014.

16) قويريد ، طاهر. **دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2014- 2015.

## 7 - الملتقيات الوطنية والدولية :

1) بقدي ، فاطمة ." مسألة الطوارق: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل "، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول : " **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** " ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، 24-25 نوفمبر 2013.

2) بن طيبة ، صونية . " مواقف الجزائر وسياستها الخارجية " ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: " **السياسة الأمنية في الساحل** " ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 24-25 نوفمبر 2013 .

3) بوريب ، خديجة . " اثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل دينامكية وفعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الأول حول : " **المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي** " ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، يوم 24-25 نوفمبر 2013 .

4) بوستي ، توفيق و بوقنور، إسماعيل . جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي – المالي ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: " **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** " ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ،24-25 نوفمبر 2013 .

5) بويبية نبيل ، " التنمية والأمن في السياسية الخارجية تجاه الأزمة الازوادية في مالي مسار إلى أين ، ورقة من الملتقى الوطني حول: " **السياسية الخارجية بعد 50 سنة**" ، جامعة سكيكدة .

6) بويبية نبيل ، " مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف " ، ملتقى الوطني الأول حول : " **إشكالية الأمنية في الوطن العربي** "، جامعة جيجل ، 2012 .

عطية ، إدريس . " دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الإرهابية في ميدان الساحل الإفريقي : بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي" ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: **المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي** ، جامعة قالمة 8 ماي 1945 ، يوم 24-25 نوفمبر 2013 .

7) علالي ، حكيمة . " طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي " ، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الأول حول : " **المقاربة الأمنية في الساحل الافريقي** ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، يوم 24-25 نوفمبر 2013 .

8) عمراني ، كبوسة و زروال ، سهام . الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القدافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول : " **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** "، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، نوفمبر 2013 .

9) عيسات ، فضيلة . " السياسية الخارجية الجزائرية بين تداتانية القرار وتعقيدات الأزمة المالية " ، ورقة مقدمة من الملتقى الدولي حول :" **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** " ، جامعة قالمة 8 ماي 1945 ، 25-25 نوفمبر 2013 .

10) إدريس ، نبيل . " تأثير الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق أهداف الثورة " ، ملتقى حول : " **الدور الإقليمي للجزائر المحددات والأبعاد** " ، جامعة تبسة ، 27-28افريل 2014 .

## 8 - الجرائد والمجلات

1) " الجزائر تغلق حدودها مع مالي وتجمع تعاونها العسكري " ، **جريدة الشروق** العدد .3321 ، الجزائر، 23 مارس 2012 .

2) بن عائشة ، محمد الأمين . قراءة في الدبلوماسية الجزائرية : مقاربة جيواستراتجية دراسة **حالة مالي** ، جامعة الجزائر 3

3) بودية ، خالد . " الجزائر تنهي الأزمة في مالي وعينها على ليبيا "، **جريدة الخبر** ، الجزائر ، 2 مارس 2015 .

4) بوزيد ، عمار و آيت ، عميرات مليكة . " جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب " ، **مجلة الجيش** ، العدد .561 ، افريل 2010 .

5) عشة ، مولود . " القوات الإفريقية الجاهزة " ، **مجلة الجيش** ، العدد . 548 ، مارس 2009

6) قدادرة ، عاطف . " المجموعة الدولية تكشف تعقيدات الأرض في مالي وصعوبة التدخل " ، **جريدة الخبر** ، العدد 6871 ، الجزائر ، 20 أكتوبر 2012.

7) محند ، برقوق . " التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي " ، **جريدة الشعب** ، الجزائر ، العدد 14466 . ، 6 جانفي 2008 .

8) **مجلة الجيش** ، العدد . 604 ، نوفمبر 2013 ، ص . 5

## 9 - مواقع الكترونية :

1) قطبي ، مصطفى . " إمارة أزواد السلفية ...إلى أين ...؟ " ، في :
http:// alfikralarbi1.blogsopot.com

2 ) دخوش محمد ، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات في مالي في :
http : elkraed.com/ara/sujets. Opinions/310020

3) زيد المرهون عبد الجليل ، " الانقلاب العسكري في مالي " ، 31 جوان 2012 ، في :
www.elaph.com

4) أنصار الدين. ، في :
http:// at.wikipedia.org

5) أحمد عبد الحليم ، إيمان . " تأثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي " ، في:
http://www.siyassa.org

6) " حركة التوحيد والجهاد "، في :
http://at.wikipidia.org

7) " الجزائر أكبر خاسر في الحرب على مالي و القدافي مسؤول فيما يقع "، في:
http:// www.echoroukonline.com/ara/articles/147339.html

8) " قرار مجلس الأمن ، رقم 2056، يوم 5 جويلية 2012 " ، في :
www.diplomatique.gouv.fr:

9) " قرار مجلس الأمن ، رقم 2171 ، يوم 12 أكتوبر 2012 " ، في :
www.diplomatique.gouv.fr

10) عباس غالي الحديثي ،" أنماط الصراعات البيئية " ، في :
http://omu.edu.ily

11) " قرار مجلس الأمن . رقم 2171 ، يوم 12 أكتوبر 2012 "، في :
www.diplomatique.gouv.fr

12) تيقنتورين ، " بيان للوزارة الداخلية والجماعات المحلية " ، في :
http://www.oran-aps.dz/spip.php

13) خنفي علي خالد . " مأزق السياسية الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي 2013" ، في : http://rcssmideast.org.2013

14) معروف ، محمود . " أزمة مالي بوابة المغرب للعودة إلى الإتحاد الإفريقي " ، في : http://www.swissinfo.ch

15) حميدي ، عبد الرحمن . " القمة الافرو أوروبية الأولى : صراع الأولويات " ، في : 14/04/2011http://www.islomonline.net

**16)** محمد ، سليمان . " مفاهيم رئيسية في إستراتجية الأمن القومي الأمريكي " ، في : http://www.alasr.ws/index.cfm?method:home.comscontemt،

**17)** بلة ، أحمد . " الوضع السياسي في المغرب : تحديات الأزمة ومداخل التغير "، في : http://www.aljamaa.net/ar/document/5673.shtml

18) أنعير، بوبكر ." أزمة الوضع السياسي بالمغرب: قراءة في بعض المؤشرات"، في: http://www.ahawar.org/debt/show.art.asp

**19)** بن الشريف ، خالد . " ماذا تعرف عن بلد الملثمين موريتانيا " ، في : htttp://massarat.info.22/08/2016

20) زقاع ، عادل ."إعادة صياغة مفهوم الأمن : برنامج للبحث عن الأمن المجتمعي " في : www.geocities.com

21) زكور، يونس ." الإرهاب والإجرام النظم أي علاقة ؟ "**الحوار المتمدن** ، العدد .1811، في : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=87313

22) " مقتل القدافي وإعلان نهاية نظامه " ، في : http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/10/10/

23) " السياسة الخارجية الجزائرية : المبادئ والتطور" ، في : http://didital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=1095757

24) عبد الله ، سي موسى . " الثقافة السياسية في الجزائر" ، في : http : // cutt.us /kwkhm

25) سايح ، فائزة . "مبادئ السياسية الخارجية ثابت لا يتغير بتغير الرؤساء " في : http://forum.univbiskra.net/index.php ?topic=22699.0،

26)Burton John ، conflit résolution : towards problème solving : dans http:// www.gmu.edu.acadimc/pcs/burton.html .

## مراجع باللغة الأجنبية

### 1 – الكتب :

1) Spanier John ، gammes nations Play، seventh édition : Library of congres ، p 322

2 ) martin ohouda le nepad et les enjeux du developement en afrique، paris ، 2002

3) Khadija Mohsen-Finan, "Les Défis Sécuritaires au Maghreb", **Institute Français des Relations International** ( **I.F.R.I** ) PARAIS , France , JUIN 2008

)4 Louisa Dris-Ait Hamadouche, « L'Algérie et la Sécurité au Sahel : Lecture critique d'une approche paradoxale, » **Confluences Méditerranée**, n° 90 ،Mars 2014.

### 2 – الدوريات :

1) Keita Modibo ، la résolution du conflit touarègues ou mali et ou Niger ، note de recherche du GRIP، $n^0$ chaire Raoul – dandurand en études stratégiques et diplomatique .

### الجرائد والمجلات :

1) Malika groga-bada ، mali le M.N.L.A perd le nord ، jeune Afrique ، $N^0$ 2686 ، 17 juillet 2012 .

**2)** salima telemçani ، le mali ou bord de l'implosion ، el watan ، $n^0$ 6515 ، 24/03/2012 **7)** Sofiane ait iflis ، nous des contacts avec toutes les parties : mesahel confirme ، le soir d'Algérie ، $n^0$ 6597، 25/09/2012 .

**3)** weak states and globa lthearts :factor fiction the wachintin , quarterly,sprig 2006

# فهرس المحتويات

# الفهرس

**البسملة**

**الدعاء**

**الشكر**

**الإهداء**

**ملخص الدراسة**

**مقدمة.....08**

**الفصل الأول الإطار: النظري للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات.....18**

المبحث الأول : الدبلوماسية الجزائرية .....19

المبحث الثاني : النزاع واليات إدارة النزاع.....42

خلاصة الفصل.....57

**الفصل الثاني المقاربة الجزائرية في تسوية النزاعات الإقليمية.....58**

المبحث الأول : الدوائر الجيو سياسية للجزائر وخصوصيته.....59

المبحث الثاني : طبيعة نزاعات دول الجوار.....70

المبحث الثالث : الآليات الدبلوماسية لإدارة النزاعات الإقليمية.....84

خلاصة الفصل.....92

**الفصل الثالث الأداء الدبلوماسي الجزائري تجاه النزاع المالي 2012-2015م.....93**

المبحث الأول : النزاع في مالي وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري.....94

المبحث الثاني : جهود الوساطة الجزائرية تجاه النزاع المالي 2012-2015م.....120

المبحث الثالث التحديات التي تواجه الجهود الجزائرية في مالي.....133

خلاصة الفصل.....**145**

**الخاتمة** .....**146**

**فهرس الخرائط** .....**149**

**فهرس المراجع**.....**150**

**الفهرس**.....**163.**